



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۷۱۴۱۷

هذا العمل هو رسالة دكتوراة في « شرح الفصيح لأبي
القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري » من جامعة أم القرى
بمكة المكرمة كلية اللغة العربية . قسم : الدراسات العليا فرع اللغة
أوصت لجنة المناقشة بطبعها ..
وبالله التوفيق

ح جامعة أم القرى ، ١٤١٦ هـ .
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الزمخشري ، محمود بن عمر
شرح الفصيح / تحقيق ودراسة إبراهيم بن عبد الله بن جمهور الغامدي ،
إشراف سليمان بن إبراهيم العابد .
٩٧٢ ص : ١٧ × ٢٤ سم
ردمك : ٩ - ٥٣ - ٠٣ - ٩٩٦٠
ردمك : ٣٧٥٩ - ١٣١٩
١ - فقه اللغة العربية ٢ - اللغة العربية - النحو ٣ - اللغة العربية - إشتقاق
٤ - اللغة العربية - ألفاظ أ - الغامدي ، إبراهيم بن عبد الله (محقق)
ب - العابد ، سليمان بن إبراهيم (مشرف) ج - العنوان د - السلسلة
ديوي ٤١٠ ١٦ / ٠٤١٣
رقم الايداع : ١٦ / ٠٤١٣
ردمك : ٩ - ٥٣ - ٠٣ - ٩٩٦٠
ردمك : ٣٥٧٩ - ١٣١٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَهْلَاءُ

إلى اللذين ربياني صغيراً أبويّ ذوي الفضل في رعاية هذه
الثمرة في بذرها وأكمامها إلى استواء سوقها . أسأل الله أن
يطيل في عمرهما ويمتعهما بالصحة والعافية ويجزيهما عني خير
الجزاء .

وإلى اللذين غذوني بغذاء العلم صغيراً وكبيراً وسقوني
بزال ماء المعرفة فرويت من ظمأ واستترت من ظلمة .
وإلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة في سبيل إنجاز
هذا العمل . وإلى الأبناء الأوفياء أسأل الله أن يوفقهم إلى كل
ما فيه الخير والصلاح .

شكر وتقدير

امثالاً لقول المصطفى ﷺ : « من لم يشكر الناس لم يشكر الله » (١) . وعملاً
بهذا الحديث فإنني أتقدم بالشكر والثناء للقائمين على هذا الصرح العلمي الشامخ وفي
مقدمتهم معالي مدير الجامعة السابق الدكتور راشد الراجح ومعالي مدير الجامعة الحالي
الدكتور / سهيل قاضي ، وسعادة الأستاذ الدكتور محمد بن عبدالله حجر القامدي
وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي السابق .

كما أتقدم بالشكر والتقدير لأستاذي الدكتور / عليان بن محمد الحازمي العميد
السابق لكلية اللغة العربية الذي أتاح لي فرصة الالتحاق بهذه الكلية ومواصلة دراساتي
العليا بها سائلاً الله عز وجل أن يتولى مثوبته ويجزيه عني خير الجزاء .
والشكر أيضاً لكلية اللغة العربية ممثلة في عميدها الحالي أستاذي الأستاذ
الدكتور / حسن باجوده ، الذي يسعى دائماً إلى كل ما فيه الخير ، أسأل الله تعالى
أن يوفقه ويسدد على طريق الخير خطاه .

وأخص بالشكر والثناء أستاذي الأستاذ الدكتور / سليمان بن إبراهيم العايد
الذي قبل برحابة صدر الإشراف على هذا البحث فكان نعم العون لي في تخطي ما
اعترضني من مسائل علمية دقيقة ، فجزاه الله عني خير الجزاء وجعل ما قدمه لي في
موازن حسناته .

كما أتقدم بوافر الشكر والثناء لعضوي لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور /
عبد الرأجي والأستاذ الدكتور عليان الحازمي على ما بذلاه من جهد ووقت في
قراءة هذا البحث وتقويمه .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان لكل من قدم لي عوناً أو نصحاً أو توجيهاً
من أساتذة وزملاء . والشكر مقدم للقائمين على مطابع الجامعة وفي مقدمتهم
الأستاذ / أمجد صالح باحارث والمهندس إمام أحمد والأخ عبد الحميد جلاله طابع
هذا البحث وجميع العاملين في مطابع الجامعة جزاهم الله خير الجزاء .

(١) سنن الترمذي ٤ / ٣٣٩ .

المقدمة

الحمد لله باري الخلق، الحكيم فيما أنشأ ودبّر، الخبير بما قدّم وأخّر، الذي وسّع خلقه علمه، وعدّل فيهم حكمه، يخلّق ويختار، وكلُّ شيء عنده بمقدار خصّ الإنسان بنطق اللسان، وفضيلة البيان، ويسّر له للنطق والكلام، والفهم والإفهام .

وأشكره على حسن ما اختار لنا من دينه، وأكرمنا به من سنّة نبيّه، وأصلي وأسلم على « من درّت له حلوبة البلاغة، وغزّرت في عهده أخلاف الفصاحة حتى استصفى بعد مخضها الزبد، ونقّى عن مخضها الزبد » ، محمد بن عبد الله وعلى آله وأصحابه، ذوي الألسن الفصاح ، أمّا بعد :

فهذا الكتاب الذي قمت بتحقيقه ودراسته، من بين ما تركه لنا علماء العربية القدماء، الذين وقفوا حياتهم على خدمة اللّغة العربية، وصيانة مفرداتها، من اللحن والخطأ، الذي انتشر بعد اختلاط العرب بغيرهم، من أبناء شعوب الأرض فصار كثير من الناس يخطئون ، وهم يحسبون أنهم مصيبون ، وكثير من العوام يصيبون وهم لا يشعرون ، فتساوى الخلق في الخطأ واللحن إلا ما قلّ منهم .

وبعد أن رأى العلماء هذا الخلط، تصدّوا للتأليف في فصيح الكلام، وبيّنوا ما خالفه، فظهر العديد من المؤلفات التي عُنيَتْ بتطبيق المقياس الصوابي على مفردات اللّغة، فوضّحوا أبنيتها، وبيّنوا دلالاتها، وفسّروا ظواهرها، واعتنوا بغيريها، جاعلين الفيصل في ذلك ما ورد من فصيح كلام العرب ، وفي مقدمته القرآن الكريم ، والشواهد الأخرى الفصيحة، التي كانت المعيار في صحّة البناء وسلامة المعنى .

ومن بين تلك المؤلفات التي عُنيَتْ بهذا النوع من التّصنيف فصيح ثعلب وما عليه من الشروح، ومن بينها هذا الشّرح الذي قمت بتحقيقه ودراسته .

حصلت على نسخة هذا الكتاب عندما كنت في المراحل النهائية من إعداد رسالة الماجستير، وكنت أقرأ فيه قراءة المتأمل لأساليب القدماء، فوجدت أنه كتاب قيم ينبغي إخراجُه من بين المؤلفات التي أثقل كاهلها الغبار، وكلت من حملها الرفوف.

ومن جملة الأسباب التي دعيتُ إلى الإقدام على تحقيق هذا الكنز اللغوي مع وجود كثير من العوائق التي تحول دون ذلك :

- ١- أن هذا الكتاب يُعدّ من أوسع شروح الفصحى مادةً، المخطوط منها والمطبوع.
- ٢- انفراد الشارح بكثير من الآراء التي تدلّ على غزارة علمه، ودقّة تفكيره، وتميّز أسلوبه.

٣- استطراده في كثير ممّا يعرض له سواء أكان ذلك عند تحليله لمسألة لغوية أم نحوية، أو بيان مدلول كلمة غريبة أو ما شاكل ذلك، وهذا الصنيع قلّ أن نجد نظيره إلّا في معاجم اللغة.

٤- نقله عن علماء لم تصل إلينا مؤلفاتهم، كنقله عن كتاب النوادر لأبي جعفر الرّؤاسي والمصادر لأبي زيد، والفراء وغيرها.

٥- كثرة الشواهد التي احتواها هذا الشرح، سواء أكانت شواهد قرآنية أم أحاديث نبوية وأثاراً، أم أقوال العرب وأمثالها وحكمها، أم شواهد شعرية.

٦- اعتناء الشارح بلغات العامّة في جُلّ ما يُفسّره من مفردات، وتطبيق مقياس الصّواب اللغوي عليها، ومن ثمّ بيان الحكم عليها، وتعليل ما يذكره. وهذا العمل قلّ أن نجده في المؤلفات التي خُصّت لهذا الجانب.

٧- تتبع الشارح لأقوال العلماء في المسائل المشروحة، وترجيح بعضها، أو استحسانه، أو الحكم بخطئه.

٨- عنايته بلغات العرب، والحكم عليها بالقوة أو الضعف أو الجودة أو الرداءة محكماً ما سُمع عن العرب.

كل هذه الأسباب وغيرها دفعتني إلى إخراج هذا الكنز اللغوي.

وبعد يقيني بالقيمة العلمية لهذا الكتاب، عرضت الأمر على أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد - وفقه الله ورعاه -، فبارك ذلك وشجعني عليه، فاستعنت بالله وتقدمت به إلى مجلس الدراسات العليا فوافق على ذلك مشكوراً.

وقد اقتضت خطة البحث أن أقسمه إلى قسمين رئيسين :

القسم الأول : الدراسة ومقدمات التحقيق. ويتضمن هذا القسم تمهيداً وبابين.

أما التمهيد فتحدثت فيه عن الفصيح فوضّحت عناية العلماء به وأسبابها وما اشتمل عليه من أبواب. وأعقبت ذلك بحديث مقتضب عن شروحه لتفصيل كثير من الباحثين في هذا الموضوع وأخصّ منهم الدكتور عاطف مذكور محقق كتاب الفصيح.

وجاء الباب الأوّل في فصلين، أفردت الفصل الأوّل لنسبة الكتاب، وقد جرت العادة بتأخير الحديث عن النسبة وتوثيق ذلك، غير أنّي خالفت هذه العادة وقدمتها؛ لأهمية البدء بها؛ ولأنّها أساس يبني عليها ما بعدها من ترجمة للمؤلف ودراسة للكتاب؛ ولأنّها قضية تناولها أكثر من باحث بالدرس، وقد انتهوا إلى غير ما انتهيت إليه.

وقد وضّحت في هذا الفصل بالتفصيل كلّ ما يتعلق بالنسبة، كنسبة الكتاب لأبي هلال العسكري، أو لأبي عليّ الأهوازي، مُورداً أدلة الباحثين في نسبتهم ودفع صحّة هذه النسبة.

كما أفردت مبحثاً تحدثت فيه عن شرح الفصيح للحسن بن أحمد الاسترابادي وذلك بناء على ما وقفت عليه من نصوص ذكرها البغدادي في مؤلفين من مؤلفاته . وقبل أن أختم الفصل تحدثت عن نسبة الكتاب إلى مؤلفه ، حيث ترجّح عندي أنّه لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨) . وقد استندت في هذه النسبة إلى أدلة علمية ، كنقل العلماء عن هذا الشرح ، وإحالة الشارح إلى بقية مؤلفاته ، مبيّناً المواضع المحال إليها . وختمت الفصل بالموازنة بين الآراء الواردة في أثناء هذا الشرح وآراء الزمخشري في بقية مؤلفاته .

وجعلت الفصل الثاني ترجمة مختصرة للزمخشريّ ، نظراً لوجود العديد من الدراسات التي ألّمت بحياة المؤلف ، وتتبعته جهوده ، ممّا يجعل التطويل في هذا المبحث ضرباً من التكرار .

أمّا الباب الثاني فقد اشتمل على ستة فصول . ضمّ الفصل الأوّل مبحثين تحدثت في الأوّل عن منهج الشارح في عرض مادة الكتاب . وبيّنت في الثاني مواقفه من آراء العلماء كأن يسم بعضها بالجودة أو الرداءة ، أو يرجح أحدها على الآخر ، أو يحكم بخطأ بعضها . وختمت المبحث بإيراد الآراء التي انفرد بها .

وعقدت الفصل الثاني لمادة الكتاب ومسائله ، وقد تضمن أبرز المسائل التي بينها الشارح معلقاً على كل مسألة منها ومورداً آراء بعض العلماء فيها .

وجاء الفصل الثالث في مبحثين ، المبحث الأوّل عرضت فيه للمصادر التي استقى منها الشارح مادته اللغوية وغيرها ، ذاكرًا نقوله عن العلماء . والثاني أفردته للشواهد التي وردت في ثنايا هذا الكتاب مشيراً إلى كثرتها وتنوعها .

وأفردت الفصل الرابع للظواهر الدلالية التي تضمّنها هذا الشرح كالترادف والفروق اللغوية ، والمشارك ، والتضاد ، وتعليل التسمية ، ورجع استعمالات المادة اللغوية إلى معنى واحد يجمعها .

وعرضت في الفصل الخامس للموازنة بين بعض شروح الفصيح موضحاً أوجه الاتفاق والافتراق بين الشراح، وذلك من حيث المنهج.

وبيّنت في الفصل الأخير من هذا الباب منهج التحقيق، ويتمثل في وصف شامل للنسخة الخطيّة، وبيان ما حصل من اضطراب فيها، ثم المنهج الذي سرت عليه في تحقيق هذا الكتاب.

القسم الثاني : النصّ المحقق

قبل أن أتحدث عن عملي في تحقيق هذا الكتاب أودّ أن أشير إلى مرحلة سبقت هذا العمل وهي مرحلة ترتيب النسخة الخطيّة، إذ إنها النسخة الوحيدة التي وصلت إلينا، فجاءت مضطربة، فُدمت بعض لوحاتها على بعضها الآخر وفُصلت بعض أوراق اللوحات عن بعضها، وألصقت بعض ورقاتها الأولى مع أوراق متأخرة، فجاءت النسخة مختلطة، وقد أعدت ترتيب النسخة إلى وضعها الطبيعي مستنداً إلى متن الفصيح حيث تتبعت المواد اللغويّة الواردة في متنه وقابلت ذلك بما ورد في النسخة حتّى استقام الكتاب.

ولم يكن الأمر كذلك فحسب، بل وجدت جميع النسخ المصورة عن أصل المخطوط ناقصة، فأكملت هذا النقص من أصل النسخة.

كما كثر التصحيف والتحريف فيها وكذلك الطمس، ولكن تمكنت - بحمد الله - من حلّ ما أشكل عليّ. وقد وضّحت ما حدث من خلط في هذه النسخة، وما اعتراها من تصحيف وتحريف وطمس عند حديثي عن وصف النسخة الخطيّة.

أمّا النصّ المحقق فعملي فيه يتمثل فيما يلي :

١ - نسخ الكتاب

بذلت ما استطعت من جهد في سبيل إخراج هذا النصّ سليماً من التصحيف والتحريف وإظهار الكتاب في أقرب صورة أداها مؤلفه. وقد سهّل هذا العمل

استنادي على ما كُتب من شروح على الفصيح، المخطوط منها والمطبوع، وخاصة كتاب تحفة المجد الصريح حيث كان يشير مؤلفه إلى هذا الشرح في جل صفحاته، مما أعانني على حل بعض المشكلات التي اعترضتني أثناء تحقيق هذا الكتاب. كما استفدت من مختصر تحفة المجد الصريح المسمى: (لباب تحفة المجد الصريح) فقد وصلتنا هذه النسخة كاملة على حين أن التحفة لم يصلنا منه سوى قطعة صغيرة تمثل أقل من ربع الكتاب.

٢- ضبطت النص ضبطاً كاملاً كما هو الصنيع اللائق بكتب اللغة مُستنداً في ذلك على المصادر اللغوية ومعاجم اللغة؛ ذلك لعدم استقامة ضبط النسخة.

٣- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها، والأحاديث النبوية والآثار إلى مصادرها.

٤- اجتهدت وسعي في تخريج أقوال العلماء.

٥- عزوت الشواهد الشعرية إلى قائلها ما أمكن ذلك.

٦- أهملت ترجمة بعض الأعلام لشهرتها، وإشاراً لعدم إقبال الكتاب بالحواشي.

٧- نبّهت على ما انطوت عليه النسخة من تحريف، أمّا التصحيف فقد كثر فأهملت الإشارة إليه.

٨- خرّجت أبرز المسائل العلمية التي احتواها هذا الشرح.

٩- الإشارة إلى النصوص المنقولة عن هذا الكتاب في الحاشية.

وقد ذيلت دراسة هذا الكتاب ونصه المحقق بالفهارس الفنية اللازمة، بغية إيصال الباحث إلى الانتفاع بالكتاب في سهولة ويسر.

والله أسأل أن يوفقنا لما يحب ويرضى، وأن يتجاوز عن أخطائنا إنه على كل شيء قدير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

إبراهيم بن عبد الله بن جمهور الغامدي

مكة المكرمة ١٤١٥/٨/١ هـ

القسم الأول الدراسة ومقدمات التحقيق

تمهيد :

ويشمل المبحثين التاليين:

المبحث الأول : فصيح ثعلب

المبحث الثاني : شروحه

المبحث الأول : فصيح ثعلب

قلّ أن نجد كتاباً بلغ من الاهتمام به ما بلغه كتاب الفصيح، ولولا نفاسة هذا الكتاب، وما يتضمنه من فوائد كثيرة، لما أقبل الناس عليه، فتعلّموه وعلمّوه، ولما اشتغل به العلماء، بين شارح وناظم وناقد.

ولاشك أن سبب تأليفه، هو تفشي اللحن آنذاك، فيما ضمّنه الفصيح من مفردات، فأقبل الناس عليه، يُحفظونه أبناءهم، لتسلم ألسنتهم من اللحن.

مؤلفه :

هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن يسار الشيباني، المعروف بثعلب كان مولده ببغداد سنة مائتين للهجرة، وتوفي بها في العام الحادي والتسعين بعد المائتين « إمام الكوفيين في النحو واللغة والفقه والديانة »^(١).

ومن أشهر تلاميذه أبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد (٣٤٥ هـ) الشهير بغلام ثعلب، وإبراهيم بن محمد بن عرفه الشهير بنفطويه (٣٢٣ هـ)، وأبو بكر محمد الأنباري (٣٢٨ هـ) وغيرهم.

صنّف ثعلب عدداً من المؤلفات، أشهرها هذا الكتاب، وقد أثبت الدكتور عاطف مذكور هذه المؤلفات^(٢) مبيناً ما طبع منها، مما يغني عن الخوض فيها مرة أخرى.

منهج مؤلفه :

أورد ثعلب وصف كتابه في مقدمته^(٣)، فذكر فيما ذكره أنه ضمّنه المختار من فصيح كلام العرب ممّا يجري على ألسنة الناس، وما دونه في مؤلفاتهم، ذاكراً اللغات المستعملة في الكلمة إن وُجدت، موضحاً أفصحها، أو ما جاء فيه لغة

(١) معجم الأدباء ١٠٢/٥، وتنظر أخباره في إنباه الرواة ١٣٨/١، وبغية الوعاة ٣٩٦/١.

(٢) ينظر فصيح ثعلب (دراسة المحقق) ص ٣٣ فما بعدها.

(٣) الفصيح ص ٢٦٠.

واحدة، والناس على خلافها، منبهاً إلى الصواب في قولها، وما كان فيه أكثر من لغة، وجميعها فصيحة، ولا تفضيل للغة منها على الأخرى.

وهذا الكتاب في حقيقته يعد رسالة من الرسائل اللغوية التي ألفت في لحن العامه، وقد تعمد ثعلب هذا ليسهل حفظها، كما ذكر في خاتمة كتابه حيث يقول: « هذا كتاب اختصرناه وأقللناه؛ لتخف المثونة فيه على متعلمه الصغير والكبير، وليُعرف به فصيح الكلام . . . »^(١).

جمع ثعلب في هذا الكتاب ما كان يتداوله الناس في زمانه موضحاً الصواب اللغوي فيما كان مخالفاً.

وقد قسم كتابه إلى ثلاثين باباً، قسم هذه الأبواب إلى قسمين رئيسين: الأول: ضمّ أبواب الأفعال، بدأها من باب فعلت بفتح العين، وأنهاها بباب ما يهزم من الفعل. والقسم الثاني: بدأها بباب المصادر، وأنهاها بباب الفرق وهو آخر أبواب الكتاب.

أما بالنسبة لطريقته في تبويب هذه الأبواب فجاءت على النحو التالي:

- ١ - باب فَعَلْتُ بفتح العين .
- ٢ - باب فَعَلْتُ بكسر العين .
- ٣ - باب فَعَلْتُ بغير ألف .
- ٤ - باب فُعِلَ بضم الفاء .
- ٥ - باب فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ باختلاف المعنى .
- ٦ - باب فَعَلْتُ وَأَفَعَلْتُ باختلاف المعنى .
- ٧ - باب أَفَعَلَ .
- ٨ - باب ما يقال بحرف الخفض .
- ٩ - باب ما يهزم من الفعل .

(١) الفصيح ص ٣٢٣ .

- ١٠ - باب المصادر .
- ١١ - باب ما جاء وصفاً من المصادر .
- ١٢ - باب المفتوح أوله من الأسماء .
- ١٣ - باب المكسور أوله .
- ١٤ - باب المكسور أوله والمفتوح باختلاف المعنى .
- ١٥ - باب المضموم أوله .
- ١٦ - باب المضموم أوله والمفتوح باختلاف المعنى .
- ١٧ - باب المكسور أوله والمضموم باختلاف المعنى .
- ١٨ - باب ما يُثَقِّلُ وَيُخَفِّفُ باختلاف المعنى .
- ١٩ - باب المُشَدِّد .
- ٢٠ - باب المُخَفَّف .
- ٢١ - باب المهموز .
- ٢٢ - باب ما يُقال للمؤنث بغير هاء .
- ٢٣ - باب ما أُدخلت فيه الهاء من وصف المذكر .
- ٢٤ - باب ما يقال للمذكر والمؤنث بالهاء .
- ٢٥ - باب ما الهاء فيه أصلية .
- ٢٦ - باب منه آخر .
- ٢٧ - باب ما جرى مثلاً أو كالمثل .
- ٢٨ - باب ما يقال بلغتين .
- ٢٩ - باب حروف منفردة .
- ٣٠ - باب من الفرق .

وقد ردّ ابن فارس هذه الأبواب إلى أبواب ثلاثة، هي :

١ - « ما فيه لغتان أو أكثر إلا أن إحدى اللغات أفصح نحو بغداد وبغداد وبغدان هي كلها صحيحة إلا أن بغداد في كلام العرب أصح وأفصح » .

٢ - ما فيه لغتان أو ثلاث أو أكثر وهي متساوية كـ (الحصاد) والحصاد . . . » .

٣ - ما فيه لغة واحدة، إلا أن المؤلّدين غيروا فصارت ألسنتهم بالخطأ جارية . نحو قولهم : أصرف الله عنك كذا وإنجاص . . . » ^(١) .

أما إقبال الناس على دراسة هذا الكتاب وتعلمه وحفظه فيبدو - والله أعلم - أن ذلك يعود إلى الأسباب التالية :

١ - صغر حجم هذا الكتاب ، إذ لم يتجاوز العشرين ورقة .

٢ - أنه يعد من الكتب التعليمية آنذاك .

٣ - حاجة الناس لمثل هذا الكتاب في ذلك الوقت نظراً لتفشي اللحن بين أبناء الأمة .

وعندما رأى علماء اللغة إقبال الناس على هذا الكتاب وتعلمه بدءوا في شرحه ، وبيان مدلولات ما تضمنه من مفردات ، وإيضاح ما لم يوضحه ثعلب ، والاستدراك عليه ، وانتقاده في بعض المواضع ، سواء أكان في المنهج أم في غيره ، وهذا ما سأشير إليه عند المقابلة بين بعض شروح الفصيح ومنهج كل شارح في كتابه .

(١) الصاجي ، تحقيق السيد أحمد صقر ، ص ٦٨ .

المبحث الثاني : شروح الفصيح:

ذكرت سابقاً أن هذا الكتاب من الكتب التي شهّرت في الميدان اللغوي ، فذاع صيته ، وتعدد شراحه ، واهتم العلماء بما تضمنه من ألفاظ اللغة ، فجلوا غامضه ، وشرحوا مشكله ، مستشهدين على ذلك بفصيح كلام العرب .

وقد أورد الحاج خليفة^(١) أسماء من اعتنى بهذا الكتاب ، سواء أكان ذلك بشرحه ، أم بنظمه أو بالتذييل عليه ، كما عرض كثير من الباحثين والمحققين لهذه الشروح : المخطوط منها ، والمطبوع ، والمفقود ؛ ومن بينهم الدكتور عبد الله الجبوري في كتابه ابن درستويه^(٢) ، والدكتور عاطف مذكور في دراسته لكتاب الفصيح^(٣) ، والأستاذ عبد السلام هارون في مقدمة كتاب مجالس ثعلب^(٤) ، وعبد الوهاب العدواني في دراسته لكتاب شرح الفصيح لابن نايقا البغدادي^(٥) وغيرهم من الباحثين ، إلا أنهم أشاروا إلى أن بعض هذه الشروح لا زال مخطوطاً وهي الآن مطبوعة ، لذا ارتأيت أن أبدأ من حيث انتهوا ، وما أوردوه فيه كفاية للباحث ، وأخص منهم الدكتور عاطف مذكور ، الذي فصل بما يُغني عن إعادة ذكره .

ومن هذه الشروح :

(١) تصحيح الفصيح لابن درستويه:

وهو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه ، من علماء القرن الرابع الهجري ، ولد سنة (٢٥٨ هـ) وكانت وفاته سنة (٣٤٧ هـ)^(٦) .

(١) كشف الظنون ٢/ ١٢٧٢ فما بعدها .

(٢) ص ١٤٦ ، فما بعدها .

(٣) ص ١٥٠ ، فما بعدها .

(٤) ص ٢٠ ، فما بعدها .

(٥) ص ٥٤ ، فما بعدها .

(٦) إنباه الرواة ٢/ ١١٣ فما بعدها .

حَقَّق الدكتور عبد الله الجبوري جزءاً من هذا الكتاب، وطبع بمطبعة الإرشاد، ط ١ بغداد، ١٩٧٥ م. ولم يكمل بقية الكتاب .

(٢) شرح الفصيح لابن خالويه :

وهو أبو عبد الله الحسين بن أحمد، إمام في اللغة وعلوم العربية، قرأ النحو على ابن دريد ونفطويه وأبي بكر بن الأنباري وغيرهم، توفي سنة (٣٧٠ هـ)^(١) .
حَقَّق هذا الشرح الدكتور حاتم الضامن، وطُبع بالعراق معتمداً على نسخة كاملة منه وقد ذكر ذلك عند التقائي به في كلية الآداب بجامعة بغداد في عام (١٤١٠ هـ) .

(٣) شرح الفصيح لأبي منصور الجبّان :

وهو محمد بن علي بن الجبّان الأصبهاني، أحد علماء الرِّيِّ « جيّد المعرفة باللغة، باقعة الوقت، وفرد الدهر، وبحر العلم، وروضة الأدب . . »^(٢) .
حَقَّق هذا الشرح الدكتور عبد الجبار جعفر القزاز، وطبع بالمكتبة العلمية بالهند سنة (١٤٠٦ هـ) وكان الباحث قد تقدم به لنيل درجة الماجستير .
(٤) شرح الفصيح للمرزوقي^(٣) :

وهو أحمد بن محمد بن الحسن أبو علي، قرأ على أبي علي الفارسي، عالم بعلوم العربية. قال الصاحب بن عباد : « فاز بالعلم من أصبهان ثلاثة : حائك وحلّاج وإسكاف »^(٤) .

ألف كثيراً من المؤلفات من بينها شرحه على فصيح ثعلب . قام بتحقيقه ودراسته الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، وهو في مراحل الأخيرة .

(١) بغية الوعاة ١/ ٥٢٩ فما بعدها .

(٢) معجم الأدباء ١٨/ ٢٦٠ فما بعدها .

(٣) تنظر أخباره في معجم الأدباء ٥/ ٣٤ ، وبغية الوعاة ١/ ٣٦٥ .

(٤) معجم الأدباء ٥/ ٣٥ والحائك هو أبو علي المرزوقي ، والإسكاف هو أبو عبد الله الخطيب ، والحلّاج هو محمد بن الجبّان .

(٥) إسفار الفصيح للهروي (ت ٤٣٣ هـ) :

وهو محمد بن علي أبو سهل الهروي « ولد في رمضان سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة » له مؤلفات عدّة من بينها تهذيب كتاب الفصيح، والتلوّيح في شرح الفصيح، والإسفار، وهذا الأخير يقوم بدراسته وتحقيقه أحد الباحثين بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ولعله أوشك على الانتهاء منه^(١)، معتمداً في ذلك على نسخة بخط مؤلفه، وتقع في (١٦٥) لوحة، ونسخة أخرى محفوظة في مكتبة شهيد علي بتركيا رقمها (٢٥٩٢) وتقع في (١٩٦) لوحة وعندي مصورتها.

(٦) شرح الفصيح لابن نايقا البغدادي :

وهو أبو القاسم عبد الله بن أبي الفتح بن محمد بن الحسين ولد سنة (٤١٠ هـ) صنف بعض المصنفات من بينها شرحه على الفصيح، وكانت وفاته سنة (٤٨٥ هـ)^(٢).

قام بتحقيق هذا الشرح ودراسته الباحث / عبد الوهاب العدواني، وقدم هذا العمل لنيل درجة الماجستير إلى جامعة القاهرة عام ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.

(٧) شرح الفصيح لأبي القاسم الزمخشري :

وأحسبه هذا الشرح الذي بين أيدينا، وسيأتي الحديث عنه مفصلاً في الفصول الآتية.

(٨) شرح غريب الفصيح لأبي العباس التدميري :

وهو أحمد بن عبد الجليل بن عبد الله التدميري عالم من علماء العربية عارفٌ بلغات العرب توفي سنة (٥٥٥ هـ)^(٣) ومن مؤلفاته التوطئة في النحو

(١) وقد حقق هذا الشرح الباحث / محمد محمد سليمان وتقدم به لنيل درجة الماجستير من جامعة الأزهر معتمداً على نسخة سقيمة هي نسخة مكتبة طلعت المحفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٣٨١) لغة وتقع في (٨٩) ورقة . أي ما يعادل نصف الإسفار فقط ؟!

(٢) أخباره في بغية الوعاة ٦٧/٢ .

(٣) أخباره في بغية الوعاة ٦٧/٢ .

وشرح أبيات الجمل ، وشرح على الفصيح ، والأخير لم يطبع - على حد علمي - إلى الآن ، ومنه نسخة مخطوطة في نور عثمانية برقم (٣٩٩٢) ، وفي مكتبتي مصورتها .

(٩) شرح الفصيح لابن هشام اللخمي^(١) :

وهو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام ، ألف عدداً من المؤلفات من بينها الدر المنظوم ، وشرح المقصوره الكبرى ، وشرح على الفصيح ، قام بدراسته وتحقيقه الدكتور مهدي عبيد جاسم وطبع بمطبعة وزارة الثقافة والأعلام العراق ، سنة ١٤٠٩ هـ .

(١٠) تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح للبلبي :

وهو أحمد بن يوسف بن علي اللبلي^(٢) ، ولد سنة (٦٢٣ هـ) ، صنف عدداً من المؤلفات من أشهرها شرحه السابق ذكره .

يُعدّ هذا الشرح من أوسع شروح الفصيح مادة ، إذ اعتمد اللبلي في تأليف هذا الكتاب على عدد كبير من مؤلفات العلماء الموجود منها والمفقود ، وقد ذكر هذا في مقدمته ، وعول كثيراً على أقوال شراح الفصيح المتقدمين ، مُورداً آراءهم ، ومُرجحاً وناقداً .

وصل إلينا نسختان من هذا الكتاب ناقصتان :

الأولى : بدار الكتب برقم (٢٠ لغة ش) ، وعدد لوحاتها لا يتجاوز (٤٨) لوحة ، احتوت على أربعة أبواب هي : باب فعلت بفتح العين ، وباب فعلت بكسر العين ، وباب فعلت بغير ألف ، وباب فعل بضم الفاء والباب الأخير ليس كاملاً .

(١) أخباره في المصدر السابق ٤٨/١ - ٤٩ .

(٢) تنظر أخباره في بغية الوعاة ١/ ٤٠١ ، ٤٠٣ ، ولزيد من معرفة مصادر ترجمته ينظر بغية الآمال ص ٩ - ١٠ .

والأخرى بالمكتبة الحمزاوية بالمغرب العربي برقم (١٣١)، وهي أتم من الأولى حيث تقع في (١١١) لوحة، كُتبت بخط مغربي صعب القراءة، وهذه النسخة غير منتظمة، مضطربة ومختلطة أوراقها، قُدِّم وأُخِر في لوحاتها .

بيد أن الشيخ عبد العزيز الميمني - رحمه الله - ذكر أنه رأى نسخة من هذا الكتاب مغربية كاملة في حجته سنة ١٩٣٥ م تقع في مجلدين « أولاهما عن نسخة اللبلي في (٢٤١ ق) متينة، والأخرى مثلها، ولعلها بخط اللبلي نفسه في (٢٤٧ ق) وعليها خط المؤلف^(١) وستُظهر الأيام القادمة هذه النسخة بعون الله . أما القطعة الموجودة منه فسُجلت رسالة دكتوراه للزميل عبد الملك الثبتي ولعله أوشك على الانتهاء منها .

أما منظومات الفصيح فالذي طُبِع منها - مما ذكره الدكتور عاطف مذكور - وعلى حدّ علمي - موطأة الفصيح لموطأة الفصيح لأبي عبد الله بن الطيب الفاسي^(٢)، وهو محمد بن الطيب بن محمد الفاسي المالكي، ولد سنة (١٠٦٤ هـ) وتوفي سنة (١١١٣ هـ)، وهذا الكتاب ليس نظماً وإنما هو شرح لموطأة الفصيح لابن المرحل .

ويعدّ هذا الشرح من شروح الفصيح الكبيرة حيث توسع مصنفه في شرحه، مبيناً مسائل كثيرة، ومركزاً على المسائل النحوية واللغوية .
قام بتحقيق جلّ الكتاب الباحث / محمد عزت القناوي حيث وقف عند أول باب (المفتوح أوله من الأسماء)، وتقدم به لنيل درجة الدكتوراه إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، قسم أصول اللغة .

وما ذكرته آنفاً هو ما طبع من شروح الفصيح - فيما أعلم - أما الذي طبع من استدراكات الفصيح أو نقده فينظر دراسة الدكتور عاطف مذكور^(٣) فقد وقى .

(١) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد السابع والثلاثون ص ٥٢١ .

(٢) أخباره في هدية العارفين ٦/ ٣٣١، ومعجم المؤلفين ١٠/ ١١١ .

(٣) الفصيح ص ٢٠١ فما بعدها .

الباب الأول

ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول : نسبة الكتاب

الفصل الثاني : التعريف بمؤلفه

الفصل الأول : نسبة الكتاب

ويشمل :

تمهيد

المبحث الأول : أدلة نسبته إلى أبي هلال العسكري .

المبحث الثاني : مناقشة الأدلة .

المبحث الثالث : نسبته إلى أبي علي الأهوازي ودفع هذه النسبة .

المبحث الرابع : شرح الفصيح للحسن بن أحمد الاسترابادي .

المبحث الخامس : نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

تمهيد :

هذا الكتاب الذي نحن بصدد تحقيقه ودراسته لم يصل إلينا منه - كما تقدم - سوى نسخة واحدة - على حد علمي - ، وقد جاءت خالية من اسم المؤلف سواء كان ذلك على الورقة الأولى من النسخة أو في ثناياها .

ولم تكن النسخة كذلك فحسب ، بل جاءت مضطربة مختلطة الأوراق قُدِّم وأُخِّرَ في لوحاتها ، وفصل بين ورقتي اللوحة الواحدة منها ، وتعدى ذلك العبث في النسخة إلى درجة الطمس - طمس بعض المواضع التي من المحتمل أن تدلنا على معرفة المؤلف .

وأظن - وإن كان بعض الظنّ إثماً - أن كلَّ ما حدث في هذه النسخة متعمد والله تعالى أعلم . ولعلَّ مَرَدَّ ذلك إلى كون الشارح يُيَل إلى مذهب الاعتزال ، ومعلوم ما كان بين السنة والمعتزلة ، فخوفاً من الاعتداء على الكتاب أخفي مؤلفه . أو أن خطبة الكتاب سقطت ثم تفرقت ورقات المخطوط ، ثم جُمِعت من أحد ممتلكي النسخة جمعاً عشوائياً ، وعُمِل لها فهرسٌ من واقع الترتيب المجموع .

ويبقى الطمس وإسقاط شرح قرابة ثماني كلمات من متن الفصيح مثار تساؤل منا ، فأما المواد الساقطة من الشرح فلعلَّ السبب في عدم تفسيرها عدم وجودها في نسخة الشارح ، وأما الطمس فلم أقف على تعليل له .

وقد بذلت أقصى الجهد في سبيل التعرف على مؤلف هذا الشرح ، فتوصلت إلى أدلة أحسبها كافية لنسبة كتاب إلى مؤلفه ، سأعرض لكل ذلك بالتفصيل ، فإن كنت أصبت فما ذلك إلا بتوفيق الله ، وإن كانت الأخرى فما أنا إلا طالب علم بذل جهده وطاقته .

النسبة :

إن أولى أبجديات التحقيق التثبت من صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه ، وتعظم المهمة حين تكون نسبة الكتاب مشار جدل بين المحققين ، كهذا الكتاب الذي نحن بصدد الحديث عنه . ففي مثل هذه النسبة يحتاج الباحث إلى التدقيق والتأني ؛ ليتمكن من الوقوف على أدلة علمية دقيقة ، يطمئن معها لنسبة الكتاب . وقد ذكر أرباب التحقيق أنَّ من أهم الأسس التي يجب على المحقق أن يعتمد عليها في التأكد من صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه^(١) :

- ١ - الرجوع إلى ما ألفه صاحب الكتاب .
- ٢ - الرجوع إلى الكتب المؤلفة في بابهِ والمتأخرة عنه لعلها اقتبست منه أو أشارت إليه .
- ٣ - الانتفاع من كتب التراجم التي أفردت للمؤلف ترجمة خاصة أشارت فيها إلى مصنفاته ، أو الفهارس التي عرضت للكتب مثل : كشف الظنون وغيره . أو المؤلفات الأخرى التي عرضت أو اعتمدت في مادتها على بعض الكتب كالمخصص لابن سيده ، ومقدمة شرح الشواهد الكبرى للعيني ، ومقدمة شرح شواهد المغني للسيوطي ، ومقدمة خزانة الأدب وغيرها .
- ٤ - فحص مادة الكتاب وما ورد فيه من الروايات عن الشيوخ ؛ فالاعتبارات التاريخية من أهم المقاييس في صحة نسبة كتاب أو نفيه ، فالكتاب الذي تحشد فيه أخبار تاريخية تالية لعصر المؤلف الذي تُسبب إليه ، حريٌّ بأن تسقط نسبته إلى ذلك المؤلف .

(١) ينظر تحقيق النصوص ونشرها للأستاذ/ عبد السلام هارون ص ٤٥، ٤٦، ومناهج تحقيق التراث للدكتور/ رمضان عبد التواب ص ٧٤ ، ٧٥ .

والكتاب الذي بين أيدينا من بين المصنّفات مجهولة المؤلف في الأصل ، إلا
أنّ بعض الباحثين قد نسبوه إلى غير مؤلفه ، متكتّين على أدلة وشواهد لا تثبت أمام
موضوعية البحث العلمي .

وقد استفرغت وسعي من أجل أن أصل إلى مؤلف هذا الكنز اللغوي ، ذاكراً
ما اعتمدت عليه من أدلة في هذه النسبة ، وقبل أن أعرض لما ذكرته أودّ أن أشير إلى
من عرض لنسبة هذا الكتاب ، مورداً الأدلة التي اعتمدوا عليها ، معلقاً على كل
دليل منها .

وأول إشارة إلى نسبة هذا الكتاب ما نجده من تعليق بهامش النسخة
المخطوطة لعله لأحد ممتلكيها أو قارئها ، حيث نسبه لأبي هلال العسكري وتبعه
الدكتور عبد الله الجبوري دونما إشاره ، كما نسبته الباحث على مشري إلى
الأهوازي ، وسأوضح كل نسبة على حدة مفصلاً .

المبحث الأول : نسبته إلى أبي هلال العسكري .

أول إشارة لنسبة هذا الكتاب إلى أبي هلال ما نجده من تعليق - لعله لأحد ممتلكي النسخة ؛ لاختلاف الخط عن خط متن الكتاب - عند شرح المؤلف لباب (ما جرى مثلاً أو كالمثل) فقد جاء في الهامش الأيمن من هذه اللوحة قوله : (وقد ألفنا في الأمثال كتاباً بيناً فيه معنى المثل ، واشتقاقه ، وعلى كم وجه يقع ، والفائدة في ضرب الأمثال ، ثم قد بينا المواضع التي تضرب فيها) وهذا النص عبارة عن إعادة لقول المؤلف في أول حديثه عن الباب وجاء بعد هذا النص قوله : (لعل هذا الشارح يعد العسكري الذي ألف الكتاب المشهور بأمثال العسكري)^(١) .

ويتضح من خلال قوله أن لغة الشك تظهر في أول كلمة صدر بها نصه .
كما نسبته للعسكري الدكتور عبد الله الجبوري في كتابه (ابن درستويه)^(٢) وأفرد لهذه النسبة جزءاً من كتابه عرض فيه لبعض الأدلة التي حاول من خلالها إثبات نسبة هذا الكتاب إلى أبي هلال ، مع عدم إشارته لما دُون على النسخة مما سبق ذكره .

وقد دفع صحة هذه النسبة الباحث / علي مشري^(٣) ، وذلك بنقض أدلة الدكتور الجبوري ، بيد أنه كان بحاجة إلى إيراد العديد من الأدلة العلمية التي تقطع بنفي هذه النسبة ، وعدم التعجل في القول بنسبة الكتاب إلى أبي علي الأهوازي وهذا ما سأعرض له بعد أن أُبين ما أورده الدكتور الجبوري من أدلة والرد عليها .

(١) ينظر أصل المخطوط لوحة (١٧٨ ب) .

(٢) انظر ص ١٧٣ - ص ١٨٣ .

(٣) في بحث له تقدم به لكلية الآداب - جامعة بغداد - (لإكمال متطلب درجة الماجستير) بعنوان : أبو هلال العسكري وآثاره في اللغة . ص ٧٢ فما بعدها .

كما أشار سزكين في تاريخ التراث العربي^(١) إلى نسخة هذا الكتاب، وذكر نسبتها إلى أبي هلال دوغا تدقيق أو تعليق .

أدلة الدكتور عبد الله الجبوري :

أورد ثمانية أدلة أثبت من خلالها نسبة الكتاب إلى أبي هلال العسكري سأذكرها مجملة ، ثم أعرض لكل دليل منها على حدة .

١ - يقول : « إن مؤلف هذا الشرح عالم ثبت ينزع في شرحه منزع أهل اللغة العالمين بأسرارها ، وذلك في مطالع ورقاتها الأولى ... »^(٢) .

٢ - وقال : « فلماً وصلت إلى (باب ماجرى مثلاً أو كالمثل) وجدته يقول فيه : وقد ألفنا في الأمثال كتاباً بيناً فيه معنى المثل واشتقاقه ، وعلى كم وجه يقع والفائدة من ضرب الأمثال ، ثم بينا المواضع التي تُضرب فيها » . وعندها فزعت إلى (جمهرة الأمثال) فقرأت معنى هذا الكلام - ضمناً - في مقدمته فقوي اليقين بصحة نسبة هذا الشرح إلى أبي هلال العسكري^(٣) .

٣ - وقال : « ثم أجريت مقارنة بين جملة من الأمثال التي وردت في (شرح الفصيح) وبين نظائرها في (جمهرة الأمثال) فوجدت الشرح أو معناه متفقاً في الكتابين أمثال : (وعند جهينة الخبر اليقين) ، و (إذا عز أخوك فهن) و (تجوع الحرّة ولا تأكل بثديها) ، و (أحمق من رجله) »^(٤) .

٤ - وقال في دليله الرابع : « ثم إن هذا المؤلف يروي في هذا الشرح عن أبي أحمد العسكري ... » إلى أن قال : « وكنيته أبو علي أيضاً ، وهو خال أبي هلال العسكري وشيخه ورد ذكره في شرح الفصيح في عدة مواضع ، وفيها يقول

(١) المجلد الثامن ، الجزء الأول (علم اللغة) ص ٣٣١ .

(٢) ابن درستويه ص ١٧٤ .

(٣) السابق ص ١٧٤ .

(٤) السابق ص ١٧٤ ، ١٧٥ .

المؤلف: أنشدني أبو أحمد العسكري، أو يقول: حدثني، أو روى لي عن ابن دريد...»^(١).

٥- «الكسروي علي بن مهدي، أحد الرواة المشاهير في عصره، وأحد الذين روى عنهم ابن درستويه...»^(٢).

٦- وقال: «نقل عن أبي مسلم محمد بن بحر الأصفهاني المفسر المعتزلي المتوفى سنة (٣٢٢ هـ) وعن تفسيره (جامع التأويل لمحكم التنزيل)»^(٣).

٧- ويقول: «ذكر أن له كتاباً اسمه (تهذيب غريب الحديث) ولم يذكره أحد من مترجميه»^(٤).

٨- وقال في دليله الأخير: «ثم إن أسلوبه فيه يقطع كل شك في نسبته إلى غيره إذا ما قورن بكتبه الأخرى، لذلك أستطيع أن أجزم أن هذا الشرح الذي لم يعرفه أحد من قبل، والذي ذكره المفهرسون أنه لمجهول، هو تأليف أبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري»^(٥).

(١) السابق ص ١٧٥، ١٧٦.

(٢) السابق ص ١٧٦.

(٣) السابق ص ١٧٦.

(٤) السابق ص ١٧٦.

(٥) السابق ص ١٧٦، ١٧٧.

المبحث الثاني : مناقشة الأدلة السابقة

مما لا شك فيه أنّ أبا هلال العسكري من بين العلماء الذين شرحوا فصيح ثعلب، دلّ على هذا ذكر أبي هلال لهذا الشرح في كتابه: جمهرة الأمثال^(١) حيث قال: « وقد استقصينا ذلك في شرح الفصيح » تعقيباً على شرح المثل: (نسيج وحده) عند قوله: « وتصغير الجحيش والعيير بمعنى الكثير ».

كما نقل عنه ابن الخشاب حيث قال: « وقال أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري في شرحه لهذا الكتاب (يعني فصيح ثعلب) كلاماً قريباً من معنى كلام ابن درستويه، إلا أنه زاد شيئاً غريباً؛ لأنه قال: وهي كلمة عبرانيّة معرّبة، ثم قال: وعندنا أنها كلمة فارسية معرّبة، وأصلها: أذون، أي: كذا يكون، هذا آخر كلامه »^(٢).

ولكنّ السؤال الذي يرد هنا هو: هل هذا الكتاب الذي بين أيدينا هو كتاب أبي هلال؟ أو أنّ كتابه ما زال مفقوداً؟

الحقيقة أنّ هذا الكتاب ليس لأبي هلال العسكري لتوافر الأدلة العلمية التي تنفي صحة هذه النسبة.

وقبل أن أبدأ بمناقشة ما أورده الدكتور عبد الله من أدلة أودّ أن أُشير إلى النصين السابقين المنقولين عن شرح الفصيح للعسكري (نصّ أبي هلال ونصّ ابن الخشاب) فأقول للدكتور: هل ما أشار إليه العسكري من استقصاء لمسألة تصغير الجحيش والعيير موجودة في هذا الكتاب؟ والإجابة بالنفي حيث لم يرد في أثناء هذا الكتاب تصغير للكلمتين السابقتين.

(١) ٣٠٤/٢.

(٢) لُمعة في الكلام على لفظة أمين المستعملة في الدّعاء وحكمها في العربية للإمام أبي محمد عبد الله بن أحمد... ابن الخشاب، تقديم وتحقيق الدكتور / سليمان بن إبراهيم العايد، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد الأول، رجب ١٤٠٩ هـ. ص ١٧١.

أمّا نصّ ابن الخشاب فلعله خفي على الدكتور . وهو كذلك لم يرد في هذه النسخة مع عرض الشارح لها والتفصيل في تفسيرها .

هذان الدليлан من الأدلة التي تنفي نسبة هذا الكتاب إلى أبي هلال .

أمّا الردّ على أدلة الدكتور عبد الله فهي على النحو التالي :

الدليل الأوّل : يقول إنّ الشارح عالم ثبت وهذا حقّ ، فالشارح عالم ثبت شهد له العلماء بعده بعلمه في علوم اللغة وغيرها ، وهذا الحكم ينسحب على كثير من علماء اللغة وليس على شارح الكتاب فحسب .

أما دليله الثاني : فقد عدّه الحكم الفاصل في هذه النسبة وهذا الدليل ليس بدعاً من الدكتور ، فهو موجود على هامش النسخة عند شرح المؤلف : (باب ما جرى مثلاً أو كالمثل) إلا أنّ الدكتور سكّت عن ذكر هذا الهامش ولم يوضحه وكان يجب أن يفعل ذلك من باب الأمانة العلمية .

كما أن الباحث لا يكاد ينظر في هذا الدليل بإمعان وتدقيق حتى يجده دليلاً واهياً لا دلالة فيه على نسبة الكتاب ، فقد ألّف في الأمثال عدد من العلماء ، ولم ينفرد أبو هلال وحده بهذا التأليف ، كما أن كتب الأمثال عادة ما تبدأ بتعريف المثل ، وفائدة ضربه ، وموضعه ^(١) .

وما ذكره في دليله الثالث : من أنّه أجرى مقارنة بين مجموعة من الأمثال في هذا الشرح مع ما يقابلها في جمهرة الأمثال . فالحق فيه - وكما قال الباحث علي مشرى - أن هذا الكلام الذي ذكره الدكتور يبدو مقنعاً ، فهو يشير إلى أنّه قابل ووازن بين الأمثال ، وأمّعن النظر ، ودقّق وتحقّق ، حتى استقامت لديه الحجة .

(١) ينظر مقدمة الأمثال لأبي عبيد ص ٣٤ ، مجمع الأمثال ص ٧ - ٨ ، ومقدمة المستقصى (ج / ص) .

وفي واقع الأمر أنَّ مَنْ يدقق ويتحقق فيما أورده الدكتور من أمثال يدرك تماماً أنَّ هذا الحكم ليس دقيقاً. فقد وازنتُ بين شرح تلك الأمثال التي أوردها وما هو موجود بجمهرة الأمثال، فوجدت بعض الآراء الواردة في أثناء هذا الشرح متباينة عما هي عليه في جمهرة الأمثال، ومن ذلك قول شارح الفصيح عند بيانه للمثل: «إذا عَزَّ أخوك فهن»: «... وهن من الهوان، وهو التذلل...» وروى بعضهم: فِهَن بكسر الهاء، وهو من: وهَن يَهِنُ: إذا ضَعُف...»^(١).
أما أبو هلال فقال عند شرحه للمثل من قولهم: «فلانٌ هينٌ لِيْنٍ»: إذا كان سهلاً منقاداً، وليس من الهوان»^(٢).

والفرق واضح بين الرأيين فأحدهما يثبت، والآخر ينفي، فأين المقابلة وإنعامُ النظر من هذا؟!

وكذلك الشأن بالنسبة للمثل: «وعند جفينة الخبر اليقين»^(٣)، فبعد المقابلة بين ماورد في شرح الفصيح مع نظيره في جمهرة الأمثال، لم أجد ما زعمه الدكتور من اتفاق سواء في قصة المثل أو في شرحه له.

بل إن بعض الأمثال الواردة في هذا الشرح لم يرد لها ذكر في جمهرة الأمثال كقوله: «خذ ما صفا ودع ما كدر» و«افعل ذاك وخلاك ذم».

وإن اتفق تحليل الشارح للأمثال مع ما ورد في الجمهرة فلا يقطع هذا التشابه بنسبة الكتاب، وليس هذا بغريب؛ لأنَّ اللاحق يأخذ عن السابق، ومادة الأمثال واحدة ومتشابهة في الغالب الأعم.

(١) شرح الفصيح ص ٦١٦.

(٢) جمهرة الأمثال ١/ ٦٥.

(٣) جمهرة الأمثال ٢/ ٤٤، وشرح الفصيح ص ٦١٥-٦١٦.

وليس دليله الرابع بأقل تناقضاً مع ما تقدمه من أدله، حيث يقول: إن المؤلف يروي في هذا الشرح عن أبي أحمد العسكري ويكنى بأبي عليّ.

وقد ورد ذكر أبي أحمد العسكري بهذا الشرح في أكثر من موطن، وأبو أحمد كغيره من العلماء الذين نقل عنهم الشارح، وقوله في هذا الكتاب «أنشدنا أبو أحمد» أو «أنشد العسكري»، هذا فيما يظهر لي لا يخرج عن أمرين: أحدهما: أن يكون السند مقطوعاً، دلّ على ذلك نقله في نصّ من النصوص حيث قال: «قال: وسمعت أبا أحمد العسكري»^(١).

وقال في موضع آخر^(٢): «أنشد العسكري عن الدريدي...».

والآخر: أن الشارح ينقل عن شرح أبي هلال العسكري دوغماً إشارة، علاوة على أن النسخة جلّها محرف ومصحف، فلعل هذا ممّا لحقه التصحيف والتحريف، بدليل أنه قال في موضع من هذه المواضع: أنشدنا الفراء^(٣).

أما قول الدكتور إن الشارح يقول: «روى لي العسكري» فهذا لم أجده في ثنايا هذا الكتاب، ولا أعلم من أين جاء بهذا؟!.

وقد ورد ذكر أبي أحمد العسكري في تسعة مواضع هي / ٩٠، ١٧٢، ٢٥١، ٢٩٥، ٣٠٩، ٣٧١، ٣٧٥، ٤٥٤، ٤٧٤.

وفي جلّ هذه المواضع يقول: «قال أبو علي... قال: أنشدنا الحسن ابن عبد الله فالرواية ليست عن أبي أحمد مباشرة، ولكنها عن طريق أبي عليّ.

وسأوضح ما أمكن توضيحه وتخرجه من هذه النقول.

(١) شرح الفصيح ص ١٧٢.

(٢) السابق ص ٣٧٥.

(٣) السابق ص ٢٥٧.

وقوله إن أبا أحمد يكنى بأبي علي « فأظنه اعتمد في ذلك على ما وهم فيه بروكلمان^(١) ؛ لأن المصادر القديمة لم تشر إلى هذه الكنية^(٢) ..

وقد تتبع مؤلفات العسكري وكتب التراجم فلم أجد من كناه بهذا - ولعلّ الدكتور الجبوري لاحظ كثرة نقل الشارح عن أبي علي ، فلم يجد مخرجاً من هذه الكنية ، فذكر أنّها كنية أخرى لأبي أحمد العسكري ، وهذا - بلا شك - وهم منه .
ويرى في دليله الخامس أنّ عليّ بن مهديّ الوارد ذكره في هذا الكتاب هو من بين الرواة الذين عاصروا أبا هلال .

وقد ورد ذكر هذا العلم في المواضع التالية : / ١٠٤ ، ١٣٩ ، ١٦٢ ، ٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٢٩٩ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٨٧ ، ٤١٨ ، ٤٦٨ ، ٦٣١ ، ٧١٠ .

ولم يذكر الشارح أنّ عليّ بن مهديّ هو الكسرويّ وإنّما يقول تارة : أنشد عليّ بن مهديّ ، وأخرى يقول : أنشدنا عليّ بن مهديّ أو ابن مهدي . فإن كان هو الكسروي على ما أورده الدكتور فقد كان هذا العلم حيّاً قبل سنة ٢٨٩هـ ، ومعنى هذا أنّ أبا هلال آنذاك لم يولد بعد ، وهذا يؤيد ما قلناه من أنّ السند ليس كاملاً . وقد بيّن هذه النقطة الباحث عليّ مشري^(٣) .

أمّا ما ذهب إليه في دليله السادس من أنّ الشارح ينقل عن أبي مسلم محمد بن بحر فهذا صحيح ، فقد ورد النقل عنه في موضعين من هذا الشرح هما ص ١٢٠ ، ١٤٥ ، ولكن ما الغريب في هذا النقل ، فالشارح ينقل عن كثير من العلماء ، فهل هذا يعد دليلاً ؟

أمّا أنا فلا أرى أي دليل فيه ، فلم يكن محمد بن بحر أحد شيوخ أبي هلال ثم إنّ الشارح نقل عن كتابه ، وقد وضحت ذلك في موطنه .

(١) ينظر تاريخ الأدب العربي ٢ / ٢٥٠ .

(٢) أبو هلال العسكري وآثاره في اللغة ص ٧٣ .

(٣) السابق ص ٧٤ .

كما يذكر الدكتور الجبوري في **دليله السابع** أن للشارح كتاباً في تهذيب غريب الحديث^(١) ولم يذكره أحد من مترجميه .

وفي الحقيقة أن الشارح قد أحال إلى كتابه هذا وإلى غيره من مؤلفاته كتفسير القرآن الكريم^(٢) وكتابه في الأمثال^(٣) والمثلث^(٤) وليس في مؤلفات أبي هلال كتاب في غريب الحديث، ولم يرد عنه ذكر في بقية مؤلفاته، ولم يذكره أحد من مترجميه، كما ذكر الدكتور الجبوري، وهذا لا يلزم فكتب التراجم لم تحص جميع مؤلفات العلماء .

واختتم أدلته بقوله : إن أسلوب الشارح يقطع كل شك في نسبته إلى غيره إذا ما قورن بكتبه الأخرى .

وقول الدكتور هذا لم يُبينه، فكان من الواجب عليه توضيح هذا القول بالأدلة العلمية التي تثبت صحة قوله ومراده من الأسلوب؛ ولكنه سكت عن هذا. فإن كان « يريد صياغتهما للعبارة وطريقتهما في عرض المادة اللغوية فهذا أمر طبيعي »^(٥) فالمادة اللغوية واحدة عند أبي هلال وغيره من اللغويين، والمصدر واحد وهو أئمة اللغة، ومع ذلك وجدنا اختلافاً في تناول المادة اللغوية، والأمثلة على هذا كثيرة، من بينها عرض الشارح في هذا الكتاب لبيان مادة (شلا) وكذلك عرض لها العسكري في أحد مؤلفاته :

فقال الشارح عند بيانه لقول ثعلب : (أَشْلَيْتُهُ عَلَى الصَّيْدِ)
« بمعنى : أَغْرَيْتُهُ، وذلك خطأ عند عامة العلماء ، ويقولون : أَشْلَيْتُ
معناه : دعوت لا غير وينشدون قول الراجز :

(١) ذكر الشارح هذا الكتاب في المواضع التالية : ص ٣٤٠ ، ٣٤٣ ، ٣٧٧ ، ٤١٧ .

(٢) السابق ص ٤١٥ ، ٦٤٩ .

(٣) السابق ص ٦١٥ .

(٤) السابق ص ٣٩١ .

(٥) أبو هلال العسكري وآثاره في اللغة ص ٧٦ .

أشليت عَنزِي ومسحت قَعْبِي
ثُمَّ تَهَيَّأتُ لِشُرْبِ قَابِ

وقد أجاز بعضهم أشلى بمعنى أغرى أنشدني بعض الأدباء . . .»^(١) .

وقال العسكري عند بيانه معنى هذه الكلمة : « . . . ومنه يقال : أشلى كلبه على الصيد ، كأنه ألقى شلوه على شلوه ، وقيل أشلى عَلَيَّ ، لأنه بمعنى ألقى ، وردّه بعضهم ، وهو عندنا صحيح قال الشاعر . . . »^(٢) فهذا مثال لاختلاف طريقتهما في بيان معنى المادة اللغوية وهذا لا يمنع من اتفاقهما في مواضع أخرى .

وأما إن كان يريد تشابه عموم الآراء الواردة في هذا الشرح مع آراء العسكري في بقية مؤلفاته فهذا أمرٌ من المؤكّد أنّ الدكتور لم يتحقق منه ؛ لأن الآراء الواردة في أثناء هذا الشرح تتباين مع آراء أبي هلال ، والأمثلة على هذا جد كثيرة وقد ذكر الباحث علي مشري^(٣) جزءاً منها . ومن أشهرها :

(١) ظاهرة الترادف .

من المعلوم أن هذه الظاهرة اللغوية لا يقرها أبو هلال العسكري ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك تأليفه في الفروق اللغوية ، وإن ورد في بعض مؤلفاته ما يوحي أنه يُقرّ هذه الظاهرة ، فإنّه محمول على ما استقر عنه من القول بالفروق . فهو يرى : « أن كل اسمين يجريان على معنىٍّ من المعاني ، وعين من الأعيان ، في لغة واحدة ، فإن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر ، وإلا لكان

(١) ص ٦٩٤ ، ٦٩٥ .

(٢) المعجم في بقية الأشياء ص ١٠٢ ، وأنظر بيان مادة حصر في هذا الشرح ص ١١٩ ، والفروق في اللغة ص ١٠٧ .

(٣) أبو هلال العسكري وآثاره في اللغة ص ٧٧ ، ٧٨ .

الثاني فضلاً لا يحتاج إليه»^(١) ويقول أيضاً: «وكما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين، فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد»^(٢).
وقد جاء في بعض مؤلفاته ما يوحي بالترادف كقوله: «رَجُلٌ مُلْصَقٌ
وَمُسْنَدٌ وَزَنِيمٌ وَسَنِيدٌ ودعيُّ كلِّ ذلك سواء»^(٣).

ويدل على تفريقه بين دلالات الكلمات قوله: «الخمرة مؤنثة، ويقال لها: القهوة والشَّمُول والقرقف والعقار والمدام والمدامة والرحيق...»^(٤) ثم بدأ في بيان معنى كل اسم من أسمائها على حدة فقال في الشَّمُول: «وسميت شمولاً؛ لأن لها عصفة كعصفة الشمال، وقيل لأنها تشمل القوم بريحتها» وقال في القرقف: «لأن شاربها يُقَرِّفُ إذا شربها، أي: يتقبَّضُ». وكذلك الشأن في بقية ما أورده.

أمّا إذا انتقلنا إلى الشارح فنجد في الغالب لا يقول بالفروق الدلالية بين الكلمات، ومن ذلك بيانه لقول ثعلب: «شرعت لكم في الدين شريعة» حيث قال: «اعلم أن أصل هذا الكتاب كله القصد، وقيل الفصل، وهما يتقاربان...» وقال قوم: الشرعة والمنهاج بمعنى واحد، قيل: وكُرِّرَ بلا خلاف بين اللفظين»^(٥).
على حين أن العسكري اعتمد على تفريق المبرد حيث يقول «فعطف شرعة على منهاج، لأن الشرعة لأول الشيء، والمنهاج لمعظمه ومتسعه»^(٦).

(١) الفروق في اللغة ص ١٣.

(٢) الفروق في اللغة ص: ١٤، ١٥.

(٣) التلخيص ص ١١٨.

(٤) السابق ٥٠١، ٥٠٢.

(٥) ص ٣٤٢ فما بعدها.

(٦) الفروق في اللغة ص ١٣.

وقد أورد الشارح بعض أسماء الأشياء كأسماء العسل مثلاً فذكر من أسمائه: الضَّرَب، والطَّرْم، والخيم، والسنوت، دوغماً تعليق على الفرق بين مدلولات هذه الأسماء، وكذلك عند بيانه لأسماء الدلو^(١) وغيرها من الأمثلة.

(٢) المشترك :

ينكر أبو هلال هذه الظاهرة - أيضاً - في اللغة إلا ما ندر وقل، فيرى أنه « لا يجوز أن يدلّ اللفظ الواحد على معنيين مختلفين حتّى تضاف علامة لكل واحد منهما، فإن لم يكن فيه لذلك علامة أشكل وألبس على المخاطب، وليس من الحكمة وضع الأدلة المشكّلة، إلا أن يدفع إلى ذلك ضرورة أو علة، ولا يجيء في الكلام غير ذلك إلا ما شدّ وقل... »^(٢).

أمّا شارح الفصيح فيرى خلاف ما يراه أبو هلال حيث يقول : « وقد تجيء الكلمة لمعنى ومثلها لمعنى يخالفه... »^(٣).

ومن بين ما مثّل به قوله : « والأمة : القامة... والأمة الجماعة من الناس... وفلان أمة؛ إذا كان يقوم مقام جماعة »^(٤).

ويقول عند شرحه لقول ثعلب: (عصفور) : « العُصفور : هذا الطائر المعروف، والعصفور : قطعة من الدماغ... والعصفور : شمراخ وجه الدابة ما يبلّغ الخطم، والعصفور : عظم ناتئ تحت العين من وجه الفرس... »^(٥).

والأمثلة كثيرة سنعرض لبعض منها عند بيان آراء الشارح.

(١) ص ١٩٧-١٩٨.

(٢) الفروق في اللغة ص ١٤، ١٥.

(٣) شرح الفصيح ص ٢٩٤.

(٤) السابق ص ٥٣٧.

(٥) السابق ص ٥١٧-٥١٨.

(٣) الأضداد :

وكما ينكر أبو هلال ظاهرتي الترادف والمشارك في اللغة ينكر ورود الأضداد من باب أولى ، يتمثل هذا الإنكار في قوله : « وكما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين ، فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد ؛ لأن في ذلك تكثيراً للغة بما لا فائدة فيه »^(١) .

أما شارح هذا الكتاب فيرى أن الكلمة تحيى « لمعنى ومثلها لمعنى يضاده ... »^(٢) .

فموقفهما واضح من هذه الظاهرة والظاهرتين السابقتين . وإن وُجد في مؤلفات أبي هلال ما يوحي بوجود هذه الظواهر في اللغة فيحمل هذا على ما ورد عنه في أصل الوضع .

ومما مثل به شارح الفصيح على هذه الظاهرة قوله : « والبيع يكون بمعنى الأخذ وبمعنى الإعطاء ... »^(٣) .

(٤) فعل وأفعل :

ينكر أبو هلال مجيء فعل وأفعل بمعنى واحد ، يدل على ذلك قوله : « ولا يجوز أن يكون فعل وأفعل بمعنى واحد ، كما لا يكونان على بناء واحد ، إلا أن يجيء ذلك في لغتين ، فأما في لغة واحدة ، فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد ، كما ظن كثير من النحويين واللغويين ... »^(٤) .

(١) الفروق في اللغة ص ١٤ ، ١٥ .

(٢) شرح الفصيح ص ٢٩٤ .

(٣) السابق ص ٤٢٧-٤٢٨ .

(٤) الفروق في اللغة ص ١٥ .

على حين نجد الشارح يُجَوِّز في مواضع من هذا الشرح مجيئيهما بمعنى واحد، فيقول مثلاً : « أصحت السماء : إذا انقطع غيمها تصحى إصحاء ويجوز فيه صحت بغير ألف ، وكذلك كل ما يضاف إلى السماء من الأفعال يجوز فيه فعل وأفعل ، كقولهم : رعدت السماء وأرعدت ، وبرقت وأبرقت . . . » (١) .

ومن ذلك قوله : « حسن وحسه وأحسه بمعنى واحد » (٢) .

(٥) الضرورة الشعرية :

يستقبح أبو هلال الضرورة الشعرية ولا يرتضيها ، يتمثل هذا في قوله : « وينبغي أن تجتنب ارتكاب الضرورات ، وإن جاءت فيها رخصة من أهل العربية فإنها قبيحة تشين الكلام ، وتذهب بمائه ، وإنما استعملها القدماء في أشعارهم لعدم علمهم بقبحاتها ، ولأن بعضهم كان صاحب بداية ، والبداية مزلة وما كان أيضاً تُنقَد عليهم أشعارهم ، ولو قد نُقِدت وبهرج منها المعيب كما تنقذ على شعراء هذه الأزمنة ، ويهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب لتجنبوها » (٣) .

أمّا شارح هذا الكتاب فيجوز الضرورة على الإطلاق ، يتضح هذا من قوله : « والشعر موضع ضرورة يحسن فيه ما لا يحسن في غيره ؛ لأن الوزن والنظم يُحَسِّنان ما يعرض فيه من قصر الممدود ، وتخفيف المشدّد وتشديد المخفّف » (٤) .

ويقول : « والشعر موضع الضرورة ويجوز فيه ما لا يجوز في غيره » (٥) . وقال أيضاً عند استشهاده ببيت رؤبة :

(١) شرح الفصيح ص ٧٥ فما بعدها و ١٨٩ ، وقارن المثال في الفروق في اللغة ص ١٥ .

(٢) شرح الفصيح ص ٢٠٠ ، ٣٧٤ .

(٣) الصناعتين ص ١٥٦ .

(٤) شرح الفصيح ص ٥٠٩ ، ٥١٠ .

(٥) ينظر ص ١٤٤ .

وَشَقَّهَا اللَّوْحُ بِمَازُولٍ ضَيِّقُ

« فلا تحسبها لغة ، وإنما قال كذلك لضرورة الشعر ، والشعر موضع ضرورة ، والشاعر يجوز له في الشعر ما لا يجوز لغيره في الكلام من تشديد المخفف . . . »^(١) فالخلاف بين الرأيين واضح لا يحتاج إلى تعليق .

(٦) ويرى أبو هلال أن الهاء لا تدخل في جديد إلا شاذاً ونادراً^(٢) ، وهذا عكس ما يراه الشارح حيث يرى أن لحاق التاء لغة ، واحتج بذكر سيويه لها^(٣) .

ومن خلال ما سبق اتضح لنا مدى التباين بين آراء العالمين ، صحيح أن بعض العلماء قد يعدل عن رأي من الآراء ، ولكن أن يرجع في جُلِّ آرائه فهذا ما لا أظنه .

(٧) كما أن أبا هلال لم يرتض بعض آراء ثعلب ، بل خطأه في بعضها على حين أقرَّ الشارح هذه الآراء ، فهما على طرفي نقيض ، فنرى العسكري يقول : « . . . » وقول صاحب الفصيح : لهيت عن الشيء : إذا تركته غلط ، ألا ترى أنه لا يقال لمن ترك الأكل بعد شبع ، أو الشرب بعد الرّي ، إنه لهي عن ذلك . وأصله من اللهو ميل الانفعال والمطاوعة »^(٤) .

على حين نجد الشارح يُقرّ ما ذكره ثعلب ، ولم يحكم عليه بالغلط عند بيانه لمعنى المادة فيقول : « لهيت من الشيء وعن الشيء : إذا تركته ألهي لُهيّا . . . وألهيت فلاناً ولهيته : إذا شغلته عنك »^(٥) .

(١) السابق ص ١٦٨-١٦٩ .

(٢) التلخيص ٢١٥/١ .

(٣) شرح الفصيح ص ٥٩٥ ، والكتاب ٦٠/١ . وقد ذكر هذه اللغة القراء وغيره . ينظر الزاهر ١١٤/١ .

(٤) الفروق في اللغة ص ٢٧٩ .

(٥) ينظر ص ٢٣٩ .

(٨) واعترض أبو هلال على ثعلب في قوله : إن الصفو والصفوة لغتان يتمثل هذا في قوله : « . . . ولو كان الصفوة والصفو لغتين على ما ذكر ثعلب في الفصيح لقل : محمد صلى الله عليه وسلم صفو الله كما قيل : صفوة الله »^(١) .

إلا أن الشارح أقر ما ذهب إليه ثعلب ، ولم يقل بالفرق بين معنى الكلمتين فيقول : « وهو صفو الشيء و صفوته . يقال : صفو و صفوة فإذا حذفت الهاء فتحت الصاد فقلت : صفو الشيء يعني : خالصه »^(٢) .

(٩) كما يرى أبو هلال أن المناوأة ليست بمعنى المعادة كما ذكر ثعلب على حين نجد أن الشارح يقر هذا المعنى دوغما اعتراض فيقول العسكري : « وقال صاحب الفصيح : تقول : إذا ناوأ الرجال فاصبر ، أي : عاديت وهي المناوأة وليست المناوأة من المعادة في شيء ، ألا ترى أنه يجوز أن يعاديه ولا يناوئه »^(٣) .

(١) الفروق في اللغة ص ٢٧٩ .

(٢) ينظر ص ٦٣٩ .

(٣) الفروق في اللغة ص ١٢٥ ، وقارن هذا الشرح ص ٢٥٢ .

المبحث الثالث : نسبته إلى أبي علي الأهوازي ودفع صحة هذه النسبة

بعد أن دفع الباحث علي مشري صحة نسبة هذا الكتاب إلى أبي هلال قال : أغلب الظن أن هذا الشرح للأهوازي ، مستنداً في ذلك على تردد عبارة (قال أبو علي) في أثناء هذه النسخة ، وبعض الأدلة التي لاتعدو أن تكون قرائن واحتمالات لايقطع بها دليل ، فلم تزل النسبة في دوائر الظن ، والظن شيء والعلم شيء آخر .

أدلة الباحث علي مشري :

بعد أن عرضنا لأدلة الدكتور الجبوري ودفع هذه الأدلة فسيلنا الآن عرض ماذكره الباحث علي مشري من أدلة غلب الظن من خلالها أن الشارح هو أبو علي الأهوازي :

- ١ - يقول : إن ياقوتاً نصّ على أنه كان أحد تلاميذ أبي أحمد العسكري .
- ٢ - ذكر المترجمين له بأنه محدّثٌ ، ومقرئ ، ولغوي ، ولد في منطقة أبي أحمد سنة « اثنتين وستين وثلاثمائة ، وقدم إلى دمشق سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة واستوطنها حتى وفاته ، ولعل في هذا مايكشف لنا سبب ورود جملة (بلدة دمشق) في الصفحة الأولى من المخطوط إلى جنب عنوانها . . . »^(١) .
- وأودّ قبل البدء في الردّ على الباحث أن أعرف بأبي علي بالأهوازي .
- هو أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي المقرئ « صاحب التصانيف المشهورة . قال ابن عساكر : قدم دمشق في ذي الحجة سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة وسكنها ، وقرأ القرآن بروايات كثيرة وأقرأه ، وصنف كتاباً في القرآن ، وحدث عن خلق كثير ، منهم نصر بن أحمد المُرْجِيّ ، وأبو حفص الكتّاني ، والمعافى بن زكريا بن طرار . . . »^(٢) .

(١) أبو هلال العسكري وآثاره في اللغة ، ص ٧٩ .

(٢) معجم الأدباء ، ٣٤/٩ - ٣٩ .

وذكر أن من كتبه (كتاب البيان في شرح عقود أهل الإيمان، أودعه أحاديث منكره، كما صنف الكثير في القراءات كالموجز والوجيز وجمع في ذلك شيئاً كثيراً^(١)). ولم يذكر الذهبي أنه من بين علماء اللغة، أو أنه صنف فيها.

ومن خلال ترجمته المختصره أعلاه نلاحظ مايلي :

- ١ - عناية الأهوازي بالقراءات وعلومها، والحديث وعلومه .
- ٢ - عدم ذكر أحد من المترجمين له أنه شرح الفصيح .
- ٣ - أن الكتب التي أحال إليها الشارح في هذا الشرح لم تذكر كتب التراجم أنها من بين مؤلفاته .

وفي ضوء ما سبق فإن ما قدمه الباحث علي مشري من أدلة - إن صح التعبير - لا تعدو أن تكون قرائن لا تقوم عليها نسبة كتاب إلى مؤلفه، وهو مجتهد حيث لم يكن هذا العمل من صميم بحثه .

فقول الباحث إن الأهوازي كان تلميذاً لأبي أحمد وأنه يذكره في تصانيفه ليس دليلاً يعتمد عليه في نسبة كتاب، فكم من العلماء الذين لم يتلمذوا على أبي أحمد ويذكرونه في تصانيفهم، فعلمه حق مشاع بين خلف الأمة .

وأما دليله الآخر الذي يذكر فيه أن الأهوازي قدم إلى دمشق وتوفي بها، وأن الورقة الأولى من النسخة دُون عليها عبارة (بلدة دمشق)، فهذه العبارات والتملكات التي على النسخة لا تعني ما ذكره الباحث؛ لأن تملك النسخة لا يلزم أن يكون مؤلفها من نفس البلاد، فجُلّ الكتب القديمة عليها العديد من التملكات الخاصة ببلاد الحجاز والأندلس ومؤلفوها من الشام أو العراق .

(١) انظر معرفة القراء الكبار ١/ ٣٢٢-٣٢٥ . وانظر حاشية المحقق .

ولا أريد أن أطيل في الردّ على هذه النسبة التي لم يرد في أثنائها دليل علمي واضح، وإنما هو ظنُّ من الباحث كما ذكر . ولعل سبب ظنه قول أبي علي ست مرات في الكتاب وفي آخر موضع قال : « قال أبو علي رحمه الله » فهل يعقل أن يقول المؤلف عن نفسه هذا ؟!

كما تردد في النسخة ذكر الشيخ أبي علي وذلك في خمسة مواضع . وقد حاولت جاهداً تتبع هذه الأقوال لعلّي أخرج منها بفائدة تعين على تجلية الحقيقة فوجدت أن بعض النصوص المصدرة بقول أبي علي في كتب أبي علي القالي ونصاً واحداً منها في كتاب من كتب الشيخ أبي علي الفارسي ، ونصاً آخر في شرح الحماسة للمرزوقي ، وبيان هذه النصوص كما يلي :

قال شارح الفصيح : « قال الشيخ أبو علي : لا يجوز ديوان بالفتح أصلاً لأنه لو كان كذلك لأدغم ، فقليل : ديان ، كما تقول : ديار وقيام وهو فيعال من دار يدور، وقام يقوم »^(١) ، وينظر معنى هذا النص في التكملة^(٢) ، لأبي علي الفارسي .

كما ورد في هذا الشرح عند بيان الشارح لكلمة (عدا) قوله : « قوم عدا » للغرباء ولا واحد من لفظه قال الشيخ أبو علي وأنشدنا ابن مهدي .

إذا كنت في قوم عداً لست منهم فكل ما علفت من خبيث وطيب^(٣)

وقد أورد أبو علي القالي في كتابه المقصور والممدود^(٤) تفسير الكلمة واستشهد على قوله بالشاهد نفسه ، فلعله هو .

(١) شرح الفصيح ص ٤٣٣ .

(٢) ص ٢٦٠ .

(٣) ص ٣٥٥ .

(٤) ص ١٥٢ .

كما عرض الشارح لبیت قيس بن الخطيم :

إذا جاوز الإثنين سرُّ فإنّه بنثٌ وتكثير الوشاة قمينُ

ثم قال : « قال الشيخ أبو علي وأنشدني ابن مهدي « إذا جاوز الثنتين » وقال : يعني الشفتين ^(١) .

وجاء في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي بعد إنشاده هذا البيت قوله : « وقد قيل في الاثنين من هذا البيت أراد به الشفتين » ^(٢) . فلعلَّ الشيخ المشار إليه في النصِّ السابق هو المرزوقي والمرزوقي لم يرو عن ابن مهدي .

أما بقية النصوص المنقولة عن أبي علي فالراجح الذي يقرب من درجة اليقين أنه أبو علي الحسن بن المظفر النيسابوري ، حيث نصَّت كتب التراجم على أنه « كان مؤدب أهل خوارزم في عصره ، ومخرجهم وشاعرهم ومقدمهم ، والمشار إليه منهم ، وهو شيخ أبي القاسم الزمخشري قبل أبي مضر » ^(٣) .

وقد أشار ياقوت عند ترجمته للزمخشري أنه من شيوخه ، إلا أنه أورده باسم (أبي الحسن علي بن المظفر النيسابوري) ^(٤) .

وحقيقة الأمر أن هذا خلط وقع بتقديم : (الحسن) على (علي) وصحة العبارة هي : أبو علي الحسن بن المظفر . . . كما ورد في ترجمته ولعل هذا التقديم والتأخير من المؤلف نفسه ؛ لأنه ذكره هنا عرضاً ضمن ترجمة أخرى ، أو لعلَّ السبب من ناسخ الكتاب .

والذي يبدو لي أن هذا الخلط قد اعترى ترجمة هذا الرجل من قبل ياقوت انظر إليه يقول : « مات أبو علي الحسن بن المظفر الأديب الضرير النيسابوري ثم

(١) ص ٣٥٤ .

(٢) ١٢١١/٣ .

(٣) معجم الأدباء ٩/ ١٩١ ، وانظر : بغية الوعاة ١/ ٥٢٦ . والوافي بالوفيات ١٢/ ٢٧١ - ٢٧٢ .

(٤) معجم الأدباء ١٩/ ١٢٧ .

الخوارزمي في الرابع من شهر رمضان سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة»^(١) ، ثم يقول بعدها بقليل : « وهو شيخ أبي القاسم الزمخشري قبل أبي مضر»^(٢) فكيف يكون شيخه والزمخشري مولود سنة (٤٦٧ هـ) هذا شيء ، وشيء آخر أن الحسن بن المظفر ألف كتاباً في (محاسن من اسمه حسن) وهذا يؤنس أو يُرجح أن اسمه الحسن .

والغريب أيضاً قوله إن للحسن بن المظفر « ولداً اسمه عُمَر وكنيته أبو حفص ، أديب فقيه فاضل مات أبو حفص هذا في شعبان سنة اثنتين وثلاثين وخمسمائة»^(٣) أي : بين وفاته ووفاة والده تسعون عاماً؟

وقد تناقلت كتب التراجم^(٤) هذا الخلط ؛ لأنها نقلت عن ياقوت في الموضعين .

فلعل سنة وفاة الحسن بن المظفر بعد هذا التاريخ أي قرابة (٤٩٢ هـ) والله أعلم .

كما أن الزمخشري لم يُشر إليه في هذا الكتاب وحده بل أشار إليه في كتابه الفائق^(٥) والمحقق سكت عن ذلك فلم يوضح لنا من هو أبو علي هذا ؟!

(١) ، ٢ (٢) السابق ١٩ / ١٢٧ .

(٣) معجم الأدياء ٩ / ١٩١ .

(٤) ينظر بغية الوعاة ١ / ٥٢٦ .

(٥) ١ / ٢٤٢ ، ٢ / ٢٣٦ .

المبحث الرابع : شرح الفصيح للحسن بن أحمد الاسترابادي

قبل أن أبدأ الحديث عن هذا الكتاب أودّ أن أعرف بهذا العالم من خلال ما أوردته كتب التراجم .

قال عنه ياقوت : « أبو علي النحوي اللغوي الأديب الفاضل حسنة طبرستان وأوحد ذلك الزمان وله من التصانيف كتاب شرح الفصيح ، كتاب شرح الحماسة »^(١) .

وذكر التهانوي^(٢) أن وفاته كانت سنة « ٧١٧ هـ » . وقد بذلت الجهد في سبيل العثور على ترجمة وافية له فلم أتمكن .

أما سبب ذكر هذا الكتاب في هذا الموطن فمرده وقوفي على نصين يُنسبان إليه في كتابه شرح الفصيح ، ذكرهما البغدادي في مؤلفين من مؤلفاته : أحدهما في شرحه أبيات مغني اللبيب ، والآخر في حاشيته على شرح بانت سعاد وهذان النصان هما :

قال البغدادي : « . . . وقال الاسترابادي في شرح الفصيح : قوله أوطأتني عشوة ، والعامّة تقول : عشوة بالفتح ، قال ابن الأعرابي وأبو عبيدة : هي لغة ، وكذلك العشوة ، بالضم ، ومعناها : الظلمة ، أي : خدعتني وغررتني وأدخلتني ظلمة لا أهتدي إليها ، والعامّة تخطيء من وجه آخر ، تقول : أوطيتني وهذا غلط ، وربما قالوا : أغطيتني عشوة ، وهذا لا يجوز ، والعشوة : الظلمة ومنه العشا في العين ، والعشا : وقت الإظلام »^(٣) .

وقد ورد هذا النص في هذا الشرح حيث قال شارحه : « قوله : أوطأتني عشوة والعامّة تقول : عشوة بالفتح . قال ابن الأعرابي وأبو عبيدة : هي لغة . وكذلك العشوة ، بالضم ، ومعناها : الظلمة ، أي : خدعتني وغررتني وأدخلتني ظلمة لا أهتدي إليها . والعامّة تخطيء من وجه آخر فتقول : أوطيتني ، وهذا

(١) معجم الأدباء ٥ / ٨ ، وانظر بغية الوعاة ٤٩٩ / ٢ ، ومعجم المؤلفين ١٩٦ / ٣ .

(٢) كشف الظنون ١٢٧٣ / ٢ .

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٨٨ / ٤ .

غلط، وربما قالوا: أغطيتني عشوة، وهو لا يجوز. والعشوة: الظلمة، ومنه العشا في العين. والعشاء: وقت الإظلام»^(١).

وقال أيضاً عند بيان معنى قوله: «وهو الذي تبطل عنده الدماء» «كذا قول البغدادي بالتفسيرين، وحكماهما الاسترابادي في شرح فصيح ثعلب»^(٢).

وجاء في هذا الشرح عند بيان قول ثعلب: «ورجل بطل»، أي: شجاع... «قول الشارح: «... وإنما سمي الشجاع بطلاً؛ لأن الدماء تبطل عنده فلا يدرك عنده ثأر لشجاعته...»^(٣).

ومما سبق يتضح لنا ما يلي:

١ - عدم تحديد كتب التراجم لوفاة الاسترابادي التحديد الدقيق، فكيف تكون وفاته سنة «٧١٧ هـ» وقد ترجم له ياقوت في معجم الأدباء؟ وكيف نقل اللبلي عن هذا الشرح والاسترابادي جاء بعده.

فلعل الاسترابادي من علماء القرن الخامس الهجري وليس الثامن كما رجّحه فؤاد سزكين، إذ ذهب إلى أنه توفي قبل سنة خمس وستين وأربعمائة.

٢ - لم تذكر كتب التراجم أن الاسترابادي ألف في غريب الحديث والتفسير والأمثال وغيرها مما أورده المؤلف في هذا الشرح.

٣ - لم تذكر كتب التراجم أن الأعلام الذين وردوا في هذا الشرح من بين من تلمذ عليهم الاسترابادي أو روى عنهم.

٤ - إذا كان البغدادي قد نقل النصين السابقين ونسبهما إلى الاسترابادي فقد أورد اللبلي وغيره نصوصاً كثيرة نقلت عن هذا الشرح - وقد بينت ذلك في موطنه - واللبلي قريب من عصر الزمخشري ويوثق مروياته.

(١) شرح الفصيح ٤٤٤.

(٢) حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد ٧٩/٢.

(٣) شرح الفصيح ٣٠٢.

٥ - كما أن النصوص التي أحال عليها الشارح إلى بقية مؤلفاته وقفت عليها في مؤلفات الزمخشري .

أما فيما يتعلق بالنصين اللذين أوردهما البغدادي فلعل الزمخشري نقلهما عن شرح الاسترأبادي ولم يُشر إلى كتابه ، وهذه عادة جرى عليها بعض العلماء . أو أن الزمخشري نقل من مصادر أخرى وافق فيها الاسترأبادي ، أو نقل من مصادرهم ؛ لأن ما يُنسب إلى أبي عبيدة وابن الأعرابي مشهور تتداوله كتب اللغة ، ويتناقله المؤلفون فيها خلفاً عن سلف .

وربما كُتب على الورقة الأولى من النسخة التي كانت بين يدي البغدادي اسم الشارح خطأ ، خاصة وأن النسخة كانت مضطربة تماماً وقد وضحت ذلك في موطنه من الدراسة . فلاحتمالات التي تدفع صحة نسبة الكتاب إلى الاسترأبادي كثيرة وليس بين أيدينا من الأدلة ما نستند إليه في إثبات صحة نسبة هذا الكتاب له ، فلعل الأيام تكشف لنا أدلة جديدة .

٦ - ثم إن ما ذكره البغدادي لا ينهض لمداغة الأدلة والقرائن التي تؤيد نسبة الكتاب إلى الزمخشري .

المبحث الخامس : نسبة الكتاب إلى مؤلفه

لقد تبعت هذا الشرح وقرأته مرات عديدة، ثم جمعت كل ما يتعلق بموضوعه ككتب اللغة عامة وشروح الفصيح خاصة، المطبوع منها والمخطوط فقرأت جلها قراءة متأنية بغية الوصول إلى مؤلف هذا الكتاب، فتحصل لدي عدد من الأدلة العلمية التي أحسب أنها تكفي لنسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه .

وبعد حصرها ترجّح عندي أنّ هذا الكتاب لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، وليس لأبي هلال كما زعم الدكتور الجبوري، ولا لأبي علي الأهوازي كما ظنّ الباحث علي مشري، ويان هذه الأدلة على النحو التالي :

أولاً : النصوص المنقولة عن هذا الكتاب :

بلغت النصوص المنقولة عن هذا الكتاب خمسة وسبعين نصاً منها ثلاثة وسبعون نقلها اللبلي في كتابه : (تحفة المجد الصريح) .

كما نقل عنه شهاب الدين الخفاجي (١٠٦٩ هـ) والزيدي (١٢٠٥ هـ) وهذا ما سأعرض له بعد بيان النقول الموجودة في تحفة المجد الصريح .

عزا اللبلي جميع النصوص المشار إليها إلى الزمخشري وذلك في القطعة التي وصلت إلينا من كتابه تحفة المجد الصريح في نسختيها، النسخة الحمزوية ونسخة دار الكتب، وعموم هذه النصوص نقلها نصاً عن هذا الكتاب، كما نقل عنه أيضاً بعض النصوص دوغما عزو إليه، فاكتفيت بالإشارة إلى النصوص التي عزاها وبعض النصوص غير المعزوة أشرت إليها في مواطنها من هامش الكتاب .

ونظراً لكثرة هذه النصوص فسأكتفي هنا بإيراد نماذج منها، ومقابلتها مع النصوص الموجودة في هذا الكتاب لتتضح الصورة، ومن ثم أشير إلى مواضع بقية النقول، ولولا خشية الإطالة لأوردت جميع هذه النصوص المنقولة .

١ - فمن ذلك قول اللبلي : « قال الزمخشري في شرحه لهذا الكتاب ينمي بالياء اختيار نقلة أهل اللغة كالفراء والكسائي وأبي عبيدة وأبي زيد »^(١) .

(١) تحفة المجد الصريح ورقة (٩) .

وجاء في هذا الشرح قوله : « . . ينمي بالياء اختيار نقلة اللغة كالفرء والكسائي وأبي عبيدة وأبي زيد »^(١) .

٢ - وقول اللبلي : « قال الزمخشري في شرحه : يقال أشرق الشمس وأشرق الله الشمس ، اللازم والمتعدي بلفظ واحد . قال : وقال قوم : شرقت الشمس وأشرقت بمعنى واحد ، كقولهم : ضاء وأضاء ، ونار وأنار ، وفي ضده : دجا وأدجى وعسى وأعسى »^(٢) .

وقد ورد هذا القول بنصه حيث قال الشارح : « . . . يقال : أشرق الشمس وأشرق الله الشمس اللازم والمتعدي بلفظ واحد ، وقال قوم : شرقت الشمس وأشرقت بمعنى واحد ، كقولهم : ضاء وأضاء ، ونار وأنار . وفي ضده : دجا وأدجى ، وعسى وأعسى »^(٣) .

٣ - وقال اللبلي : « وفرّق الزمخشري بين الغيظ والغضب فقال : الغيظ على من لا تقدر عليه ، والغضب على من تقدر عليه . يقال : غضب السلطان على رعيته ، واغتاض الغلام على سيده . قال : وهذه الكلمة بالطاء وهي لغة أهل الحجاز ، وتميم تقول : بالضاد ، قال الشاعر :

إلى الله أشكو من خليلٍ أودّه ثلاث خصال كلها لي غائض

وهذا كقولهم : فاضت نفسه بالضاد والطاء ، وأنكر الأصمعي ذلك . . . فأما الغيظ بالضاد فهو النقصان ، يقال : غاض الماء : إذا نقص »^(٤) .

وجاء في هذا الشرح قوله : « والغيظ على من لا تقدر عليه ، والغضب على من تقدر عليه . يقال : غضب السلطان على رعيته ، واغتاض الغلام على سيده وهذه الكلمة بالطاء وهي لغة أهل الحجاز ، وتميم تقول : بالضاد ، وقال الشاعر :

(١) ص ١١ .

(٢) تحفة المجد الصريح (٢٢٩ ح) .

(٣) ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

(٤) تحفة المجد الصريح ورقة (١٣٤) و (١٤٧ ح) .

إلى الله أشكو من خليل أوده ثلاث خصال كلها لي غائض

وهذا كقولهم : فاضت نفسه بالضاد والظاء . وأنكر الأصمعي ذلك . . .
فأما الغيض بالضاد فهو النقصان ، يقال : غاض الماء ؛ إذا نقص ^(١) .

٤ - ويقول اللبلي في موضع آخر : « أنكره الزمخشري في شرحه
وقال : ولا لغة فيه إلا الفتح ، قال : والعامّة تقول : غَوِي بالكسر وهو خطأ ، قال :
وقرأ أبو الهذيل على ما أخبرني ابن مهدي : « وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوِي » قال : معناه
أَكْثَرَ مِنْ أَكَلِ الشَّجَرَةِ حَتَّى بَشِمَ ، لأن معنى غَوِي : بالكسر : أن يَكْثُرَ الفَصِيلُ مِنْ
لَبَنِ أُمِّهِ حَتَّى يَبْشِمَ ^(٢) .

وجاء في هذا الشرح قوله : « . . . ولا لغة فيه غير ذلك ، والعامّة
تقول : غَوِي يَغْوِي بهذا المعنى وهو خطأ ، لأن معنى غَوِي : هو أن يَكْثُرَ الفَصِيلُ
مِنْ لَبَنِ أُمِّهِ حَتَّى يَبْشِمَ ، وقرأ أبو الهذيل على ما أخبرني ابن مهدي « وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ
فَغَوِي » قال : معناه أَكْثَرَ مِنْ أَكَلِ الشَّجَرَةِ حَتَّى بَشِمَ ^(٣) .

٥ - كما قال اللبلي : « قال الزمخشري في شرحه : الدمع : الماء يجتمع في
الجفن قبل أن يسيل ، فإذا سال فهو عبرة . قال الشاعر :

إلى الله أشكو دمعاً تتحيرُّ ولو قد حدا الحادي لظَلَّتْ تحدرُّ

ثم يتجوز في الدمع فيستعمل فيما فارق الجفن قال امرؤ القيس :

حَتَّى بَلَ دَمْعِي مَحْمَلِي

وسميت العبرة عبرة لعبورها الأجفان ، والدمع يسمى بذلك لمفارقتها
مستقرّة ، ويقال : سُمِّيَ بذلك لظهوره ، ومنه الشَّجَّةُ الدَّامِعَةُ : إذا ظهر الدم
منها ^(٤) .

(١) ص ٩٩ .

(٢) تحفة المجد الصريح ورقة (١٤ - ١٥) و (١٧ ح) .

(٣) ص ١٣ ، ١٤ .

(٤) تحفة المجد الصريح ورقة (٢٦ ح) .

وجاء في هذا لشرح: « والدَّمع: الماء يجتمع في الجفن قبل أن يسيل، فإذا
سال فهو عبرة قال الشاعر:

منها مستهلٌ ودامع

فرَّق بينهما كما ترى، وقال آخر، ويَّين:

إلى الله أشكو دَمعةً تتحيرُّ ولو قد حدا الحادي لظلت تحدر

ثم يتجاوز في الدمع فيستعمل فيما فارق الجفن، قال امرؤ القيس:

حتَّى بل دمعي محملي

وسميت العبرة عبرة: لعبورها الأجفان، والدمع سمي بذلك لمفارقتها مستقره
من غير سيلان، ويقال: سمي بذلك لظهوره. ومنه الشَّجَّة الدامعة: إذا ظهر منها
الدم» (١).

٦- وقال اللبلي: « قال الزمخشري في شرحه: ولا يقال لغير الإنسان
يعطس إلا الهَرَّ خاصة. وكذلك قوله: خرج فلان قبل العطاس، يعنون: قبل
الصباح، وأصله قبل انتباه الناس» (٢).

وقال الشَّارح: « ولا يقال لغير الإنسان يعطس إلا الهَرَّ خاصَّة.
ويقال: خرج فلان قبل العطاس، يعنون: قبل الصَّبح، وأصله قبل انتباه
الناس» (٣).

٧- وقال أبو جعفر: «قال الزمخشري في شرحه: الحَقَر الذي هو الحياء
تختص به النساء، لا يقال: خَفَر الرجل، ولكن يقال: خَفَرَت المرأة» (٤).

(١) ص ١٧، ١٨.

(٢) تحفة المجد الصريح ورقه (٤٧-٤٨) و(٥٢ ح).

(٣) ص ٢٧.

(٤) تحفة المجد الصريح (٢٤٤ ح).

وجاء في هذا الشرح: «فأما الخفر فهو: الحياء، وتختص به النساء لا يقال: خفر الرجل، ولكن يقال: خفرت المرأة»^(١).

٨- وقال اللبلي أيضا: «... وقال الزمخشري في شرحه: أهل الحجاز يقولون: سخن الماء وسخنت عينه بالضم فيهما جميعاً. وتميم يقولون: سَخُن الماء بالضم، وسخنت عينه بالكسر تسخن بالفتح قال الشاعر:

فتسخن عينه عند التنائي وتسخن عينه عند التلاقي^(٢)

ونفس النص نجد في هذا الشرح فيقول الشارح: «أهل الحجاز يقولون: سخن الماء وسخنت عينه بالضم فيهما جميعاً، وتميم يقولون: سَخُن الماء بالضم، وسخنت عينه بالكسر، يقال: سَخِنَت عينه تَسْخُنُ سَخْنَةً قال الشاعر:

فتسخن عينه عند التنائي وتسخن عينه عند التلاقي^(٣)

٩- كما قال اللبلي عند بيانه لمادة (سهم): «قال الزمخشري في شرحه: تغير من حرٍّ أو سفر. ومن العرب من يجعل السُّهوم نفس الهزال، ومنهم من يفرق بينه وبين الهزال، قال الشاعر:

وفي جسم راعينا سهومٌ كأنه هزالٌ وما من قلة الطعم يهزل^(٤)

وجاء في هذا الشرح: «... إذا تغير من حرٍّ أو سفر، ومن العرب من يجعل السُّهوم نفس الهزال، ومنهم من يفرق بينه وبين الهزال، قال الشاعر:

وفي جسم راعينا سهومٌ كأنه هزالٌ وما من قلة الطعم يهزل^(٥)

(١) ص ١٧١-١٧٢.

(٢) تحفة المجد الصريح (٢١٩ ح).

(٣) ص ١٤٩.

(٤) تحفة المجد الصريح ورقم (٥٦) ورقة (٦٢ ح).

(٥) ص ٣٢.

١٠ - وقال أبو جعفر : « قال الزمخشري في شرحه : والعامّة تقول : نتجت
تنتج وهو خطأ بهذا المعنى إنما نتجها أهلها : إذا حضروها عند الولادة^(١) .
وقال الشارح : « والعامّة تقول نَتَجَت تَنْتَج ، وهو خطأ بهذا المعنى ؛ إنما
نتجها أهلها : إذا حضروها عند الولادة^(٢) .
وما هذه النصوص السابقة إلا غيض من فيض كما سبق أن ذكرت ، أمّا بقية
ما ورد من النصوص معزواً إلى الزمخشري في النسختين فيتضح من خلال
الجدول التالي :

(١) تحفة المجد الصريح ورقة (١٥٥) .

(٢) ص ١١٧-١١٨ .

المادة	مواضع النقل من النسخة الحمزاوية (*)	مواضع النقل من نسخة دار الكتاب	مواضع النصوص المنقولة من هذا الكتاب
عسى	-	ورقة ٢٢	١٦-١٥
رغف	-	ورقة ٢٥	١٨
عشر	-	ورقة ٢٧	١٩
غبط	-	ورقة ٣٤	٢٢
خمد	-	ورقة ٣٥	٢٤-٢٣
نقم	ورقة ٤٣ - ٨١	ورقة ٣٩	٢٥
عمد	-	ورقة ٤٢	٢٦
هلك	ورقة ٤٧	ورقة ٤٣	٢٧
نكل	ورقة ٥٨	ورقة ٥٢	٢٩
أنكل	ورقة ٥٩	ورقة ٥٣	٣٠
سبح عوم	-	ورقة ٥٤	١٥٣-١٥٢
ولغ	ورقة ٦٥	ورقة ٥٩	٣٢
ولغ	ورقة ٦٦	ورقة ٥٩	٣٣
أجن أسن	-	ورقة ٦١	٣٤
سبط زرد	-	ورقة ٧٠	٤٣
زرد	-	ورقة ٧١	٤٤-٤٣
زرد	-	ورقة ٧٢	٤٤-٤٣
لقم	-	ورقة ٧٢	٤٤-٤٣
شرق عض	-	ورقة ٧٨	٤٩-٤٨
نهك	-	ورقة ٨٥	٥٣-٥٢
شلل	-	ورقة ٩٣	٥٨-٥٧
لجج	-	ورقة ٩٦	٦٠-٥٩
ودد	ورقة ١٠٧	ورقة ٩٧	٦١
ودد	-	ورقة ٩٨	٦١
برر	ورقة ١١٤	ورقة ١٠٥	٦٦-٦٥
برق	-	ورقة ١١٥	٧٨-٧٥
حرقص	ورقة ١٣٤	ورقة ١٢٣	٨٦
علف	-	ورقة ١٢٣	٨٧-٨٦
نقى	ورقة ١٤٨	ورقة ١٣٥	١٠٠
هيل	-	ورقة ١٣٩	١٠٥-١٠٤

(*) ترقيم النسخة الحمزاوية هو ترقيم الباحث حيث إن النسخة غير مرتبة في الأصل ، وحدث فيها من الخلط والاضطراب مثل ما حدث في كتابنا هذا . وأعيد ترتيبها بناء على ترتيب مواد الفصح .

المادة	مواضع النقل من النسخة الحمزاوية (٥)	مواضع النقل من نسخة دار الكتاب	مواضع النصوص المنقولة من هذا الكتاب
صيد	ورقة ١٥٨	ورقة ١٤٣	١٠٨-١٠٧
ولع	ورقة ١٦٠	ورقة ١٤٥	١١٠
حلب	ورقة ١٧١	١٥٣	١١٧-١١٦
نخي	-	١٥٩	١٢١
لقى	-	١٦٠	١٢٢
نفر	ورقة ٣١	-	١٩
بلغ	ورقة ٧٨	-	٤٣-٤٢
شمم	ورقة ٨٥	-	٤٨-٤٧
نفد	ورقة ١٠٥	-	٥٨
غيظ غضب	١٤٧	-	١٠٠-٩٩
جهد	١٥٧	-	١٠٧-١٠٦
وقص	١٦٥	-	١١٤-١١٣
ركض	١٨٥	-	١٢٦-١٢٥
عنى	١٩٥	-	١١٠-١٠٩
قرر	١٩٨	-	١٣٥-١٣٣
سخن	٢١٧	-	١٤٨-١٤٧
شوى	٢٢٢	-	٤٥٧
شرق	٢٢٩	-	١٥٩-١٥٨
عبي	٢٣٠	-	١٦٠-١٥٩
حبس	٢٣٠	-	١٦١-١٦٠
ضيق	٢٤٢	-	١٦٧
ضيق	٢٤٢	-	١٦٩-١٦٨
خضر	٢٤٣	-	١٧٢-١٧١
حضر	٢٤٦	-	١٧٦-١٧٣
حضر	٢٤٦	-	١٧٦-١٧٣
كفاً	٢٤٩	-	١٨٠-١٧٦
عقد	٢٥٧	-	١٨٣-١٨٢
صفد	٢٥٨	-	١٨٤-١٨٣
لم	٢٦٠	-	١٧٨-١٨٥
لم	٢٦١	-	١٨٦
رعد ، برق	٢٦٥	-	١٨٩
قيل	٢٦٨	-	١٩٢-١٩٠
كن	٢٦٩	-	١٩٢

ولم ينفرد اللبلي بالنقل عن هذا الشرح ، بل أخذ عنه شهاب الدين الخفاجي^١ والزبيدي .

فيقول الخفاجي عند شرحه لكلمة (حسن) نقلاً عن شرح التسهيل : « قال الزمخشري في شرح الفصيح : حسّاس من أحسن^(١) » .

وقال الزبيدي عند شرحه لكلمة (نسب) مبيّناً معنى : نسب بها فقال : « قال الزمخشري : إذا وصف محاسنها حقاً كان أو باطلاً^(٢) » .

كما أنّ مما يستأنس به في بيان هذه النسبة قول الشارح في موضعين من هذا الشرح : أنشدني بعض الأدباء ، أو أنشدني بعضهم ، ولعله يعني الجواليقي والزمخشري - فيما يذكر القفطي وغيره من العلماء^(٣) - قرأ كل ما كتّب في اللغة عليه وأفاد منه .

وعند الرجوع إلى النصين اللذين أوردهما الشارح وجدتهما بنفس الرأي المشار إليه ، فأورد الشارح بعد أن ذكر قول العامة : إن الإشلاء بمعنى الإغراء وإجماع العلماء على خطأ ذلك قال : « وقد أجاز بعضهم أشلى بمعنى : أغرى أنشدني بعض الأدباء » .

أتينا أبا عمرو فأشلى كلابه علينا فكدنا بين بيتيه نُؤكل^(٤)
وقال الجواليقي : « وأما الإشلاء فقد جاء في معنى الإغراء وهو قليل قال بلال بن جرير :

نزلنا بجلاذ فأشلى كلابه علينا فكدنا بين بيتيه نُؤكل^(٥)

(١) شفاء الغليل ص ٦٩ ، وينظر ص ٢٠١ من الشرح فقد ورد النص نفسه .

(٢) تاج العروس (نسب) ٤٨٣ / ١ ، وص ٣١٦ من هذا الشرح ولم أقف على هذا النص في بقية مؤلفات الزمخشري المطبوعة .

(٣) ينظر انباه الرواه ٢٧٠ / ٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٥٣ / ٢٠ .

(٤) ص ٦٩٥ .

(٥) شرح أدب الكاتب ص ١١١ .

وكذلك قول الشارح: «والعامّة تقول: نَبْهَرْج، وقالت العرب ذلك، أنشدني بعضهم:

يا شيخ لا بُدَّ لنا أن نَحْجُجا
قد حجَّ في ذا العام مَنْ تَحَرَّجا
بائع لنا جمَّال صدق ذا النِّجا
لا تُعْطِه زَيْفًا ولا نَبْهَرْجا»^(١)

ثانياً: كتب المؤلف التي أحال إليها في هذا الشرح.

أشار المؤلف إلى أربعة من كتبه هي:

- ١ - كتب تفسير القرآن الكريم، وأرجح أنه كتاب (الكشاف).
- ٢ - كتاب تهذيب غريب الحديث، ولعله (الفائق في غريب الحديث).
- ٣ - كتاب في الأمثال ولعله (المستقصى).
- ٤ - المثلث.

وقد أحال إلى عموم هذه المؤلفات، وسأعرض لكل إحالة منها، موضحاً النصوص المحال إليها، وموازناً ذلك بما جاء في هذا الكتاب.

(١) أحال الشارح إلى تفسير القرآن الكريم في موضعين:

الأول: عند تفسيره لكلمة (أمين) حيث قال: «وقد بيّنا في تفسير القرآن معنى أمين أشيع من هذا»^(٢) وعند رجوعي للكشاف وجدت بيانه وتفصيله في معنى هذه الكلمة مستدلاً على ذلك بشواهد شعرية أوردتها في هذا الشرح فقال: «أمين صوت سمي به الفعل الذي هو: استجب، كما أن رويداً وحيهلاً

(١) ص ٦٦٥-٦٦٦ من هذا الشرح، وانظر المغرب ص ٩٧، ٩٨.

(٢) ص ٤١٥، ٦٤٩.

وهلم أصوات سميت بها الأفعال التي هي : أمهل وأسرع وأقبل . وعن ابن عباس « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معنى آمين فقال : افعل . وفيه لغتان ، مدّ ألفه وقصرها قال :

ويرحم الله عبداً قال آمينا

وقال :

أمين فزاد الله ما بيننا بعدا

وعن النبي صلى الله عليه وسلم : لقّني جبريل عليه السلام آمين عند فراغي من قراءة فاتحة الكتاب وقال : إنه كالحتم على الكتاب . وليس من القرآن ، بدليل أنه لم يثبت في المصاحف .

وعن الحسن : لا يقولها الإمام ؛ لأنه الداعي . وعن أبي حنيفة رحمه الله مثله ، والمشهور عنه وعن أصحابه أنه يخفيها . وروى الإخفاء عبد الله بن مغفل وأنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وعند الشافعي بجهر بها . . . (١) . وكما هو واضح فقد بين وفصل في معنى هذه الكلمة ، موضحاً مدّ الألف وقصرها ، مستشهداً على ذلك .

الثاني : عند شرحه (٢) لقول الشاعر :

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر
النازلين بكل معترك الطيبون معاقد الأزر

فقال : « عطف بقوله : الطيبون على النازلين ، وفيه مسألة في النحو بينها في تفسير قوله : . . . » وقد طمس موطن الآية في الأصل ، ولعل المراد : تفسير قوله تعالى : ﴿ لَكِن الرّٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ (٣) حيث نصبت المقيمين على

(١) الكشف ٧٣/١ ، ٧٤ ، ٧٥ .

(٢) شرح الفصيح ص ٤١٥ .

(٣) النساء (١٦٢) .

المدح، وقد بينّ الزمخشريّ هذا في كشفه عند تفسيره للآية، ومّا ورد قوله «وارتفع الراسخون على الابتداء، ويؤمنون خبره، والمقيمون نصب على المدح لبيان فضل الصلاة، وهو باب واسع قد كسره سيويه على أمثلة وشواهد»^(١).

(٢) وأحال إلى كتابه في غريب الحديث أربع مرات، هي كما يلي:

أ - عند بيانه لدلول كلمة (الطول) استشهد عليها بقول النبي صلى الله عليه وسلم: « لا حمى إلا في ثلاث : حلقة القوم، وثلة البئر، وطول الفرس» ثم قال: «وقد بينّا معناه في تهذيب غريب الحديث»^(٢).

وعند رجوعي لكتابه الفائق وجدت الحديث وبيان معناه وجاء في بيانه قوله: «أي: إذا احتفر الرجل بئراً في موضع لم يملكه أحد قبله، فله أن يحمي من حواليتها ما يطرح فيه ثلثتها، وهي ترابه الذي أخرجه منها، وإذا ربط فرسه في العسكر فله أن يحمي مُستدار فرسه، وللقوم أن يحموا حلقة مجلسهم من أن يجلس وسطها أحد»^(٣).

ب - وعند عرضه للمثل: «إنّ أهون السقي التشريع» قال: «وتمثل به عليّ عليه السلام، وبينّا شرحه في تهذيب غريب الحديث»^(٤).

وقد ذكر هذا المثل في كتابه الفائق^(٥) وتمثّل عليّ به وقصته، ثمّ أحال إلى كتابه المستقصى^(٦)، وبينّ معنى هذا المثل.

(١) الكشف ٥٨٢/١، وينظر السابق ٦٣١/١، ٦٣٢ عند بيانه لقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ

هَادُوا وَالصَّابِتِينَ﴾.

(٢) شرح الفصيح ص ٣٤٠.

(٣) الفائق ١٧٢/١.

(٤) شرح الفصيح ص ٣٤٣.

(٥) ٥٤/٤.

(٦) ٤٤٤/١.

وفي كتب الأمثال برواية « أهون السقى التشريع » على حذف إنَّ وقد انفرد بهذه الرواية في هذا الكتاب وكتابه الفائق .

ج - كما استشهد في هذا الكتاب بحديث النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا سافرت في الخصب فأعطوا الركب أسنتها » وذكر أنَّ « تفسيره في تهذيب غريب الحديث مبيِّن »^(١)

وقد وضح معنى هذا الحديث وفسره مستدلاً على ما يذكره ، ومما ورد فيه قوله : « . . . جمع الركاب وهي الرواحل ، وقيل : جمع ركوب . الأسنة : جمع سنّ ، ونظيرها في الغرابة أفنة جمع قنّ . . . والأسدة والأندية والأنجدة في جمع سدّ وهو العيب وندى ونجد غرائب مثلها ، وقيل : هي جمع سنان والمعنى : أعطوها ما تمتنع به من التحرّ ؛ لأنَّ صاحبها إذا أحسن رعيها سمّنت وحسّنت في عينه فينفس بها من أن تُنحر ، فشبه ذلك بالأسنة في وقوع الامتناع بها . والمعنى : أمكنوها من الرعي ، وقيل : هي جمع سنان وهي المسنّ . . . »^(٢) .

د - وفي هذا الموضع أحال إلى كتابه في غريب الحديث عند بيانه لمعنى كلمة (فطر) ومن بين ما ورد في بيان هذه الكلمة قوله : « الفَطْر : هو اسم للطعام الذي يُفطر عليه ، أي : يُبتدأ به غبّ الصوم ، وأصله من الفَطْر وهو الابتداء يقال : فطرت البئر : إذا ابتدأت حفرها . وروي عن ابن عباس أنّه قال : ما كنت أعرف معنى فاطر السموات والأرض حتّى احتكم إلى أعرابيان في بئر ، فقال أحدهما : أنا فطرتها ، فعلمت أنّ معنى فاطر السموات : مُبتدعها . فأما قول النبيّ صلى الله عليه وسلم : « كل مولود يولد على الفطرة » فقد بيّنا معناه في تهذيب غريب الحديث . . . »^(٣) .

(١) شرح الفصيح ص ٣٧٧ .

(٢) الفائق ٢/ ٧٩ - ٨٠ .

(٣) ص ٤١٧ .

وعند رجوعي للفائق وجدت هذه الإجابة، بل إنَّ الكلام يكاد يكون متطابقاً مع النص السابق، وقد بين معنى هذا الحديث وفصل ونظر على الفطرة بالجلسة والركبة، ومما جاء فيه: « والفطر: الابتداء والاختراع، ومنه حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: ما كنت أدري ما فاطر السموات والأرض حتى احتكم إلى أعرابيان في بئر؛ فقال أحدهما: أنا فطرتها: أي: ابتدأت حفرها والمعنى: أنه يولد على نوع من الجبلَّة؛ وهو فطرة الله، وكونه مُتَهَيِّئاً مُسْتَهْدِفاً لقبول الخنيفية طوعاً لا إكراهاً... »^(١).

هذه هي المواضع التي أحال إليها الشارح في هذا الكتاب. وقد تتبعته وقابلت جميع الأحاديث الواردة في هذا الكتاب - وهي جدُّ كثيرة - بما ورد في الفائق، فوجدت الغالب منها متقارباً، بل إنَّ تناوله للمادة اللغوية وتحليلها يكاد يكون واحداً، وقد أشرت إلى كل موضع من هذه المواضع في حاشية الكتاب.

(٣) المستقصى في أمثال العرب:

ذكر الشارح هذا الكتاب في أول باب الأمثال، ولم يذكره باسمه وإنما قال: « وقد ألفنا في الأمثال كتاباً بيناً فيه معنى المثل واشتقاقه، وعلى كم وجه يقع والفائدة من ضرب الأمثال، ثم قد بينا المواضع التي تضرب فيها »^(٢).

والمعروف أن الزمخشري من جملة العلماء الذين ألفوا في الأمثال وخصوها بكتاب مستقل، وضح فيه معنى المثل وغيره مما أورده آنفاً.

وقد تتبعته الأمثال الواردة في هذا الكتاب جميعها، مقارناً ذلك بما ذكره العسكري في جمهرته والزمخشري في كتابه، ومن خلال هذه المقارنة اتضح ما يلي:

(١) الفائق ٣/ ١٢٦، ١٢٧.

(٢) ص ٦١٥.

١ - ورود بعض الآراء التي ذكرها الشارح مطابقة تماماً لآراء الزمخشري في المستقصى، وقد ذكرت بعضاً منها في نفي نسبة الكتاب^(١).

٢ - تطابق العبارات الواردة في هذا الشرح مع ما ذكره في المستقصى، كمعنى المثل، ومواضعه، وأوجه وقوعه. ومن أمثلة ذلك :

قوله : « كانت دختنوس بنت لقيط بن زرارة تحت عمرو بن عمرو بن عدس وكان شيخاً فسألته الطلاق فطلقها، فتزوجت عمرو بن معبد بن زرارة وكان شاباً فقيراً، فلما أستوتوا أرسلت إلى الشيخ تستسقيه لبناً، فقال ذلك وقيل : طلق الأسود بن هرمز امرأته العنود الشنية^(٢) رغبة عنها إلى امرأة من قومه ذات جمال ومال، ثم جرى بينهما ما أدى إلى المفارقة فتبعت نفسه العنود فراسلها فأجابته بقولها :

أتركتني حتى إذا علقت أبيض كالشطن

أنشأت تطلب وصلنا الصيف ضيعت اللبن

. إلى أن قال : « يضرب لمن فرط في طلب الحاجة وقت إمكانها ثم طلبها بعد فواتها »^(٣).

وجاء في هذا الشرح قوله : « هذا المثل لمن ضيع الشيء وقت إمكانه وطلبه بعد فوته . وأصل هذا المثل : أن امرأة كانت تحت شيخ موسر فرغبت عنه لشيخه فطلقها وتزوجت شاباً معسراً فلما أستوتوا قل زادهم واضطرتهم الحاجة فأخذت صفحة وجاءت إلى الزوج الأول تطلب اللبن فقال ذلك الشيخ : « الصيف ضيعت اللبن إلى أن قال : « أول من تكلم به امرأة سبئية كانت لسبيئ فطلقها، ثم رغبت في مراجعته فأبى فتزوجت غيره ، ثم تبعها الزوج الأول نادماً فقالت :

(١) ينظر ص ٤٥ - ٤٧ .

(٢) هكذا في الأصل ولعلها السبئية .

(٣) المستقصى ١ / ٣٢٩ .

أنشأت تطلب وصلنا

الضيف ضيعت اللبن

(١)

.....»

ومثل الشارح في أول باب المهموز بقولهم: «استأصل الله شأفته» ثم قال: «والشأفة: قرحة تخرج بالرجل فتكوى فتذهب. تقول: أذهب الله أصله كما أذهب ذاك...» (٢)

وقال في المستقصى: «استأصل الله شأفته: هي قرحة تخرج بالقدم فتكوى فتذهب، والمعنى: أذهب الله أصله كما أذهب ذاك...» (٣)

وعند بيان الشارح للمثل: (وجيء به من حسك ويسك) قال: «أي من حيث يكون ولا يكون، هذا قول الأصمعي. وقال غيره: من حيث تدركه حاسة من حواسك، وقيل: من حيث ينتهي إليه علمك ويبلغه صوتك... وقال الأخفش: من عشك وبشك...» (٤)

ومن ذلك أيضاً بيان الشارح لمعنى الخلّة وما قيل فيها، ومما أورده قوله: «والعرب تقول: الخلّة: خبز الإبل، والحمض فاكهتها. واختل البعير: إذا رعى الخلّة: وفي أمثالهم: (أنت مختل فتحمض)، وأخل الرجل: إذا رعت إبله الخلّة قال رؤية:

جاءوا المخلّين فلاقوا حمضاً

(٥)

.....»

وقد عرض لمثل هذا في المستقصى ومن بين ما جاء فيه: «أنت مختل فتحمض، الاختلال: رعى الخلّة، والتحمض: رعى الحمض، والعرب تقول

(١) ص ٦٢٢-٦٢٣.

(٢) السابق ٥٧٧.

(٣) المستقصى ١٥٦/١.

(٤) ص ٣٧٤-٣٧٥ وقارن المستقصى ١٥٦/١.

(٥) ص ٥٣٢-٥٣٣.

الحلّة: خبز الإبل، والحمض فاكهتها، فهي تستريح من الحلّة إلى الحمض
وقال آخر:

كانوا مخلين فلاقوا حمضا

.....»^(١)

(٤) المثلث

أحال الشارح إلى هذا مرة واحدة، وذلك عند شرحه لكلمه (قبل) فقال
« قد بينّا في المثلث معنى هذه الكلمة، والفرق بين القبل والقبّل والقبْل »^(٢).

وقد حاولت جاهداً أن أعثر على ذكر له فلم أتمكن، فلعله رسالة صغيرة
كبقية الرسائل التي ألفها، أو ربّما لم يقصد كتابا بعينه، وإنما قصد ما قيل بثلاثة
أوجه من هذا الكتاب أو غيره.

رابعا: كتب التراجم:

لقد تتبععت جُلّ الكتب التي ترجمت للزمخشري فلم أجد من ذكر أن له
شرحاً على الفصيح سوى صاحب إشارة التعيين الذي نصّ على أن من بين
مؤلفات الزمخشري شرحه على الفصيح^(٣).

خامساً: مقابلة الآراء المذكورة في هذا الكتاب مع ما ورد في مؤلفاته:

احتوى هذا الكتاب على آراء كثيرة في علم العربية وغيرها من العلوم، ولا
غربة في ذلك؛ لأنّ الزمخشري كان عالماً بجُلّ العلوم. يدل على ذلك ما وصل
إلينا من مؤلفات له، وثناء العلماء عليه. وقد عرضت لبعض آرائه أثناء دفع

(١) المستقصى ١/ ٣٨٠-٣٨١.

(٢) ص ٣٩١.

(٣) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص ٣٤٦.

صحة نسبة هذا الكتاب إلى أبي هلال^(١)، ولا أريد التكثر بذكر أمثلة على هذا الجانب، وما سيرد هنا على سبيل التمثيل لا الحصر .

١ - الترادف:

ذكر الشارح عدداً من الأمثلة الواردة بمعنى واحد في أكثر من موطن من هذا الشرح، ومن بينها ذكره لأسماء العسل حيث قال: «ومن أسمائه الضرب... ومنها الطرم بكسر الطاء وفتحها، والخيم، والشراب، والمأذي، والسنوات...»^(٢).
وقوله: «ومن أسماء الدلو: السجل والذنوب والمدارة»^(٣).

وقوله: «الشرعة والمنهاج بمعنى واحد وكرر بلا خلاف بين اللفظين... وكذلك ينأى ويبعد»^(٤).

وقوله: «ويقال: أخرته في البيع، كما تقول: أجلته وأنظرته بمعنى واحد»^(٥).

وإذا انتقلنا إلى مؤلفات الزمخشري للتعرف على رأيه في هذه الظاهرة نجده ينص على وجودها في اللغة، فيقول: «ومن سعة اللغة وحسن تصرفها أن تضع للشيء اسماً من غير تغيير يعتريه فيقولون: السيف والمهند والصارم»^(٦).

وهذا النص يغني عن تتبع الكلمات المترادفة المذكورة في مؤلفاته. وقد عرضت لهذه الظاهرة عند نسبة الكتاب إلى أبي هلال^(٧).

(١) ينظر ص ٣٣ فما بعدها .

(٢) ص ١٣٨ .

(٣) ص ١٩٧-١٩٨ .

(٤) ص ٣٤٣ .

(٥) ص ٤٢٧ .

(٦) الدر الدائر المنتخب ص ٢٥٦ .

(٧) ص ٣٣ ، ٣٤ .

٢ - ٣ - المشترك والتضاد:

سبق أن بينت رأي الشَّارح في هاتين الظاهرتين^(١) وتصريحه بوجودهما في اللغة، حيث يرى أنَّ الكلمة تحيىء «لمعنى، ومثلها لمعنى يخالفه... وقد تحيىء لمعنى، ومثلها لمعنى يضاده»^(٢).

ومثَّل بأمثلة ذكرنا بعضها في الموطن السابق، وزيادة في بيان موقفه أورد بعضاً منها، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

فمن ذلك قوله: «... القَلْب أربعة أشياء: القلب: قلب الإنسان والقلب مصدر قلبت، والقَلْب: نجم في السماء من نجوم الشتاء...»^(٣).

وقوله: «الحُلَّة: المودَّة،... والحُلَّة: ما كان حُلواً من المرعى... والحُلَّة الحَصْلَة،... والحُلَّة أيضاً: الحاجة...»^(٤).

وقوله: «... والهلال: إطار الظُّفر، والهلال: شبه منجل يصاد به الوحش، والهلال: نَصْلٌ له قرنان يُرمى به إلى الوحش،... والهلال: ضرب من الحيات...»^(٥).

وتما ورد من الكلمات المتضادة قول المؤلف: «... والبيع يكون بمعنى الأخذ، وبمعنى الإعطاء، قال الشاعر:

وباع بَنِيهِ بَعْضُهُمْ بِخَشَارَةٍ وبعث لذبيان العلاء بمالكا

فقوله: وباع معناه: أخرج من ملكه وقوله: بعث معناه: اشترت»^(٦).

(١) ص ٣٩، ٤١.

(٢) ص ٢٩٤.

(٣) السابق ٨٢.

(٤) السابق ص ٥٣٣-٥٣٤.

(٥) السابق ص ١٢٣-١٢٤.

(٦) ٤٢٧-٤٢٨.

(٤) فعل وأفعل:

جَوَّزَ الشارح مجيء فعل وأفعل بمعنى واحد، وقد بيَّنت ذلك فيما سبق^(١) من خلال إيراد بعض الأمثلة ومنها قوله: «أصحت السماء إذا انقطع غيمها تصحي إصحاء، ويجوز فيه صحت بغير ألف، وكذلك كل ما يضاف إلى السماء من الأفعال» وهذا الرأي هو رأي الزمخشري في بقية كتبه، ومما ورد فيها قوله: «برقت السماء ورعدت، وأبرقت وأرعدت»^(٢).

ويقول أيضاً: «وأفعل للتعدية في الأكثر نحو: أجلسته وأمكته... ويجيء بمعنى فعلت، تقول: قُلْتُ البَيْعَ وَأَقْلُتُهُ، وشغلته وأشغلته، وبكر وأبكر...»^(٣).

وقال أيضاً: «جهش إليه وأجهش: إذا فزع»^(٤).

ومنها: «حبس فرساً في سبيل الله وأحبس: إذا أوقفه»^(٥).

والأمثلة على هذا جد كثيرة، أكتفي بما ذكرته، وسأفرد فهرساً خاصاً لما جاء على فعل وأفعل في نهاية هذا الكتاب.

(٥) الضرورة الشعرية:

لم تكن المواضع السابق ذكرها^(٦) هي كل ما قاله الشارح عن هذا الجانب فقد جَوَّزَ الضرورة في ثمانية مواضع من هذا الكتاب، أكتفي هنا بالإشارة إلى أرقام الصفحات الواردة فيها - منعاً للتكرار والإطالة - وهي: (٩٦، ١١١، ٢٢٩، ٢٣٩، ٣٠١، ٣٢٠، ٣٣٩، ٣٤٠).

(١) ص ٤٢ فما بعدها.

(٢) أساس البلاغة (برق). وينظر هذا الكتاب ص ٧٥ وص ١٨٩.

(٣) المفصل ص ٢٨١.

(٤) الفائق ١/ ٢٤٩.

(٥) السابق ١/ ٢٥٣.

(٦) ص ٤٣، ٤٤.

وهذا الرأي هو رأي الزمخشري الذي جَوَزَ الضرورة الشعرية في جلِّ مؤلفاته، ولا يتشدّد في ذلك كغيره من العلماء. ومّا ورد قوله: «خُفِّ ياء جَنِّي ضرورة، ويجوز في القوافي تخفيف كلّ مشدّد»^(١).

وقال في موضع آخر عند شرحه لقول الشاعر:

عَيَاهِلِ عِبْهَلَهَا الْوَرَادُ

ويجوز أن يكون الأصل (عياهيل) فحذفت الياء وعوّضت منها التاء... وحذف الشاعر ياءها بغير تعويض على سبيل الضرورة كما جاء في الشعر المرازبة^(٢).

أكتفي بما ذكرت بغية الاختصار^(٣).

(١) الفائق ١/١٠٦.

(٢) السابق ١/١٥.

(٣) للمزيد ينظر: المفضل ص ٣٨، ٩٩، ١٢٤، ٣٥٦.

المجاز

قضية المجاز من القضايا التي شغلت علماء العربية، فتحدثوا عن الحقيقة والمجاز، والفرق بين المعاني الحقيقية والمعاني المجازية، وأقسامهما، وما يتعلق بالمجاز من وجه شبه، أو قرينة، أو علاقة.

ولم تظهر هذه القضية إلا في رحاب مذهب المعتزلة في أوائل القرن الثالث الهجري^(١)، أما القرن الأول حتى أواخر القرن الثاني فيبدو أن مصطلح المجاز فيه كان يعني التفسير، كاستخدام أبي عبيدة معمر بن المثنى له^(٢)، أو لنقل: الاتساع في اللغة، وليس المقصود به مقابل الحقيقة.

ومذهب المعتزلة يركز على القول بالمجاز في اللغة، ولست في هذا الموطن بصدد الحديث عما قيل في الفرق بين الحقيقة والمجاز، ومذهب علماء العربية في ذلك، فهذه المسألة أكبر من أن أعرض لها في هذه العجالة، وقد تحدث عنها العلماء قديماً وحديثاً، وفصلوا القول فيها، وإنما عرضت لها لتتعرّف على رأي شارح هذا الكتاب في هذه المسألة.

فمؤلف هذا الشرح يقول بالمجاز في اللغة ويذهب مذهب المعتزلة. ومن المعلوم أن الزمخشري كان يجاهر باعتزاله، ولا يأنف من انتمائه للمعتزلة، بل كان ينافح عن هذا المذهب، وكتابه (الكشاف) أكبر دليل على تطبيقه. يتمثل ذلك في تفسيره للآيات التي جاءت مخالفة لهذا المذهب وتأويله لها.

كما أن كتابه (أساس البلاغة) يقوم على المجاز، والشارح قال بالمجاز فيما يقارب عشرين موضعاً، وقد تتبعته هذه المواضع في كتابه المشار إليه فوجدت

(١) تحدث الدكتور مصطفى الصاوي الجويني عن بداية ظهور المذهب وأبرز أئمة المعتزلة فللمزيد ينظر كتابه منهج الزمخشري في تفسير القرآن ص ٧٢ فما بعدها.

(٢) في كتابه مجاز القرآن.

جلّها . ومن بين ما بينه من الاستعمالات المجازية في المفردات التي فسّرها قوله - عند بيانه لحديث المصطفى صلى الله عليه وسلم : « لا ترفع عصاك عن أهلك » - : « أي : لا تترك تأديبهم وهذا مجاز »^(١) .

وجاء في أساس البلاغة قوله : « ولا ترفع عصاك عن أهلك لا تخلهم من التأديب »^(٢) .

ومّا ورد أيضاً أثناء تفسيره للمثل : (استأصل الله شأفته) قول الشارح « أذهب الله أصله كما أذهب ذاك ، هذا تفسير أكثر العلماء ويجب أن يكون الكلام على التفسير مجازاً ؛ لأنه دعاء عليه بالعطب ، وإذ هاب الشأفة ليس فيها عطبه ؛ إنما فيها برؤؤه وصحته ... »^(٣) .

وقال الزمخشري عند بيانه لهذا الموضع : « ومن المجاز بينهم شأفة أي : عداوة واستأصل الله تعالى شأفتهم : عداوتهم وأذاهم »^(٤) .

وقال عند بيانه لقول ثعلب : (فلان يتندى على أصحابه كقولك : يتسخى) « أي : يُعطيه شيئاً بعد شيء . والندى : العطية مجاز »^(٥) .

وجاء في أساس البلاغة : « ومن المجاز رجل ند : جواد . . . وهو يتندى على أصحابه يتسخى عليهم ، وما رأيت أندى منك يدا . . . » .

وقال الشارح : « . . . واللقاء ليس هو الرؤية بعينها ، إنما هو المقابلة ، ثم إنه يُستعمل بمعنى الرؤية مجازاً »^(٦) .

ولعلّ فيما قدمناه كفاية على قول الشارح بالمجاز .

(١) ص ٦٨٧ .

(٢) مادة (عصا) .

(٣) ينظر ص ٥٧٧ .

(٤) أساس البلاغة (شاف) .

(٥) ص ٦٩٧ .

(٦) ص ١٣ ، ٦٨٨ .

(٧) آراء متفرقة:

أورد المؤلف بعض الآراء التي حدّد فيها رأيه خلافاً لغيره، وقد قارنت هذه الآراء بما ورد في مؤلفات الزمخشري فوجدته نصّاً على بعضها، ومن بينها ما ذكره عند بيانه لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «المؤمن كالجمل الأنف إن قيد انقاد وإن أنيخ على صخرة استناخ».

قال: «وأكثر الناس يقولون: كالجمل الأنف على وزن فاعل، والصواب عندي مثال: فَعَلَ، إذا اشتكى أنفه... تقول: ظَهَرَ إذا اشتكى ظهره، وفَقِرَ إذا اشتكى فقاره...»^(١).

وقد ذكر الزمخشري هذا الرأي في كتابه الفائق حيث قال عند شرحه للحديث الشريف: «رواه أبو عبيد: كالجمل الأنف بوزن فاعل، وهو الذي عقره الخشاش، والصحيح: الأنف على فَعَلَ كالفقير والظهير...»^(٢).
فالنَّصَّان في كلا الكتابين متطابقان، وقد أشرت إلى هذا في موطنه من الكتاب المحقق.

وقال في موضع آخر من كتبه: «وفعل إن كان من الواو سكنت عينه لاجتماع الضمتين والواو، فيقال: نور وعون في جمع نوار وعوان ويثقل في الشعر قال عدي بن زيد:

وفي الأكف اللامعات سور

وإن كان من الياء فهو كالصحيح من قال: كتب ورسل، قال غير وبيض، في جمع غيور وبيوض، ومن قال كتب ورسل قال غير وبيض»^(٣).

(١) ص ٣٦٩.

(٢) الفائق ١/ ٦١، ٦٢.

(٣) المفصل ص ٣٨٠.

وقد عرض الشارح لهذا بقوله: « ولا تقل: دجاجة بيوض إلا إذا كانت كثيرة البيض. وجمع بيوض بيض، لأبد من تحريك الياء لثلاث تشبه ذوات الواو، كما تقول: رجل غيور، وقوم غير... لأنك تسكن الواو في مثل هذا كقولك: امرأة عوان، ونسوة عون هو في الأصل فعل، إلا أن الضمة استثقلت على الواو فسكنت، وقد جاء في الشعر محركاً وهو في قول القائل:

وفي أكف الغانيات سور»^(١)

فالنصان متقاربان والرأي واحد، بيد أنه فصل هنا واختصر هناك.

وكذلك قوله في حذف لام الأمر: « ولا يكادون يأمرؤن الغائب إلا باللام، وقد جاء بغير اللام، وهو قليل قال الشاعر:

مُحَمَّدٌ تَقْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَّالَا

يعني: وبالا»^(٢).

وقال في الفصل: «ولام الأمر نحو قولك ليفعل زيد، وهي مكسورة ويجوز تسكينها عند واو العطف وفائه... وقد جاء حذفها في ضرورة الشعر قال:

مُحَمَّدٌ تَقْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَّالَا^(٣)

(١) ص ٤٠٧-٤٠٨.

(٢) السابق ص ١٣٠.

(٣) الفصل ص ٣٢٧، ينظر الكشف ٢/٢٤٢.

عباراته واتفاق الأسلوب:

تتبع عبارات الزمخشري في بعض مؤلفاته لتعرف طريقته في عرض المادة اللغوية وتفسيرها، وتعرف خصائص أسلوبه، ثم حاولت الربط بين أسلوب هذا الشارح وأسلوب الزمخشري وطريقته في كتبه التي تقرب مادتها من مادة هذا الكتاب، فوجدت تشابهاً كبيراً، بل وجدت بعض العبارات الواردة في بعض مؤلفاته كالفائق، والكشاف، وأساس البلاغة، وربع الأبرار، وغيرها، متفقة تماماً مع ما ورد في أثناء هذا الشرح، فارتأيت إثبات بعضها.

قال شارح الفصيح: «ومن الطير غير الصائد والكلاب ونحوها: البرثن والبرثن يجوز في السباع كلها»^(١).

وجاء النص نفسه في بعض مؤلفات الزمخشري حيث يقول: «ومن الطائر غير الصائد والكلاب ونحوها: البرثن، ويجوز البرثن في السباع كلها»^(٢).

وقال الشارح عند بيانه لمادة (حسب): «... وأما الحُسْبَانَة والمَحْسَبَة فهي الوسادة الصغيرة من آدم والجمع الحُسْبَان، يُقال: حَسَبْتُ الرَّجُلَ، أي وسَدْتُهُ ومنه قولهم: ما حَسَبُوا ضَيْفَهُمْ، أي: ما أَكْرَمُوهُ»^(٣).

وقال الزمخشري في الفائق^(٤): «... مَا حَسَبُوا ضَيْفَهُمْ أي: ما أَكْرَمُوهُ وأصله من الحُسْبَانَة، وهي الوسادة الصغيرة، ويقال لها: المَحْسَبَة أيضاً؛ لأنَّ من أَكْرَمَ أَجْلَسَ عليها».

وعند تفسيره لقول ثعلب: (حصرت الرجل في منزله...) قال والحصر: الحبس والمنع، ومنه مُحَاصِرَة العَدُوِّ والْحِصَار، ومنه قوله تعالى:

(١) ص ٧٠٦.

(٢) الدر الدائر المنتخب ص ٢٥٧.

(٣) ص ٢٦٣.

(٤) ٢٨٣/١.

﴿أَوْجَاءُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(١) أي: ضاقت، وَحَصِرَ الرَّجُلُ فِي خُطْبَتِهِ: إِذَا رُتِّجَ عَلَيْهِ، كَأَنَّهُ مُنِعَ مِنَ النُّفُوزِ فِيهَا وَالْحَصْرُ: احْتِبَاسُ الْبَطْنِ . . . فَأَمَّا الْإِحْصَارُ فَهُوَ الْمُنْعُ مِنَ التَّصَرُّفِ، كإِحْصَارِ الْمَرَضِ، وَالرَّجُلُ مُحْصُورٌ وَقَدْ أُحْصِرَ قَالَ:

وما هَجَرَ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ تَبَاعَدَتْ عَلَيْكَ بِهَا أَوْ أَحْصَرْتَكَ شُغُولُ
.....^(٢)

ونجد الأسلوب وطريقة عرض المادة وتفسيرها في الكشف للزمخشري عند بيانه لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾^(٣) ومما قاله: «يقال: أحصر فلان: إذا منعه أمرٌ من خوف أو مرض أو عجز قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٤) وقال ابن ميادة:

وما هجر ليلى أن تكون تباعدت عليك ولا أن أحصرتك شغول
وحصر إذا حبسه عدوٌّ عن المضي أو سجن ومنه قيل للمحبس الحصير . . . وهما
بمعنى المنع في كل شيء . . .^(٥)

ومما ورد أيضاً في هذا الشرح - عند بيان قول ثعلب: (وهو الحواري) - قول مؤلفه: « . . . واسم الحواري: الدرّك، وإنما قيل: حواري لبياضه. وقد حوّرت الشيء: بيّضته، ومن هذا سُمي القصارون: الحواريين وهو في القرآن، لأنهم يُحوّرون الثياب، أي: يُبيّضونها. ثم سمي خاصّة الرجل حواريّه؛ لأنّ الحواريين كانوا خواصّ عيسى عليه السلام. فهو إذاً على التشبيه لا على التحقيق، قال:

فَقُلْ لِلْحَوَارِيَّاتِ يَكِينٌ غَيْرِنَا وَلَا تَبْكُنَا إِلَّا الْكِلَابُ النُّوَابِحُ

(١) النساء (٩٠).

(٢) ص ١٨٠ - ١٨١.

(٣) البقرة (١٩٦).

(٤) البقرة (٢٧٣).

(٥) الكشف ١/ ٣٤٤.

والحواريات : نساء الأمصار لبياضهن ؛ لأنهن لا يبرزن إلى الشمس بُروزَ البدويات»^(١) .

ونجد الأسلوب نفسه وتطابق بعض العبارات في موضعين من الكشف للزمخشري ، ومما قاله : « فإن قلت : ما وجه صحة التشبيه وظاهره تشبيه كونهم أنصاراً بقول عيسى صلوات الله عليه ﴿ من أنصاري إلى الله ﴾ ؟ قلت : التشبيه محمول على المعنى ، وعليه يصح ، والمراد : كونوا أنصار الله كما كان الحواريون أنصار عيسى . . . وحواري الرجل صفيه وخلصاؤه ، من الحور وهو البياض الخالص ، والحواري : الدرمك . . . وقيل كانوا قصّارين يحورون الثياب يبيضونها . . . »^(٢) .

وقال في الموضع الآخر : « وحواري الرجل : صفوته وخلصته ، ومنه قيل للحضرىات الحواريات لخلوص ألوانهن ونظافتهن قال :

فقل للحواريات يبيكين غيرنا ولا تبكنا إلا الكلاب النوايح »^(٣) .

وعند بيانه لقول ثعلب : (تقول : هو خصم) قال : « اعلم أن العرب تصف الفاعل بالمصدر ، وفائدته المبالغة في الوصف : لأنك إذا قلت : هذا صوم ، كان أبلغ من قولك : صائم ، وكذلك نوم ونائم ، وزور وزائر »^(٤) .

وجاء في الكشف عند تفسيره للآية : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ .. ﴾^(٥) قول الزمخشري : « . . . إما أن يكون بمعنى الكراهة على وضع المصدر موضع الوصف مبالغة كقولها :

فإنما هي إقبال وإدبار

(١) ص ٥٦٠ .

(٢) الكشف ١٠١/٤ .

(٣) السابق ١/٤٣٢ .

(٤) ص ٣٥١ .

(٥) البقرة (٢١٦) .

كأنه في نفسه كراهة؛ لفرط كراحتهم له، وإما أن يكون فعلاً بمعنى مفعول، كالخبز بمعنى المخبوز، أي: وهو مكروه لكم...»^(١).

والأمثلة على هذا الجانب كثيرة، وقد أشرت في حاشية الكتاب إلى بعض هذه المواضع.

شواهد:

استشهد الشارح في هذا الكتاب بشواهد متعددة، فقد كان يستدل بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، وأقوال العرب وحكمهم، وما قيل من فصيح الشعر والنثر. وهذا ما سأعرض له في مبحث خاص. وقد وجدت جلها في مؤلفات الزمخشري، وأخص منها كتابه الكشاف في تفسير القرآن الكريم، والفائق في غريب الحديث، وربيع الأبرار، وأساس البلاغة، بل إن بعض الشواهد لا أجدها إلا في مؤلفاته. وقد أشرت إلى تخريجها من مؤلفاته في حاشية الكتاب، ولعل ذلك يغني عن تكرارها في هذا الموضع.

كما أن الشواهد غالباً ما تكون بالرواية نفسها الموجودة في هذا الكتاب، سواء أكانت نثرية أم شعرية، مع اختلاف روايتها في بعض المصادر. بل إن بعض القراءات القرآنية لم أجدها في أكثر كتب القراءات، ووجدتها في الكشاف، ومنها ما ذكره عند تفسيره كلمة (حب) استشهد على ما أورده بالقراءة القرآنية: ﴿فَاتَّبَعُونِي يَحْبِبْكُمْ اللَّهُ﴾^(٢).

وكذلك الشأن بالنسبة للأمثال، فقد أورد المثل «أقصر من ظمء الحمار» ولم أجده هذه الرواية إلا في كتابيه: المستقصى^(٣)، وأساس البلاغة^(٤)، وبقية كتب الأمثال روته «أقصر من غب...»^(٥).

(١) الكشاف ١/ ٣٥٦، وينظر الفصل ص ١١٥.

(٢) آل عمران (٣١)، وينظر الكشاف ١/ ٤٢٤، وص ١٦١ من هذا الكتاب.

(٣) ١/ ٢٨٤.

(٤) مادة (ظماً).

(٥) ينظر على سبيل المثال: جبهة الأمثال ٢/ ١١٥، ومجمع الأمثال ٢/ ٥٣١.

اعتزاله :

لا شك أن الزمخشري أحد رءوس المعتزلة وقد وضَّح الدكتور أحمد الحوفي اعتزاله^(١) مُستنداً على ماورد في الكشف من تأويلات لآيات القرآن الكريم هي من أصول معتقداتهم . وقد كفانا بيان ذلك .

والذي يعيننا هنا بيان معتقد الشارح . فهو معتزلي ، يدل على معتقده ورود بعض الآراء في ثنايا هذا الكتاب ومنها ما ذكره عند بيانه لقول ثعلب : (رجل جواد بين الجود) حيث قال : « والجواد الذي لا يتعاضمه العظماء وهو من صفات الله تعالى . ولا يقال : سخي ؛ لأن السخي من ينشرح صدره عند العطاء ، والله ليس بذي نفس فتجوز عليه هذه الصفة »^(٢) ومذهب المعتزلة معروف في إنكار أسماء الله وصفاته ، وقوله هذا مردود عليه حيث أثبت الله جلّ شأنه لذاته النفس حينما قال عن عيسى - عليه السلام - « تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ »^(٣) ولكن معتقد المعتزلة هو التأويل في هذا وغيره وجاء في الكشف عند تفسيره الآية السابقة قوله : « . . في نفسي : في قلبي ، والمعنى : تعلم معلومي ولا أعلم معلومك ، ولكنه سلك بالكلام طريق المشاكلة ، . . . فقليل : في نفسك لقوله في نفسي »^(٤) .

ومما يُستدل به أيضاً قوله : « . . والأصابع - أيضاً - : الأثر الحسن والنعمة تسمى إصبعاً ، كما تسمى يداً ، وعلى هذا التأويل تأويل الخبر الذي يرويه الحشوية ، إن صح . وهو أن « المؤمن بين إصبعين من أصابع الله . »^(٥) .

فتأويله الإصبع واليد بالنعمة هذا هو مذهب المعتزلة .

(١) ينظر الزمخشري من ص ١١٢ إلى ص ١٦٦ .

(٢) ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٣) المائدة ١١٦ .

(٤) الكشف ٦٥٥/١ .

(٥) ص ٤٤٩ - ٤٥٠ .

أمّا قوله : « وعلى هذا التأويل تأويل الخبر الذي يرويه الحشوية إن صح »
فقوله : الحشوية لقب اعتاد المعتزلة وغيرهم من أهل البدع إطلاقه على أهل السنة .
كما أن المعتزلة يتبرءون من القدرية^(١) ، والشارح يذهب مذهبهم يدل على
ذلك قوله : « والقدرية تسمية ذم كل يتبرأ منها »^(٢) .

ويطلقها المعتزلة على أهل السنة ؛ لأنهم يؤمنون بأن كل شيء من قدر الله
سواء كان ذلك من عمل الإنسان أو غيره .

وأهل السنة يطلقون هذا اللفظ على إنكار خلق أفعال العباد ، فأخرجوا ذلك
عن قدرة الله وخلقه ، وهذا هو المذموم في كلام الصحابة والأئمة ، كما قال
ابن عمر رضي الله عنهما لما قيل له : « يزعمون أنه لا قدر ، وأن الأمر أُنْفُ »
أخبرهم أنني منهم بريء ، وأنهم مني بُراء »^(٣) .

(١) الزمخشري للدكتور الحوفي ص ١٤٩ .

(٢) ص ٣٩٥ .

(٣) ينظر شرح الطحاوية ص ٣٠٥ . وللمزيد ينظر التنبيه والرد للملطي ص ١٦٥ فما بعدها .

نهاية المطاف :

لم تكن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب متفقة تماماً مع ما في مؤلفات الزمخشري، فقد ورد في هذا الكتاب آراء قليلة جداً تختلف عن آرائه في بعض مؤلفاته ومنها .

١ - عند شرحه لقول ثعلب (هو أي من فلق الصبح و فرق الصبح) قال عن هذه الإضافة: «والفلق: الصُّبح، وقد أُضيف الشيء إلى نعتِه وإلى نفسه إذا كان أحدهما نعتاً أو يجري مجرى النعت. من ذلك قولهم: جَنَّةُ الخُضراءِ، والجَنَّةُ هي الخُضراءِ، ومسجد الجامع، والمسجد هو الجامع، وصلاة الأولى، والصلاة هي الأولى. ودار الآخرة، والإضافة في كل هذه حسنة» (١).

وجاء في المفصل قوله عن هذه المسألة: «ولا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته، ولا الصفة إلى موصوفها، وقالوا: دار الآخرة، وصلاة الأولى، ومسجد الجامع، وجانب الغربي، وبقلة الحمقاء، على تأويل دار الحياة الآخرة، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد الوقت الجامع، وجانب المكان الغربي، وبقلة الحبة الحمقاء...» (٢).

ولعل الشارح يعني بحسن الإضافة أن ذلك حسن في الاستعمال، وإن جرى على خلاف ما يقتضيه القياس، بخلاف ما ذكره في النص الآخر، فإنه تخريج وتأويل على أصول النحو التي تمنع إضافة الشيء إلى نفسه، والصفة هي الموصوف، لأنها تدل على الذات والحدث دلالة مطابقة.

كما منع أبو هلال هذه الإضافة. يتمثل هذا في قوله: «وليس قول من يقول هذه إضافة الشيء إلى نعته بشيء؛ لأن الإضافة توجب دخول الأول في الثاني حتى يكون في ضمنه... ولا يجوز إضافة الشيء إلا إلى غيره أو بعضه، فغيره

(١) ص ٣٨٥-٣٨٦، وانظر ص ٥٣٩، ٦١٩.

(٢) المفصل ص ٩١.

نحو: عبد زيد وبعضه نحو: ثوب حرير وخاتم ذهب، أي: من حرير ومن ذهب...»^(١).

وسأعرض لهذه المسألة ضمن ما احتواه الكتاب من مسائل، مُبيناً أقوال العلماء.

٢- وعند شرحه لكلمة (زئبق) قال: «قال بعضهم: الهمز في زئبق أصلها واو، واحتج بقولهم: زوّقت الشيء وبيت مزوّق، وغلط في ذلك؛ لأنه لو كان ما ذهب إليه لقالوا: درهم مزوّق، ولم يقولوا ذلك إلا لتزويق النقش»^(٢).

وجاء في أساس البلاغة قوله: «... يقال: درهم مُزَابِق ومزوّق بمعنى ومنه: زوّقوا المساجد: زينوها بالنقوش؛ لأن الناقد يجعله في أصباغه»^(٣).

وأرى أن الرأيين لا يقدحان في نسبة الكتاب له؛ لأن كثيراً من العلماء يرجع عما قاله في بعض كتبه، والأمثلة على هذا الجانب كثيرة جداً، فلعل الزمخشري رجع عنهما. ولأن ما ذكر من اختلاف الرأي في المسألتين فيما يمكن الجمع فيه.

ولا أدعي هنا أنني استقصيت جميع الآراء المتفقة والمختلفة، ولكنني اجتهدت قدر الإمكان في البحث عن الآراء الظاهرة في هذا الكتاب، وما يقابلها في مؤلفاته الأخرى.

وبعد هذه الأدلة السابقة فإنه ترجّح عندي رجحاناً يقرب من درجة اليقين أنّ هذا الكتاب الذي بين أيدينا ليس لأبي هلال العسكري ولا للأهوازي، وإنما هو لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، وهو ما تشير إليه القرائن السابقة مجتمعة، ولا أقول في نهاية مطاف هذه النسبة إلا كلما قال الشيخ/ أحمد راتب النفاخ - رحمه الله عليه - إن «ما اجتمع لديّ من قرائن لا يعدو أن يكون ظناً من

(١) الفروق في اللغة ص ٢٩٠.

(٢) ص ٤٤٣.

(٣) مادة (زوق).

الظن، يرتفع عندي إلى مرتبة الرجحان، وأمّا القول الفصل فيه فرهين بظهور نسخة سليمة من الكتاب تحمل اسمه الصحيح وتقطع الشك باليقين»^(١) ، أو ظهور أدلة جديدة تؤكد ما ذهبنا إليه، وإن كنت قد قاربت فيما كتبتة الفصل، فإن كنت أصبت في هذه النسبة فما ذلك إلا بتوفيق من الله عز وجل، وإن تكن الأخرى فما أنا إلا طالب علم اجتهد قدر استطاعته في سبيل الوصول إلى الحقيقة.

(١) في بحث له نُشر بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق عن / تحقيق نسبة كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج - المجلد (٤٨ ، ٤٩) عام ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .

الفصل الثاني : ترجمة المؤلف

ويشمل :

المبحث الأول : اسمه ونسبه وكنيته

المبحث الثاني : شيوخه وتلاميذه

المبحث الثالث : مؤلفاته

المبحث الرابع : آراء العلماء فيه

المبحث الأول : اسمه ونسبه وكنيته :

أود أن أشير في هذا الموطن إلى التعريف بالزمخشري وذلك بشكل موجز نظراً لكثرة الدراسات^(١) التي أفردت له .

هو محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري^(٢) . وكنيته أبو القاسم ، لُقّب بـ « جارا لله » لمجاورته البيت العتيق بمكة (حرسها الله) ، ثم أصبح هذا اللقب علماً عليه^(٣) .

مولده ونشأته وصلته بأمرأء عصره:

ولد الزمخشري بزمخشّر إحدى قرى خوارزم « يوم الأربعاء السابع والعشرين من رجب سنة سبع وستين وأربعمائة »^(٤) .

(١) من بين هذه الدراسات : منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه ، للدكتور مصطفى الصاوي الجويني الطبعة الثالثة ، دار المعارف مصر ١٩٨٤ ، وقد صدرت طبعته الأولى من نفس الدار عام ١٩٥٩ م وهو رسالة ماجستير قدمت إلى كلية الآداب بجامعة الإسكندرية . والزمخشري للدكتور محمد بن أحمد الحوفي الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، وصدرت طبعته الأولى عام ١٩٦٦ ، مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة . والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، للدكتور فاضل السامرائي ، الطبعة الأولى ، دار التقدير للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م ، وأصله رسالة دكتوراه قُدمت إلى جامعة بغداد . والزمخشري لغوياً ومفسراً ، للدكتور مرتضى آية الله زاده الشيرازي ، دار الثقافة للطباعة والنشر ١٩٧٧ م ، وكان في أصله رسالة ماجستير قُدمت إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة . ونحو الزمخشري بين النظرية والتطبيق ، لذكريا شحاته ، الطبعة الأولى ، المكتب الإسلامي ، دمشق ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

(٢) في إنباه الرواه ومعجم الأدياء : « محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري » .

(٣) أخباره في إنباه الرواه ٢٦٥ / ٣ ، ومعجم الأدياء ١٢٦ / ١٩ ، والأنساب ٢٩٧ / ٦ ، ووفيات الأعيان ١٦٨ / ٥ ، وبغية الوعاة ٢٧٩ / ٢ .

(٤) معجم الأدياء ١٢٧ / ١٩ .

وبدأ حياته الأولى في هذه القرية، فنشأ وترعرع بين أبنائها، وعندما بلغ سنّ التعليم رحل إلى بخارى^(١) لطلب العلم، وهي من لدن العهد الساماني « مثابة المجد، وكعبة الملك، ومجمع أفراد الزمان ومطلع نجوم أدباء الأرض »^(٢).

حاول الزمخشري الاتصال بعدد من الولاة والحكام آنذاك، ومدح بعضهم بأبيات من الشعر، ومن بينهم نظام الملك ومجير الدولة « أبو الفتح علي بن الحسين الأردستاني نائب وتاج الدولة على ديوان الإنشاء في عهد السلطان أبي الفتح ملكشاه »^(٣) ولكن نظام الملك لم يمكنه مما أراد؛ لأنه كان معتزلي المذهب ونظام الملك كان سنياً، ولعلّ هذا الاختلاف سبب عدم تمكين الزمخشري من الحصول على مبتغاه.

ومن أبرز ما يروى عن طفولته قطع إحدى رجله. وقد تناقلت كتب التراجم هذه القصّة وأوردوا أسباب ذلك، فمنهم من قال إنها بسبب جرح كان في رجله وآخرون ذكروا أنه بسبب البرد الذي أصابه في رجله من رحلاته في طلب العلم^(٤).

وقد رحل في صباه إلى العديد من الأقطار في سبيل التحصيل العلمي، فقد ورد مروفي زمان السمعاني، وخرج إلى العراق، ثم إلى الحجاز وغيرها من البلدان^(٥).

(١) وفيات الأعيان ٤/ ٢٥٥ .

(٢) يتيمة الدهر ٤/ ٣٣ .

(٣) الزمخشري ص ٣٧ فما بعدها والزمخشري لغوياً ومفسراً ص ٩٢ فما بعدها، وقد أوردنا قصة سيرته مع نظام الملك وغيره مستدلين بالأشعار التي قالها الزمخشري في خطابه لهم، فأكتفي بما أوردناه .

(٤) إنباه الرواه ٣/ ٢٦٨ .

(٥) الأنساب ٦/ ٢٩٧ .

المبحث الثاني : شيوخه وتلاميذه

لم تحدد لنا كتب التراجم من تلمذ الزمخشري على أيديهم في بداية حياته ويبدو - والله أعلم - أن مردّ هذا عدم استقراره في بلدة معينة في هذه الفترة .

والترجمون للزمخشري يذكرون أنه تلمذ على أبي مضر محمود بن جرير الضبيّ الأصبهانيّ المتوفي سنة (٥٠٧ هـ) فأخذ عنه الأدب ، و « كان يلقّب فريد العصر ، وكان وحيد دهره وأوانه في علم اللغة والنحو والطب ، يُضرب به المثل في أنواع الفضائل . . . تخرج عليه جماعة من الأكابر في اللغة والنحو منهم الزمخشري . . . »^(١) .

ومن شيوخه - كما سبق ذكره^(٢) في نسبة الكتاب - أبو علي الحسن بن المظفر النيسابوري .

كما سمع من « شيخ الإسلام أبي منصور نصر الحارثي ومن أبي سعد الشّقاني »^(٣) .

ومنهم أيضاً : نصّر بن البطر ذكره الذهبي فقال : « رحل وسمع ببغداد من نصّر بن البطر وغيره »^(٤) .

كما اجتمع ببغداد مع أبي عبد الله الدامغاني . قال عنه الذهبي « العلامة البارز ، مفتي العراق ، قاضي القضاة أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن حسن بن عبد الوهاب . . . الدامغاني الحنفي ، تفقه بخراسان وقدم ببغداد شاباً » .

(١) معجم الأدباء ١٩/١٢٣ ، ١٢٤ .

(٢) ينظر ص ٤٩ ، ٥٠ فقد عرضنا له بما فيه كفايه .

(٣) لم أقف فيما رجعت إليه على ترجمة لهما . وينظر : معجم الأدباء ١٩/١٢٧ ، وطبقات المفسرين ٣١٥/٢ . وفي مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده ٩٨/٢ : « سمع من أبي سعد الشّقاني » ، أما أبو منصور الحارثي فذكر أنه الجواليقي .

(٤) سير أعلام النبلاء ٢٠/١٥٢ ، وطبقات المفسرين ٣١٥/٢ ، وفيه سمع من أبي الخطاب بن البطر .

ولد سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة (٣٩٨) ومات في رجب سنة ثمان وسبعين وأربعمائة (٤٧٨ هـ) ^(١) . أي أن عمر الزمخشري آنذاك أحد عشر عاماً ؟
 والتقى الزمخشري حين قدم للحج بأبي السعادات بن الشجري ، وأثنى عليه ، ولم ينطق الزمخشري حتى فرغ أبو السعادات من حديثه . . ^(٢) .
 كما ذكر القفطي أن الزمخشري قرأ بعض كتب اللغة على الشيخ أبي منصور ابن الجواليقي ^(٣) يستجيزه فيها . وهذا ما عرضنا له في نسبة الكتاب .
تلاميذه .

طلب الزمخشري العلم منذ نعومة أظفاره ، ورحل إلى كثير من البلدان في سبيل ذلك ، وكان طلبة العلم يحرصون على الاستفادة منه ومن أمثاله من العلماء . وقد ذكر القفطي أنه « دخل خراسان وورد العراق ، وما دخل بلداً إلا اجتمعوا عليه وتلمذوا له ، واستفادوا منه » ^(٤) . ومن بين من تلمذ على يديه :

- ١ - « أبو المحاسن إسماعيل بن عبد الله الطويلي بطبرستان ، ٢ - أبو المحاسن عبد الرحيم بن عبد الله البزاز بأيورود ، ٣ - أبو عمرو عامر بن الحسن السمسار بزمخشر ، ٤ - أبو سعد أحمد بن محمود الشاشي بسمرقند ، ٥ - أبو طاهر سامان بن عبد الملك الفقيه بخوارزم وجماعة سواهم » ^(٥) .
- ٦ - ومحمد بن أبي القاسم بايجوك المتوفي سنة (٥٦٢ هـ) أخذ عنه اللغة وعلم الإعراب وجلس بعده مكانه ، كان أديباً نحويّاً يُلقَّب بزين المشايخ ، له العديد

(١) سير أعلام النبلاء / ٤٨٤ ، ٤٨٥ وانظر معجم الأدباء ١٩ / ١٢٧ .

(٢) ينظر نزهة الألبا ص ٣٩٢ ، وإنباه الرواة ٣ / ٢٦٨ .

(٣) إنباه الرواة ٣ / ٢٧٠ ، وسير أعلام النبلاء ٢٠ / ١٥٣ .

(٤) إنباه الرواة ٣ / ٢٦٦ .

(٥) الأنساب ٦ / ٢٩٨ .

من التصانيف من بينها: مفتاح التنزيل، وتقويم اللسان في النحو، والإعجاب في الإعراب، والبداية في المعاني والبيان، وغيرها^(١).

٧ - تلمذ له ولزمه أبو يوسف البلخي أحد أئمة النحو والأدب^(٢).

٨ - وعلي بن محمد بن علي بن أحمد بن مروان العمراني الخوارزمي قرأ الأدب على الزمخشري قال عنه ياقوت إنه «سيد الأدباء، قدوة المشايخ الفضلاء المحيط بأسرار الأدب، والمطلع على غوامض كلام العرب» من مؤلفاته كتاب المواضع والبلدان، كتاب في تفسير القرآن، وكتاب اشتقاق الأسماء. توفي سنة ستين وخمسائة (٥٦٠ هـ)^(٣).

٩ - وأخذ عنه أيضاً علي بن عيسى بن حمزة الحسني، وذلك عند قدوم الزمخشري إلى مكة حيث «عرف قدره ورفع أمره وأكثر الاستفادة منه وأخذ عن الزمخشري، وأخذ الزمخشري عنه...»^(٤).

أما الذين استجازوه فخلق كثير، من بينهم: محمد بن عبد الملك البلخي المعروف برشيد الدين الوطواط، وزينب بنت الشعري، وطلب الاستجازة منه أبو الطاهر أحمد بن محمد السلفي وغيرهم^(٥).

(١) معجم الأدباء ٥/١٩.

(٢) السابق ٥٥/٢٠.

(٣) السابق ٦١/١٥ فما بعدها.

(٤) إنباه الرواه ٢٦٨/٣.

(٥) وفيات الأعيان ١٧٠/٥، ومعجم الأدباء ٤٠٠/٤.

المبحث الثالث: مؤلفاته :

سبق أن بينا شغف الزمخشري بالبحث وطلب العلم من بداية حياته وذلك في جلّ العلوم؛ نجد أثر هذا الاطلاع والدرس واضحاً في مؤلفاته، حيث كثرت وتنوعت موضوعاتها، إلا أن جزءاً منها فقد وكثير منها حفظ، وسأشير في هذا الوطن إلى هذه المؤلفات مع بيان المفقود منها والمطبوع، والمخطوط، مستعيناً في ذلك بكتب التراجم، ومن كتّب عن هذا الجانب من القدماء والمحدثين^(١).

أولاً: مؤلفاته المطبوعة :

- ١ - أساس البلاغة . طُبع عدّة طبعات من بينها طبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة في مجلدين، ١٣٤١هـ - ١٩٢٢م.
- ٢ - أطواق الذهب ولعله كتاب (النصائح الصغار) وهو عبارة عن مقالات في الوعظ والحكم والنصائح . طُبع عدّة طبعات من بينها طبعة بشرح يوسف أفندي الأسير (١٣١٤ هـ) وهي الطبعة الثالثة بيروت . وترجم إلى الألمانية والفرنسية .
- ٣ - أعجب العجب في شرح لامية العرب . طُبع بمطبعة الخانجي بالقاهرة سنة (١٣٢٤ هـ) .
- ٤ - الأتموزج في النحو . طُبع بمطبعة المدارس الملكية سنة ١٢٨٩ هـ وهذه طبعته الأولى ثم طُبع عدّة مرات محققاً من بينها تحقيق الدكتور حسني عبد الجليل مكتبة الآداب بالقاهرة ١٩٩٠م .

(١) تنظر مؤلفاته في : معجم الأدباء ١٩/١٣٣ - ١٣٤، والبحر المحيط ١/١٠، ومفتاح السعادة ٨٧/٢ - ٨٨، وطبقات المفسرين ٢/٣١٥، ٣١٦، وشذرات الذهب ٤/١١٩، وتاريخ آداب اللغة العربية لجرحي زيدان ٣/٤٨، وذخائر التراث العربي والإسلامي ١/٥٤٩ - ٥٥٤ .

٥ - الجبال والأمكنه والمياه . طُبِعَ الطبعة الأولى باعتناء : (سالفرد دي كراف) ليدن ١٨٥٦ م . وطبع طبعت أخرى من بينها طبعة بعنوان (الأمكنه والمياه والجبال) تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ، مطبعة السعدون ، بغداد ١٩٦٨ م .

٦ - خصائص العشرة الكرام البررة . طُبِعَ بتحقيق الدكتورة بهيجه باقر الحسني وزارة الثقافة والإعلام ، ١٩٦٨ م سلسلة كتب التراث (١٠) .

٧ - الدرر الدائر المنتخب من كنايات واستعارات وتشبيهات العرب طبع بتحقيق الدكتور بهيجه باقر الحسني ، ونُشر في مجلة المجمع العلمي العراقي المجلد (١٦) ، ١٩٦٨ م من ص ٢٢٤ إلى ص ٢٦٧ .

٨ - ديوان الزمخشري . طُبِعَ بتحقيق ودراسة عبد الستار ضيف وتقدم به الباحث إلى كلية العلوم بجامعة القاهرة وحصل به على درجة الماجستير .

٩ - ربيع الأبرار ونصوص الأخبار طُبِعَ بتحقيق سليم النعيمي رئاسة ديوان الأوقاف ، بغداد ١٩٧٦ - ١٩٨٠ م وصدر في أربعة أجزاء .

١٠ - الفائق في غريب الحديث^(١) . طُبِعَ الطبعة الأولى في الهند سنة ١٣٢٤ هـ (حيدر آباد) ثم طبع في ثلاثة أجزاء بتحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية القاهرة ١٩٦٩ - ١٩٧١ م .

١١ - القسطاس في علم العروض . طُبِعَ بتحقيق الدكتور بهيجه باقر الحسني مطبعة النعمان ، النجف ، ١٩٧٠ م .

وطبع بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوه ، نشر المكتبة العربية بحلب ، الطبعة الأولى سوريا ١٣٧٩ هـ - ١٩٧٧ م .

(١) ذكره القفطي باسم غريب الحديث ٣/ ٢٦٥ ، وذكره ياقوت باسم الفائق في غريب الحديث غير أن الزمخشري لم يشر إلى أن اسم هذا الكتاب هو الفائق .

- ١٢ - القصيدة البعوضية وتخمينتها . نُشرت بتحقيق الدكتورة بهيجة باقر الحسني ، مجلة الأستاذ ، بغداد ١٩٦٧ م .
- ١٣ - الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل وبهامشه كتاب الإنصاف فيما تضمنته الكشف من الاعتزال ، لناصر الدين أحمد بن محمد الإسكندري المالكي ، حقق روايته محمد الصادق قمحاوي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- ١٤ - المحاجة بالمسائل النحوية ، طبع بتحقيق الدكتورة بهيجة باقر الحسني ، دار التربية ، بغداد ، ١٩٧٣ م . وطبع بتحقيق مصطفى الحديري بعنوان (الأحاجي النحوية) وهو عنوان ابتكره المحقق ذاكراً ذلك في مقدمته للكتاب مُعللاً ذلك بقوله : « لأن ذلك أيسر وأخصر »! ، نشر مكتبة الغزالي ، سوريا .
- ١٥ - مسألة في كلمة الشهادة طبع بتحقيق الدكتورة بهيجة الحسني ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد (١٥) بغداد ١٩٦٧ م .
- ١٦ - المستقصى في أمثال العرب ، نشره محمد عبد المعيد خان ، حيدر آباد الدكن ، دائرة المعارف العثمانية ١٩٦٢ م وصورته دار الكتب العلمية سنة ١٩٧٧ م .
- ١٧ - معجم عربي فارسي نشره : فتزشتاين ، ليزج ١٨٤٣ م .
- ١٨ - المفرد والمؤلف في النحو : طُبع بتحقيق الدكتورة بهيجة الحسني ونُشر في مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد (١٥) ، من ص ٨٧ إلى ص ١٢٩ .
- ١٩ - المُفَصَّل . طُبع عدة طبعات من بينها طبعة مُذيلة بكتاب المُفَصَّل في شرح أبيات المفصل ، لمحمد بدر الدين الحلبي . وقد نشره بروخ سنة ١٨٥٩ م . وطبع أيضاً بمطبعة الكوكب الشرقي بالإسكندرية سنة ١٢٩١ هـ .
- ٢٠ - مقامات الزمخشري ، أو كتاب النصائح الكبرى ، طُبعت بالقاهرة سنة ١٣١٢ هـ .

٢١ - مقدمة الأدب طبعت بتحقيق سيد محمد كاظم إمام ، جامعة طهران ١٩٦٣م-١٩٦٥م وتقع في جزئين الأول عرض فيه للأسماء ، والثاني للأفعال .

٢٢ - نوايغ الكلم أو الكلم النوايغ نشر بعناية (شولتنز) سنة ١٧٧٢م . ثم نشر عدة مرات من بينها نشرة الدكتور بهيجة الحسني ، مجلة العرب ، المجلد (٥) الجزء التاسع والعاشر ١٩٧١م ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .
ثانياً : مؤلفاته المخطوطة :

١ - تعليم المبتدي وإرشاد المقتدي . عبارة عن ترجمة فارسية لبعض العبارات العربية . منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (٤٢٥٤) ضمن مجموع .

٢ - رءوس المسائل في الفقه ، منه نسخة في مكتبة تشستر بيتي رقم (٣٦٠٠) تقع في (١٠٦) ورقة .

٣ - شرح على المفصل : وفي بغية الوعاة : شرح بعض مشكلات المفصل ، وقال بروكلمان^(١) إن للزمخشري شرحاً للمفصل منه نسخة بليدن برقم (١٦٤) وفيينا برقم (١٥٤) .

والكتاب المشار إليه عبارة عن حاشية على المفصل وهو ضمن مجموع كُتب على ورقته الأولى : « كتاب مجموع يشتمل على عدة كتب ، الأول : حواشي المُفَصِّل للمصنّف جار الله العلامة تجاوز الله عنه . . » .

وأولها : « هذه حواشي ذكرها جار لله العلامة أبو القاسم محمود بن عُمر الزمخشري رحمه الله على مواضع من كتابه المعروف بالمفصل في بيان مشكلها » ثم أعقب ذلك بعنوان (ما دُكر منها على الخطبة) وهكذا حتى نهاية الكتاب . وآخره (هذا آخر ما وُجد من الحواشي) .

(١) تاريخ الأدب العربي ٢٣٨/٥ .

تقع هذه النسخة المصورة عن ليدن في (٦٣) لوحة وكل لوحة (١٩) سطراً^(١) قُدِّم وأُخِر في لوحاتها، ولحق الطمس بعض أجزاء منها.

٤ - شرح أبيات كتاب سيبويه : ذكرت بعض المصادر أن له شرحاً على كتاب سيبويه والصواب أنه شرح لأبياته، وذكر ذلك الزمخشري نفسه في ديوانه^(٢) وقد ذكرت الدكتورة بهيجة الحسني أن نسخة من هذا الكتاب في مكتبة أحمد الثالث باستنبول مؤلفة من إحدى عشرة ومائة ورقة يقوم بتحقيقها ونشرها الدكتور عبدالله درويش. والذي انتقل إلى رحمة الله، ولم نر هذا الكتاب، كما أنه ليس من المعقول أن يُشرح كتاب سيبويه في (١١١) ورقة إلا أن يكون تعليقات على مواضع منه. أو أنه شرع فيه ولم يتمه، أو يكون الكتاب ناقصاً؟!

٥ - قصائد أخرى : منها نسخة في برلين برقم (٧٦٨٨) رقم (٢ ، ٣) لعلها ضمن مجموع.

٦ - قصيدة في سؤال الغزالي عن جلوس الله على العرش وقصور المعرفة البشرية. منها نسخة في برلين برقم (٧٦٨٨).

٧ - الكشف في القراءات العشر، ذكر بروكلمان أن مخطوطة من هذا الكتاب في مكتبة رباط سيدنا عثمان بالمدينة المنورة تحت رقم (٥٩) قراءات. ولم أقف عليه مع كثرة البحث.

٨ - نزهة المستأنس ونهضة المقتبس، مخطوط في أيا صوفيا برقم (٤٣٤١).

٩ - نكت الأعراب في غريب الإعراب توجد منه نسخة في دار الكتب المصرية رقمها (٢٥١٠٢)، وهو عبارة عن مجموعة من الرسائل في التوجيهات الإعرابية.

(١) عنها نسخة مصورة بجامعة أم القرى بمكة - حرسها الله - مركز البحث العلمي برقم (١١٢) نحو.

(٢) ديوانه (٢٣).

ثالثاً : مؤلفاته المفقودة^(١) :

للزمخشري مجموعة كبيرة من المصنفات لا نعلم عنها شيئاً إلى الآن ، وهي : كتاب الأجناس ، متشابه أسماء الرواة ، ومختصر الموافقه بين أهل البيت والصحابه ، والرسالة الناصحة ، ورسالة المسأمة ، وسوائر الأمثال ، وشافي العي من كلام الشافعي ، وشقائق النعمان في حقائق النعمان في مناقب الإمام أبي حنيفة ، وضالة الناشد ، وعقل الكل ، ومعجم الحدود ، والأمال في النحو وتسليه الضرير ، وديوان التمثيل ، وديوان خطب ، وديوان الرسائل ، والرائض في الفرائض ، وروح المسائل ، وجواهر اللغة ، ورسالة الأسرار ، والمنهاج في الأصول ، وصميم العربية ، وغيرها من المؤلفات .

والذي أود التوقف عنده من هذه المصنفات هو كتاب صميم العربية ، فقد أشار الدكتور فاضل السامرائي^(٢) . إلى وجود نسخة في المتحف العراقي كُتب عليها : صميم العربية ، وبعد تحققه من اسم الكتاب ظهر له أنه جزء من شرح على فصيح ثعلب وُضع عليه هذا الاسم (صميم العربية للزمخشري) فخطأ هذه التسمية ، ولم يحدد لنا صاحب هذا الجزء الموجود .

وقد عرض لهذا الدكتور عبد الجبار القزاز في دراسته لكتاب شرح الفصيح لابن الجبان ، وبين أن هذا الجزء ضمن مجموع لغوي يحمل الرقم (١٠٠٢) ، وقد تضمن أربع مخطوطات إحداها هذا الكتاب ، ووصف الورقة الأولى من هذه النسخة وما كتب عليها ، ثم قرّر أن « مخطوطة المتحف التي تحمل اسم صميم العربية للزمخشري إنما هي نسخة ناقصة من كتاب شرح فصيح ثعلب لابن الجبان »^(٣) .

(١) ينظر معجم الأدباء ١٩ / ١٣٤ ، وطبقات المفسرين ٢ / ٣١٦ ، وبيروكلمان ٥ / ٢١٦ - ٢٣٨ وينظر

بيان هذه المؤلفات في كتاب الزمخشري للدكتور الحوفي ص ٥٨ فما بعدها .

(٢) في كتابه / الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري ص ٩١ فما بعدها

(٣) ينظر شرح فصيح ثعلب لابن الجبان ص ٧٥ .

وقد علّل الباحث سبب ورود اسم (صميم العريية) على غلاف هذه النسخة وأورد بعض نصوصها. وكنت أظن أنّ هذه القطعة نسخة من هذا الكتاب ، وعند مقارنة النصوص التي أوردها الباحث بما يقابلها في هذا المخطوط وجدت أن بينهما فرقاً في تناول المادة اللغوية . وقد قابل ووازن بين نسخة مخطوطته من كتاب ابن الجبان التي جعلها أصلاً وما ورد في هذا الجزء فكان الكلام متفقاً .

وقد حاولت بطرق عدّة الحصول على صورة هذه المخطوطة ، ولكن دون جدوى ، مع ثقتي فيما كتبه الدكتور عبد الجبار القزاز .

المبحث الرابع : ثناء العلماء عليه :

لا شك أن الزمخشريّ من أبرز علماء العربية، يدلُّ على ذلك ما خلفه لنا من مصنفات في كثير من ميادين العلوم، وقد أثنى العلماء على علمه ودرايته، ومن بين ما قيل عنه ما أورده السمعاني حيث قال : « كان يضرب به المثل في علم الأدب والنحو »^(١).

وقال عنه ياقوت : « كان إماماً في التفسير والنحو واللغة والأدب، واسع العلم، كبير الفضل، مُتَمَنِّناً في علوم شتى . . »^(٢).

ووصفه القفطيُّ بقوله : « كان علامة الأدب، ونسابة العرب، أقام بخوارزم، تُضْرَبُ إليه أكباد الإبل ، وتخط بفنائه رجال الرجال، وتحدى باسمه مطايا الآمال . . »^(٣).

كما أثنى أبو حيَّان على أدبه وعلمه، فقال بعد أن أورد جزءاً من مقدمة الكشف : « . . وأنت ترى هذا الكلام وما احتوى عليه من الترصيف الذي يبهز بجنسه الأدباء ، ويقهر بفصاحته البلغاء، وهو شاهد له بأهليته للنظر في تفسير القرآن، واستخراج لطائف الفرقان . . »^(٤).

ووسمه ابن خلكان بقوله : « الإمام الكبير في التفسير ، والحديث ، والنحو ، واللغة ، وعلم البيان ؛ كان إمام عصره من غير مدافع ، تُشَدُّ إليه الرِّحال في فنونه . . »^(٥).

ولا يتسع المقام لبيان كل ما قيل عن علم الزمخشري ؛ فقد كفانا مؤونة ذلك أولئك الباحثون الذين خصّوه بدراسة مستقلة، أو الذين تصدوا لتحقيق مؤلفاته.

(١) الأنساب ٢٩٧/٦ ، وانظر إنباه الرواة ٢٦٥/٣ .

(٢) معجم الأدباء ١٢٦/١٩ .

(٣) إنباه الرواة ٢٦٦/٣ .

(٤) البحر المحيط ٩/١ .

(٥) وفيات الأعيان ١٦٨/٥ .

الباب الثاني دراسة الكتاب

وتشمل الفصول التالية :

الفصل الأول : منهج الشارح وآراؤه .

الفصل الثاني : مادة الكتاب ومسائله .

الفصل الثالث :

أ - مصادر الكتاب .

ب - شواهد .

الفصل الرابع : الظواهر الدلالية في الكتاب .

الفصل الخامس : الموازنة بين هذا الشرح وشروح أخرى .

الفصل السادس : مقدمات التحقيق .

الفصل الأول : منهج الشارح

ويشمل :

المبحث الأول : منهجه في عرض المادة اللغوية.

المبحث الثاني : مواقفه وآراؤه.

المبحث الأول : منهج الشارح في عرض مادة الكتاب :

لشراح فصيح ثعلب في تناول مادة الفصيح مناهج مختلفة، وأساليب متعددة، وهذا ما سأعرض له في المبحث الخاص بالموازنة بين شروح الفصيح.

والذي يعني هنا بيان منهج الشارح، فألخص منهجه في النقاط التالية :

- ١ - بدأ الشارح بتفسير مقدمة الفصيح كل كلمة على حدة، حيث خلا هذا الكتاب من مقدمة المؤلف، وذلك ما سأبينه عند دراستي لوصف النسخة .
- ٢ - تناول عبارات الفصيح حسب ترتيب مؤلفه لها بدءاً بباب فعلت بفتح العين وانتهاء بباب الفرق وقد أخذ بهذا المنهج جلّ شراح الفصيح .
- ٣ - أخذ في شرح المواد اللغوية التي ضمنها ثعلب كل باب من أبواب الفصيح مبيّناً مشتقاتها ومعانيها، مع التزامه بنص الفصيح في أغلب العبارات، وقد خرج عن هذا المنهج في بعض المواضع كأن يقدم شرح عبارة من عبارات الفصيح على عبارة أخرى^(١)، أو يدخل قول ثعلب ضمن شرحه .
- ٤ - الإشارة إلى عبارة الفصيح بالطرق التالية: (وقوله كذا)، أو (وقول أبي العباس) أو (تقول)، أو يبدأ في شرح عبارة الفصيح دون إشارة .
- ٥ - بيان آراء علماء اللغة في جلّ ما يعرض له من تفسير، كالخليل، وسيبويه ويونس ابن حبيب، والفراء، والكسائي، وغيرهم من أئمة اللغة .
- ٦ - يستشهد على غالبية ما يذكره بفصيح كلام العرب بدءاً بالقرآن الكريم الذي يمثل قمة الفصاحة، ثم الشعر العربي أو الحديث الشريف، أو الأمثال العربية، وأقوال العرب وحكمهم، وسأفرد مبحثاً أعرض فيه لشواهد هذا الكتاب .

(١) كتفديمه شرح (شبّ الرجل الحرب والنار) على (شبّ الفرس) ينظر ص ٣١٨ .

٧ - عناية المؤلف بلغات العرب . اعتنى الشارح بذكر لغات القبائل عناية بالغة فقد كان في الغالب الأعم يذكر اللغة وأصحابها، مُبيناً اللغات الجيدة والرديئة، معللاً ومستشهداً على ما يورده . والأمثلة على هذا الجانب جدٌ كثيرة اقتصر على بعضها لبيان عناية الشارح بها .

فمنها قوله : « . . . وازرُر فيه أربع لغات ، وازرُر حجازيةً ، وزرُر يمانيةً ، . . . وزرُر قيسيةً » (١) .

وقد وضَّح واستشهد على كلٍّ منها بفصيح كلام العرب .
ومنها أيضاً قوله : « . . . أهل الحجاز يقولون : سَخُنَ الماء وسَخِنَتْ عينُهُ بالضمّ فيهما جميعاً ، وتميم يقولون : سَخُنَ الماء بالضمّ ، وسَخِنَتْ عينُهُ بالكسر » (٢) .

وعند بيانه لقول ثعلب : (وهي الكَبْدُ والفَخْدُ والكَرْشُ والفَحْثُ) قال : « هذه الأسماء مفتوحة الأول بتحريك الثاني منها ، وهي لغة أهل الحجاز . فأما تميم وسُفلى مُضر فإنهم يكسرون الأوائل منها ويسكنون الثاني ، فيقولون كَبْدٌ وفَخْدٌ وكَرْشٌ . ومنهم من يترك الأول مفتوحاً ويسكن الثاني ، فيقول : كَبْدٌ وهذا أقلُّ اللغات » (٣) .

واللغة الأخيرة هي لغة العامة وقد جَوَّزها العلماء ، « لأن كل اسم أو فعل على ثلاثة أحرف وثانيه مضموم أو مكسور فحذف الضمة والكسرة منه جائز للتخفيف . . . وتحريك الحركة المحذوفة إلى أول الكلمة للدلالة على أصلها جائز أيضاً » (٤) .

أكتفي بما سقته في هذا الموضع من النصوص ، وسألحق - بإذن الله - فهرساً خاصاً لبيان المفردات التي وضَّح الشارح فيها لغات العرب .

(١) ص ٨٨ .

(٢) ص ١٤٩ .

(٣) ص ٤١٩ .

(٤) تصحيح الفصح (١٣٩ ب) ، وانظر شرح الفصح لابن نايقا ١/١٩٢ .

٨ - أخذه بمبدأ القياس في اللغة مع تغليب السماع عليه ، وهذا منهج أكثر علماء العربية .

٩ - مناقشة ما يورده من آراء العلماء فيستحسن بعضها ويرجح أو يُصَوِّب ما يراه راجحاً أو صواباً ، ويُخَطِّئ ما يراه خطأً ، مستخدماً العبارات التالية بعد أن يورد آراء العلماء : (والصواب عندي) أو (وهو خطأ) أو (والراجع كذا) أو يسم الرأي بالجودة أو نحو ذلك مما سأعرض له في مبحث خاص بآراء الشارح ومواقفه .

١٠ - ومن منهجه ضبط كثير من مواد اللغة ضبط عبارة ، أو التنظير على ما يذكره بكلمة أخرى ، أو بيان الحرف إذا كان من الحروف الملبسة كالضاد والظاء ، أو ضبطه للكلمات بالحركة .

١١ - بيان لغات العامة في أغلب مواد الفصحى وقد وقف من هذه اللغات موقف الناقد المتمكن حيث جوز بعضها أو خطأه ، أو حكم على هذه اللغة بالجودة أو موافقتها للغة من لغات العرب ، مطبقاً في هذا الحكم المقياس الصوابي الذي يستند على الشواهد العربية الفصيحة ، وفي مقدمتها كتاب الله عز وجل . وهذا ما سأعرض له في مبحث مستقل - بإذن الله - ، وألحق فهرساً خاصاً لأقوال العامة .

١٢ - استطراده في توضيح ما يعرض له من شواهد سواء أكانت قرآنية ، أم أحاديث نبوية ، أو أمثال العرب وحكمهم ، ومن أمثلة توجيهه وبيانه للقراءات القرآنية ما عرض له عند استشهاده بقوله تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ (١) . حيث قال : « قرئ بالضاد والظاء ، فمن قرأ بالضاد قال معناه بخيل ومن قرأ بالظاء فمعناه : متهم ، والظنة : التهمة قال الشاعر :

وَلَقَدْ تَسَقَّطَنِي الْوُشَاةُ فَصَادَفُوا حَصِراً بِسِرِّكَ يَا أَمِيمَ ضَنِينَا

(١) التكويد (١٤) .

والْحَصْرُ: الضيق، ومنه قوله تعالى ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(١)
أي: ضاقت^(٢).

فمن خلال النص السابق يتضح لنا مدى اهتمام الشارح ببيان القراءات
القرآنية وتوضيح دلالتها، بناء على اختلاف الحرف، ثم الاستطراد في بيانه كلمة
(الحصر) في الشاهد الذي أتى به، والاستشهاد عليه من أعلى كتب الفصاحة.
كما كان يستطرد في ذكر روايات الشاهد الشعري، ومن ذلك على سبيل
المثال استشهاد بيت مروان بن أبي حفصة:

مَا مَرَّ يَوْمٌ إِلَّا وَعِنْدَهُمَا لَحْمٌ رُجَالٍ أَوْ يُولِغَانِ دَمَا

تُرْضِعُ شِبْلَيْنِ فِي مَعَارِهِمَا قَدْ نَاهَزَا لِلْفِطَامِ أَوْ قُطَمَا

ثم قال: «ويروى (لحم رجان) وهو المئتن، ويروى (يالغان دما)»^(٣).

كما كان يستطرد في شرح المادة اللغوية وبيان مشتقاتها وما تصرف منها،
مستشهداً على ما يذكره. ومما ورد من ذلك بيانه لشرح مادة (نوس) في مقدمة
الفصيح حيث يقول: «الناس جمع، واحدهم إنسان على غير لفظه، وجمع
الإنسان على القياس: أناسين، ولا يُتَلَفَّظُ به، ولكن يُقال أناسي قال الله عز
وجل: ﴿وَأَنَاسِي كَثِيرًا﴾»^(٤). فأما إنسان العين فلا يجوز في جمعه إلا أناسي.
واشتقاق الناس من ناس ينوس: إذا تحرك. وسُموا بذلك؛ لأنهم ينظرون في
مُتَصَرِّفَاتِهِمْ. والنَّوس: الحركة وأبو نواس قيل له ذلك؛ لذوابتين كانتا تنوسان
على عاتقيه. «^(٥).

(١) النساء (٩٠).

(٢) ص ٥٤-٥٥.

(٣) ص ٣٣.

(٤) الفرقان (٤٩).

(٥) ص ٧.

كما كان يشرح الألفاظ الغريبة الواردة في الشاهد كاستشهاده ببيت عمرو بن كلثوم:

تَسْفُ الْجَلَّةُ الْخُورُ الدَّرِينَا

ثم قال: «الجلَّة: جمع جليل كما تقول: صَبِيَّ وَصَبِيَّه، وَعَلِيَّ وَعَلِيَّة والجلَّة أراد بها: مَسَانَّ الإبل، والخُور: الغِزارُ من الإبل، وهو جَمْعُ: خَوَارٍ والدَّرِين النبت اليايس»^(١).

والأمثلة على استطراده في شرح ما يعين له كثيرة، أكتفي بما ذكرته مثلاً لبيان منهجه.

١٣ - لم يقتصر الشارح على الجانب اللغوي في هذا الكتاب بل عرض لبعض المسائل النحوية والصرفية والبلاغية والعروضية، سأحدث عن أبرزها عند دراسة مسائل الكتاب.

أما المسائل التي تناولها عرضاً فكالإكفاء مثلاً في العروض، وقد عرض له مرة واحدة ولكنه فصل في ذلك مورداً تعريف العلماء وخلافهم فيه، ومن بين ما جاء قوله: «واختلفوا في الإكفاء، قال أبو عمرو: الإكفاء في الشعر والإقواء واحد، وهو اختلاف الإعراب؛ إعراب القوافي، وذلك إذا قلت قافية بالرفع والأخرى بالجر، كقول القائل:

وهل هند إلا مهرة عربية سليلة أفراس تجلّلها بغل

فإن نتجت مهراً كريماً فبالحرى وإن يك إقراف فمن قبل الفحل

وقال أبو عبيدة: الإكفاء في الشعر نقصان حرف من الفاصلة نحو قول الشاعر:

أبعد مقتل مالك بن زهير ترجو النساء عواقب الأطهار

قال قُطْرِب: الإكفاء في الشعر إبدال القوافي، وهو أن تكون قافية بالميم وأخرى بالنون أو غير ذلك...»^(٢).

(١) ص ٥١.

(٢) ص ١٧٦، ١٧٨.

كما استدلل برأي المبرد وغيره، ووضح الإكفاء بما يغني عن الرجوع لكتاب آخر فقد بين آراء أئمة العلماء مستدلاً على ما يذكره بالعديد من الشواهد.

وكذلك عرض لبعض المسائل البلاغية إلا أنها تعدّ من أقلّ المسائل نصيباً حيث لم يعرض للتشبيه إلا في قرابة سبعة مواضع^(١)، وكذلك الاستعارة^(٢) في تسعة مواضع.

أما بيانه للاستخدامات المجازية فقد عرض له فيما يقرب من عشرين موضعاً، ذكر في كل موضع منها الاستخدام المجازي للكلمة كقوله مثلاً إنّ «اللقاء بمعنى الرؤية مجازاً والأصل أنّ من أراد أن يرى شيئاً قابله بوجهه»^(٣). ولا أريد التكثر من الأمثلة على هذا الجانب^(٤).

١٤ - عنايته بأمثال العرب وأقوالها وحكمها، والاستدلال بها على بعض ما يورده شارحاً لها ومبيناً مناسبتها. ولم يقتصر على الباب المعقود للأمثال بل عرض لها في جلّ صفحات هذا الكتاب. سأورد ذلك في المبحث الخاص بشواهد^(٥).

(١) ينظر: ص ١٢٥، ٢٠٣، ٣١٩، ٣٢٢، ٤٨٠، ٥١٩، ٦٠١، ٧٠٥.

(٢) ينظر: ص ٢٤، ٣٠، ٤٨، ١١٧، ١٢٥، ١٨٥، ٣٦٩، ٣٩٩، ٤٠٠.

(٣) ص ١٥.

(٤) وللمزيد ينظر: ص ٢٣٢، ٤٠٣، ٤٢٥، ٥٤٣، ٥٧٠، ٥٧٧، ٦٨٧، ٦٩٧.

(٥) ينظر ١٧٣: فما بعدها.

المبحث الثاني : مواقفه وآراؤه

ويشمل :

أولاً : موقف الشارح من آراء العلماء.

ثانياً : آراؤه التي انفرد بها.

أولاً : موقف الشارح من آراء العلماء :

ممّا يُميّز هذا الشرح منهجية مؤلفه في مناقشة المسائل اللغوية المشروحة أو ما يعرض له من قضايا أخرى ، حيث يبدأ بذكر أقوال أئمة علماء اللغة ، كالخليل وسيبويه ، والفراء ، والكسائي ، وأبي زيد ، وغيرهم ، ويذكر الخلاف بينهم فيما يعرض له إن وُجد ، دونما تدخل منه أو تعليق .

كما كان يعرض لأرائهم ويرجح أو يستحسن أو يصوب ما يراه منها ، بل يخطئ بعض العلماء ، معللاً سبب ذلك ، ومحكماً ماورد من مسموع كلام العرب الفصحاء ، مثوره ومنظومه .

وليس هذا فحسب بل كانت له آراء جيدة انفرد بها ، وذلك يتضح من خلال عباراته التي أوردها ، كأن يقول : (وهو الصواب) أو (والصواب عندي) أو (والأول أجود) و (ليس هذا بصحيح) ، ونحو ذلك من العبارات التي تتجلى فيها شخصية الشارح . ويبيان موقفه على النحو التالي :

جاء عنه عند بيانه لقول ثعلب : (أمضني الجرح والقول) قوله : « قال الخليل : مضني القول والجرح بغير ألف وأمضني القول بالألف ، وقول أبي العباس : وكان من مضى من النحويين يقول : مضني بغير ألف ، يقال : إنه عنى أبا عمرو بن العلاء ، قال أبو عمرو : ومضني كلام فصيح وقد ترك استعماله ، وقال بعضهم : مضّ وأمضّ لغتان جيدتان ، وقال الفراء : أمضّ أفصح ، واحتج بقول رؤية . . . »^(١) .

فلنحظ من خلال النصّ السابق عرضه لأقوال العلماء دونما تعليق عليها والإشارة إلى بعضهم دون التصريح بهم .

(١) ص ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، وينظر آراء العلماء في تصحيح الفصح ١ / ٣٢٣ ، والجمهرة ١ / ١٤٨ وللمزيد من الأمثلة ينظر ص ٥١ ، ٥٢ عند بيانه لمادة (زكن) وص ٤٧٩ عند بيانه لمادة (جنع) وكذلك أثناء بيانه الفرق بين الظل والفيء ص ٦٨٢ - ٦٨٣ .

وكذلك قوله: « دَمَعْتُ عَيْنِي تَدْمَعُ ، وَجَوْزُ أَبُو زَيْدٍ وَأَبُو عُيَيْدَةَ دَمَعَتْ تَدْمَعُ وَأَبَى الْكَسَائِيُّ وَالْأَصْمَعِيُّ ذَلِكَ . » (١) .

ومن أمثلة ترجيحه لأحد آراء العلماء قوله: « هُوَ فَكَأَكُ الرَّهْنِ عَنْ الْأَصْمَعِيِّ بِالْفَتْحِ ، وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ بِالْكَسْرِ ، وَرَوَى جَمَاعَةٌ مِنْ نَقْلَةِ اللُّغَةِ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ جَمِيعاً . وَعَنِ الْكَسَائِيِّ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْ مِنْ يَقُولُ بِالْكَسْرِ إِلَّا رَجُلَيْنِ . وَالْقِيَاسُ عِنْدِي بِالْكَسْرِ ؛ لِأَنَّهُ بِهِ نُقِلَ الرَّهْنُ » (٢) .

ومنه أيضاً قوله: « وَاخْتَلَفُوا فِي اشْتِقَاقِ الْمُنْدِيلِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ مِنْ نَدَلَ الشَّيْءِ يَنْدُلُهُ نَدْلاً : إِذَا غُرِفَ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ مِنَ النَّدْلِ ؛ وَهُوَ السَّرْعَةُ ، وَقَالَ آخَرُونَ : بَلْ مِنْ نَدَكْتَ الشَّيْءَ : إِذَا نَقَلْتَهُ وَهَذَا أُثْبِتَ » (٣) .

فالرأي الأول نقله الجوهري وابن منظور (٤) . دوغما عزو لأحد الأئمة ، أما الندل بمعنى السرعة فذكر هذا ابن منظور عن ابن بري .

وعند بيانه لقول ثعلب: (ذر ذا ودعه، ولا تقل وذرته ولا ودعته .) قال الشارح: « اعلم أن هذا الباب اختلف فيه أهل العلم بالعربية ، والصواب ما ذكره الخليل وابن الأعرابي في علة امتناع التصريف في هذه الأحرف . . » (٥) .

وقد عرض لهذا - كما ذكر الشارح - علماء العربية منذ سيبويه والخليل حتى القرون المتأخرة .

ومما صرح بصوابه من آراء العلماء - عند بيانه لقول ثعلب (ربط الشيء يربط ويربط) - قوله: « قال الخليل - رحمه الله - : إذا جاء فعلٌ على مثال فعلٍ ولم تسمع بمستقبله فإن شئت قلّ فيه يفعلٌ ويفعلٌ وليس كذلك ، والصواب ما قاله

(١) ص ١٧ وتنظر الآراء في تهذيب اللغة ٢/ ٢٥٦ .

(٢) ص ٣٦١ وانظر تصحيح الفصيح (١٣٠ أ) والصحاح (فكك) .

(٣) ص ٤٦٧ . وينظر أساس البلاغة واللسان (ندل) .

(٤) ينظر الصحاح واللسان (ندل) .

(٥) ص ٣٥٨-٣٥٩ .

الفراء، وهو أن تجعل مستقبل فَعَلَ إذا لم تسمع به يَفْعَل بكسر العين؛ لأنه في الأصل مستقبل فَعَلَ، وَيَفْعَل مستقبل فَعَلَ، وما عدا ذلك لا يعرف إلا سماعاً^(١).

والنص - كما هو واضح - أن الأصل في الفعل الماضي الذي يكون على زنة فَعَلَ أن يأتي مستقبلاً على وجهين يَفْعَل أو يَفْعَل، وهذا المسموع، أما إذا لم يسمع الضم عن العرب « فَثَبُ على يَفْعَل بالكسر فإنه الباب عندهم »^(٢) كما ذكر الفراء. ولعل الخليل - رحمه الله - ذكر ما كان من هذا الباب مسموعاً، ولم يعرض لما لم يسمع.

وكذلك كان يسم بعض الآراء بالجودة، ويفضلها على غيرها يتمثل هذا في قوله - عند شرح المثل : (إذا عزّ أخوك فهن) : « وهن من الهوان، وهو التذلل، وروى بعضهم: فهن بكسر الهاء، وهو من : وهن يهن : إذا ضَعُفَ والأول أجود »^(٣).

وقد خالفه في هذا الرأي أبو هلال العسكري وسبق توضيح ذلك في نسبة الكتاب^(٤).

ولم يقف الشارح عند هذا الحد بل كان يتتبع أقوال العلماء في مؤلفاتهم وخاصة الفراء، فقد نقل عنه ما يقرب من ستة وتسعين موضعاً، مبيناً اختلاف رأي الفراء في بعض كتبه عن بعضها الآخر في المسألة الواحدة. يتمثل هذا في قوله : « . . . وقول الفراء يختلف في بعض كتبه . لا يقال اختفيت بمعنى استخفيت، وقال في موضع آخر : اختفى واستخفى بمعنى واحد »^(٥).

(١) ص ٣٨-٣٩.

(٢) ينظر بغية الآمال ص ٦٨، وتحفة المجد الصريح ورقه (٦٥).

(٣) ص ٦١٦.

(٤) ينظر ص ٣٥.

(٥) ص ٦٩٥-٦٩٦.

وقد وقفت على أحد هذه الآراء في معاني القرآن^(١)، أمّا الآخر فلم أجده ضمن كتبه المطبوعة، ووجدته في اللسان^(٢).

وبعد أن عرضت لموقف الشارح من الآراء التي أوردها أثناء تفسيره للمواد اللغوية، أودّ أن أشير إلى ردوده على بعض العلماء، ثم أثني ببيان آرائه التي تفرد بها بعد عرضه لآراء اللغويين.

أ - موقفه من الخليل بن أحمد الفراهيدي:

سبق أن عرضت^(٣) لرأي الخليل وردّ الشارح عليه، وماعده فقد وافقه فيما نقله عنه.

ب - موقفه من أبي عمرو الشيباني:

عرض الشارح لموقفه هذا أثناء بيانه لقول ثعلب: (وَقَفْتُ الدَّابَّةَ أَفْهًا) حيث قال: «وليس في كلامهم: أَوْقَفْتُ إِلَّا أَنْ الْيَزِيدِي رَوَى عَنْ الشَّيْبَانِيِّ أَنَّهُ قَالَ: وَقَفْتُ أَنَا وَوَقَفْتُ غَيْرِي، وليس في كلامهم أَوْقَفْتُ إِلَّا أَنِّي إِذَا رَأَيْتُ رَجُلًا وَاقِفًا قُلْتُ لَهُ: مَا الَّذِي أَوْقَفَكَ هَاهُنَا؟ أَي: صَيَّرَكَ إِلَى الْوُقُوفِ كَانَ حَسَنًا وَهَذَا قِيَاسٌ أَخْتَرَهُ أَبُو عَمْرٍو^(٤)، والصواب أن يقال: وقفت في جميع ذلك قال الله سبحانه: ﴿وَقِفُّهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾^(٥)، وقال عنترة:

فَوَقَفْتُ فِيهَا نَاقَتِي وَكَأَنَّهَا فَدَنُّ لَأَقْضِي حَاجَةَ الْمُتَلَوِّمِ...»^(٦).

(١) ينظر: ١٧٦/٢.

(٢) اللسان (خفا).

(٣) ينظر الصفحة السابقة.

(٤) ينظر رأيه في كتاب الجيم ٢٩٠/٣.

(٥) الصافات (٢٤).

(٦) ص ٨٣-٨٤.

وقد بين اللغويون القدماء هذه المسألة ، فأنكر الأصمعيّ (أوقفت) في كتابه فعل وأفعل^(١) ، ونقل عنه هذا الإنكار ابن السكيت في إصلاح المنطق^(٢) ، إلا أن الأخير نسب رأي أبي عمرو إلى الكسائي ، وذكر أبو عبيد^(٣) القاسم بن سلام أن القول لأبي عمرو بن العلاء .

فرأي الشارح هنا ليس إلا موافقة لرأي الأصمعيّ حيث يعد من أوائل المنكرين لقول أبي عمرو .

وقد نقل هذا الرأي ابن قتيبة ، إلا أنه قال : « ويقال لكل ما حبسته بيدك مثل الدابة وغيره : وقفته بغير ألف ، وما حبسته بغير يدك : أوقفته ، تقول : أوقفته على الأمر ، وبعضهم يقول : وقفته في كل شيء »^(٤) ونقل اللخمي هذا الرأي كذلك^(٥) .

ج - موقفه من أبي عبيدة :

خطأ أبا عبيدة في جمعه بهمة على بهمان فيقول : « قال أبو عبيدة : تُجمع بهمه على بهمان كما تُجمع سَخْلَةٌ على سُخْلان ، وهذا عندي غلط ؛ لأن فعلة لا تُجمع على فُعْلان ، ولكن بهماناً جمع بهم كما يقال : سَهم وسُهمان وبَطْن وبُطْنان . وبهم جمع بهمة ، فبهمان جمع الجمع »^(٦) ^(٧) .

وقد حاولت تخريج رأي أبي عبيدة ، فلم أعثر عليه ، مع كثرة ما رجعت إليه من مصادر ، كما لم أقف على أن بهماناً جمع الجمع . إلا أن يقصد أنه جمع لاسم الجمع .

(١) ص ٥٠٠ .

(٢) ص ٢٢٦ .

(٣) ينظر الغريب المصنف ٥٧٩/٢ .

(٤) أدب الكاتب ص ٣٦٢ .

(٥) شرح الفصيح ص ٦٦ .

(٦) في القاموس أن جمع الجمع (بهامات) وينظر (سخل) .

(٧) ص ٤٥٧ .

كما أورد رواية عن أبي عبيدة في قولهم: (وَهُم السَّفَلَةُ) حيث قال: «وروى أبو عبيد هُم السَّفَلَةُ بكسر السين والفاء ولا أعرف له وَجْهاً»^(١).

وجاء هذا القول عن ابن خالويه في اللسان (سفل) وقال: «والمراد بها أسفل السفل...».

وقد رجَّح الشارح بعض آراء أبي عبيدة، يتمثل ذلك في قوله: «اختُلِفَ في تفسير جَزَع الوادي على وجوه، منها: قول أبي عبيدة أنه جانبه الذي عبرت إليه وهذا أقيس؛ لأنه يقال: جزعت الوادي جَزْعاً: إذا قطعته، فالجزع هو المقطوع...»^(٢).

د - موقفه من ابن السكيت:

عرض لرأي ابن السكيت عند شرحه لقول ثعلب: (بفيه الأثلب والإثلب) فقال: «... هو أَفْعَلٌ وإِفْعَلٌ وأدخله ابن السكيت في باب فَعْلَلٍ وفِعْلَلٍ، كأنه اشتبه عليه»^(٣).

وقد شكَّ ابن السكيت في وضعه الأثلب والإثلب تحت هذا الباب، جاء في تهذيب الإصلاح قول التبريزي: «قال أبو يوسف: أشكُّ في الإثلب والأثلب وأحسبه إِفْعَلٌ وأفْعَلٌ»^(٤).

وقد اشتبه أيضاً الأمر هذا على ابن قتيبة^(٥) حيث وقع فيما وقع فيه ابن السكيت، وهذا يدلُّ على أن جلَّ هذا الكتاب مأخوذ عن ابن السكيت في إصلاحه.

(١) ص ٤٢٤.

(٢) ص ٤٧٩.

(٣) ص ٦٥٧. وانظر إصلاح المنطق ص ١٠٣.

(٤) تهذيب إصلاح المنطق ١/ ٢٩٧.

(٥) ينظر أدب الكاتب ص ٥٦٠.

فالأثلب والإثلب على زنة أفعل وأفعل والهمزة فيهما زائدة ويُدخالهما ضمن باب فعلل تكون الهمزة أصلية وهي ليست كذلك، قال أبو محمد البطليوسي: « قياس الهمزة في هذه الأمثلة أن تكون زائدة لا أصلية، فوزن أثلب أفعل لا فَعْلَل. . »^(١).

هـ - موقفه من أبي العباس ثعلب :

لم يرتض الشارح بعض آراء ثعلب وانتقده فيها، يتضح ذلك في قوله: « وقوله: (أي ثعلب) الثُّلُثُ سهوٌ منه؛ لأنه ليس في أظماء الإبل ثُلُثٌ، وإنما هو الرُّقَّة: إذا كانت ترد كل يوم، ثم الغَب. . »^(٢).

وهذا الرأي ذكره الهروي في إسفار الفصيح فقال: « وأكثر العرب لا يستعملون الثلث في سقي الإبل وإنما يستعملونه في سقي النخل »^(٣).

ومن ذلك أيضاً رده على ثعلب عند تفسيره قوله: (زَرَّيْتُ عليه : إذا عُبْتُ عليه فعَله) حيث قال الشارح: « الفصيح عِبْتُه، وقد قال أبو العباس: (عبت عليه) وليس بفصيح. . »^(٤).

وقد رجَّح الشارح بعض آراء العلماء على رأي أبي العباس، وهذا ما سأوضحه في عنايته بالفروق اللغوية .

و - موقفه من أبي مسلم محمد بن بحر الأصفهاني:

ورد ذكر هذا العالم مرتين في هذا الكتاب، والمسألة التي عرض لها الشارح واحدة، وهي مجيء أفعل وافتعل بمعنى واحد، حيث أنكر الأصفهاني

(١) الاقتضاب ٣١٧/٢. وينظر شرح الفصيح للخمى ص ٢٥٢، وتهذيب إصلاح المنطق ٢٩٨/١

(٢) ص ٥٤١ .

(٣) لوحة (١٣٣) أ) وانظر شرح الفصيح للخمى ص ١٧١، ١٧٢، واللسان (ثلث) .

(٤) ص ٢٣٥-٢٣٦ .

أن تكون الصيغتان بمعنى واحد، فقال عند بيانه لقوله تعالى: «ولا يَأْتِلُ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ»^(١) «إنه ليس من الإيلاء؛ لأنه لم يَجِئ في كلام العرب أفعَل وافتعل بمعنى واحد»^(٢) وقد ردّ عليه الشارح بقوله: «وقد وجدنا أحرفاً جاءت على أفعَل وافتعل بمعنى واحد، منها: أشریت العسل واشتريته، وهذا أشهر من أن يدفع وأشهر من أن يُجحد؛ ومنها: أجلت واجتلت...»^(٣).

(١) النور (٢٢).

(٢) ص ١٨١-١٨٢.

(٣) ص ١٨١، وانظر ص ١٢٨ من متن الكتاب.

ثانياً : آراؤه التي انفرد بها

١ - رأيه في المعرب :

عرض الشارح فيما عرض له أثناء بيانه لمفردات الفصحى إلى العديد من الكلمات المعربة، موضحاً بعض آراء العلماء فيما قيل إنه معرب، بل كان يعرض لما يقابل اللفظ العربي ويذكره بالفارسية.

ومن الآراء التي تفرّد بها في هذا الموضوع قوله : « المسك : الجلد . قال أكثر الناس إنه عربيّ صحيح ، ومعناه ممسك ؛ لأنه يُمسك ما يعيه من اللحم وغيره والجمع مسوك . وعندى أنه فارسيّ معرب ، كان في الأصل : مشك فغيرته العرب وجعلت شينها سيناً ، وهو الجلد . وجمعه لا يدلّ على أنه عربيّ ؛ لأنهم يقولون بخت وبخوت »^(١) .

ولم أجد من اللغويين من وضّح هذه الكلمة كتوضيح الشارح لها ، فلم يذكر الجواليقي في معربه أن المسك الذي بمعنى الجلد فارسي معرب ، ولا في غيره من كتب المعربات ، والذي تحدثوا عنه هو المسك الذي يعدّ نوعاً من أنواع الطيب^(٢) . ومن ذلك أيضاً بيانه لقول ثعلب : (هي الإجانة) حيث قال : « والعامّة تقول : إنجانة ، ورواها الخليل وأباها الفراء ، والأصل في ذلك عندي فارسيّ معرب »^(٣) .

وهذه الكلمة أيضاً ليست ممّا ورد في معرب الجواليقي ولا في سواه من المؤلفات التي خصّصت للألفاظ المعربة .

(١) ص ٤٨٢ - ٤٨٣ .

(٢) ينظر المعرب ص ٣٧٣ ، ورسالتان في المعرب ص ١٩٦ ، وشفاء الغليل ص ١٨٢ ، والمهذب فيما وقع في القرآن من المعرب ص ١٤٤ .

(٣) ص ٥٥٥ ، و ص ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، عنيد بيانه معنى (الأترجه) .

وعند شرحه لكلمة (أُترجّة) قال فيما قاله: «... والفصيح أُترجّ، ولا أعرف ما جاء به في كلام العرب... والأُترجّ عندي فارسيّ مُعَرَّب، إلا أنّ العرب كانت تستعمله في أشعارهم، وإن أخذته العرب عن العجم...»^(١).
ومن خلال النصّ السابق يتضح لنا مدى تتبع الشارح للغة العرب وسعة اطلاعه.

آراء الشارح المتفرقة:

للشارح آراء متفرقة عرض لها في هذا الكتاب سواء أكان ذلك في الأبنية أم في غيرها، وقد عرضت لبعض هذه الآراء عند الحديث عن نسبة الكتاب وسأشير إليها هنا موضعاً أقوال بعض العلماء في هذه الآراء.

أ - عند بيانه لحديث المصطفى (صلى الله عليه وسلم): «المؤمن كالجمل الأنف إن قيد انقاد وإن أنيخ على صخرة استناخ».

قال الشارح: «وأكثر الناس يقولون: كالجمل الأنف على وزن فاعل والصواب عندي مثال: فعل، إذا اشتكى أنفه، كما تقول: ظَهَرَ: إذا اشتكى ظَهْرَهُ، وفَقَرَ: إذا اشتكى فَقَارَهُ»^(٢).

وقد بيّن معنى هذا الحديث أبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث إلا أنه رواه: (كالجمل الأنف) على زنة فاعل ثم قال: «وكان الأصل في هذا أن يقال: مأنوف، لأنه مفعول به كما يقال: مصدور للذي يشتكي صدره، ومبطون للذي به البطن، وكذلك مرءوس ومفخوذ ومفتود... ولكن هذا الحرف جاء شاذاً عنها. وقال بعضهم: الجمل الأنف وهو الذلول ولا أرى أصله إلا من هذا»^(٣).

(١) ص ٥٥٦.

(٢) ص ٣٦٨-٣٦٩.

(٣) ٢١، ٢٠/٣.

وكذلك عرض لهذا الحديث ابن الأثير في النهاية^(١)، بيد أنه لم يصف شيئاً يذكر على ما ذكره العلماء كأبي عبيد أو الشارح.

وقد وجدت هذا الرأي بنصه في كتاب الفائق للزمخشري، حيث قال بعد أن أورد هذا الحديث: «رواه أبو عبيد كالجمل الأنف، بوزن فاعل، وهو الذي عَقَرَهُ الخِشَاش، والصحيح الأنف على فَعَلٍ كالفَقَر والظَّهَر»^(٢).

ب - ومن بين آرائه في الأبنية قوله: «... وَمَشْيٍ: فَعُولٌ أيضاً عندنا وليس بفعيل؛ لأن أسماء الأدوية أكثر ما تحيىء على فَعُول نحو: السَّعُوط واللدود...»^(٣).

ويفهم من قول الشارح أن بعض اللغويين ذكر أن وزن مشي فعيل وهو كذلك، فقد جاء في الكشف عنديانه لقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾^(٤) قوله: «والبغي: الفاجرة التي تبغي الرجال، وهي فعول عند المبرد بغُوى فأدغمت الواو في الياء. وقال ابن جني في كتاب التمام: هي فعيل ولو كانت فعولاً لقليل: فلان نهو عن المنكر»^(٥).

ج - وعند تفسير الشارح لمادة (ملح) قال: «ويقال: ماءٌ ملحٌ ولا تقل مالح...»^(٦).

إلا أن ابن الأعرابي وثعلباً جوزا ذلك قال ابن جني «وقد أجاز ابن الأعرابي مالح وأنشد: ... وفيما قرئ على أحمد بن يحيى فاعترف بصحته: سمك مالح، وماء مالح»^(٧).

(١) ٧٥ / ١

(٢) ٦٢ / ١

(٣) ص ٥٥٣

(٤) مريم (٢٠)

(٥) الكشف ٢ / ٥٠٥، وانظر معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٠٢، والبحر المحيط ٦ / ١٨١

(٦) ص ٢٠٢

(٧) المحتسب ١ / ١٢٤ - ١٢٥

وقد ردّ عليهما ابن جني بما هو أفصح فقال: « وإِنَّمَا يقال: سمك مملوح ومليح، هذا أفصح الكلام، والأول يقال »^(١).

أمّا الشارح فلم يجوّز هذا مطلقاً، وما جاء من الشواهد عدّة من باب الضرورة الشعرية.

د - ومن هذه الآراء أيضاً رأيه في (بضع) حيث عرض لآراء علماء العربية في مبلغ البضع ثم قال: « والصواب أن يقال: بَضَعُ وَبَضَعَةً لما دون العشرة، ولا يُشترط فيه الزيادة؛ لأنه قد يستعمل من غير لفظ العقد... »^(٢).

هـ - وعند بيانه لقول ثعلب: (غلام ضاوي) قال: « ليس هذا من المنسوب ولكن ضاويّاً من الفعل فاعول من ضَوِيَ يَضْوِي إذا هزل... »^(٣).
وقد عدّ ابن جني هذا من المنسوب إلى فاعل^(٤).

وقد سبق أن عرضت لرأي الشارح في الضرورة الشعرية^(٥)، كما بينت في مبحث مستقل رأيه في الترادف والمشتراك والأضداد^(٦) أكتفي بما ذكرته هناك.
وما أوردته هنا من أقوال، لا تُمثّل كلّ ما ورد للشارح من آراء في هذا الكتاب، بل ذكرت أبرزها منعاً للإطالة^(٧).

(١) السابق، ١٢٥/٢.

(٢) ص ٤٩٥-٤٩٦. وقد أجمل ابن منظور آراء العلماء في هذه المسألة. اللسان (بضع).

(٣) ص ٥٥٨.

(٤) ينظر ٣٦، ٣٧، وشرح الفصيح للخمّي ص ١٨٣، وينظر اللسان (ضوا).

(٥) ينظر ٤٣، ٧٣، ٧٤.

(٦) ينظر ص ٧١، ٧٢.

(٧) للمزيد ينظر ص ٦٩، ٤٠٠-٤٠١، ٥٧٧.

الفصل الثاني : مادة الكتاب ومسائله

ويشمل :

المبحث الأول : اللحن مفهومه ونشأته .

المبحث الثاني : تتبع الشارح لآراء العلماء في أقوال العامة ..

المبحث الثالث : تصويبه بعض لغات العامة مع تخطئة العلماء لها .

المبحث الرابع : المسائل الصرفية .

المبحث الخامس : المسائل النحوية .

يُعدّ هذا الشرح من أوسع شروح الفصحى المطبوعة مادةً، وأشملها لمسائل العربية بجميع فروعها، فقد وقف الشارح عند كل كلمة من كلمات الفصحى مُحللاً لها، ومبيناً دلالتها واشتقاقاتها، وما يترتب على ذلك من اختلاف في المدلول، يستطرد في كثير من المسائل، ويشرح ويفسر ما يعن له من الشواهد يذكر القراءات القرآنية في الكلمة الشريفة، ويذكر روايات الأبيات، مبيناً الأصحّ منها أو معلقاً على الروايات التي لحقها تحريفٌ أو تصحيفٌ، شارحاً للكلمات الغريبة التي تضمنتها هذه الأبيات .

كما كان يتتبع آراء العلماء ويعلّق عليها، ذاكراً ما استحسنه منها، أو تفرد به برأى مستقلّ، حيث بدت شخصية الشارح تتّضح في كثير من المسائل التي بينها . وهذا المنهج الذي اتخذه قلّما نجد نظيره عند العلماء، فهو يدلّ دلالة قاطعة على سعة اطلاعه في جلّ العلوم، فثقافته واسعة، وأسلوبه سهل منقاد، وبيانه للمسائل اللغوية والنحوية والصرفية يدلّ على عبقريته، يتضح ذلك فيما سأعرض له من مسائل، تؤيد ما ذهبنا إليه .

ولا أدعي في هذا الموضع أنني استقصيت جميع مسائل الكتاب، وإنّما عرضت لأبرزها، وقد أفردت فهرساً خاصاً بها في نهاية هذا الكتاب، ومن أبرز الظواهر التي تتبعها الشارح ظاهرة التصحيح اللغوي حيث كان يورد أقوال العامة ويعلّق على كل منها إلا فيما ندر وقلّ، كما تُعدّ هذه الظاهرة من الركائز الأساسية في تأليف هذا الكتاب .

وقد ارتأيت أن أُصدّر ظاهرة التصحيح اللغوي التي تعدّ من أهم الظواهر التي ألّف من أجلها الكتاب . ثم أثنى ببقية الظواهر اللغوية الأخرى .

المبحث الأول : اللحن مفهومه ونشأته:

يحسن بنا قبل أن نبدأ بعرض ما أورده الشارح هنا من بيان لحن العامة أن نعرض لهذه الظاهرة فنحدد مفهومها، وأقوال بعض العلماء فيها بشكل موجز فقد أفرد لها كثير من الباحثين^(١) مؤلفات مستقلة فوضحوها توضيحاً دقيقاً.

مفهومه :

إذا أردنا أن نبيّن مفهوم اللّحن - بصفة عامّة - فهو الخطأ في اللغة سواء أكان ذلك في النحو أم في الصرف أم في دلالات الكلمات .

ومفهوم اللحن عند علماء العربية القدماء - وأعني بهم علماء القرن الأول والثاني - لم يكن - والله أعلم - هو نفس مفهوم اللحن عند علماء القرن الثالث والرابع ؛ لأنّ اللحن ظهر أول ما ظهر عندما اختلط الأعاجم بالعرب بعد دخولهم في الدين الإسلاميّ ، عندها بدأت تظهر كلمة اللحن ، والمقصود به آنذاك الخطأ في النحو أي : في أواخر الكلم .

وأقدم النصوص التي وصلت إلينا في اللحن الذي بمعنى الخطأ ما نجده منسوباً لعبد الملك بن مروان (٨٦ هـ) أحد خلفاء الدولة الأموية فقد روي عنه قوله : « الإعراب جمال للوضع ، واللحن هجنة على الشريف »^(٢) وقال : « إنّ اللحن في الكلام لأقبح من التفتيق في الثوب والجدرى في الوجه »^(٣) . وكذلك قوله : « شيبني صعود المنابر والخوف من اللحن »^(٤) .

(١) من أشمل الدراسات العلمية عن هذه الظاهرة ما كتبه الدكتور / عبد العزيز مطر في رسالة تقدم بها لنيل درجة الدكتوراه بعنوان : لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة وينظر . لحن العامة والتطور اللغوي د/ رمضان عبد التواب ، وما عرض له الدكتور حسين نصار ضمن كتاب (المعجم العربي نشأته وتطوره) وقد أفرد جزءاً للحن العامة .

(٢) العقد الفريد ٤٧٩ / ٢ ، وينظر لحن العامة والتطور اللغوي ص ٩ .

(٣) العقد الفريد ٤٧٨ / ٢ .

(٤) السابق ٤٧٩ / ٢ .

يتضح من النصوص السابقة أنَّ المقصود باللَّحْن هو الخطأ في الحركة الإعرابية ، وقد أورد الدكتور رمضان كثيراً من النصوص الدالة على ظهور هذه الكلمة^(١) .

وقد قال الخليل عند بيانه دلالة هذه الكلمة : « واللَّحْن : ترك الصواب في القراءة والنشيد . . . واللَّحْن واللَّحَاة : الرجل الكثير اللَّحْن »^(٢) .

وقال في بداية شرحه لهذه المادة : « اللَّحْن : ما تَلَحَّن إليه بلسانك ، أي تميل إليه بقولك »^(٣) .

وقد وضَّح هذا ابن فارس حيث يقول : « اللام والحاء والنون له بناءان يدلّ أحدهما على إمالة شيء عن جهته . . . فأما اللَّحْن بسكون الحاء فإمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية » إلى أن قال : « وهذا عندنا (أي اللحن) من الكلام المولَّد؛ لأنَّ اللحن مُحدث لم يكن في العرب العاربة الذين تكلموا بطباعهم السليمة »^(٤) .

وهذا النصّ يحدد لنا نشأة دلالة كلمة اللحن بهذا المفهوم وقد فسَّر الزمخشريّ اللحن بالخطأ يقول في أساس البلاغة (لحن) « لحن في كلامه إذا مال به عن الإعراب ، أو صرفه عن موضوعه إلى الإلغاز . . . » .

ثم تفشَّى اللَّحْن بعد ذلك في جميع علوم العربية ، نحوها وصرفها وأصواتها ، لذا اهتم العلماء أولاً بالتأليف في علم النحو ، ثم تلا ذلك التأليف في بقية علوم العربية . يقول أبو الطيب اللغوي « واعلم أنَّ أول ما اختلَّ من كلام العرب فأحوج إلى التعلم الإعراب »^(٥) .

(١) ينظر لحن العامة ص ١٠ فما بعدها .

(٢) العين ٢٣٠/٣ .

(٣) السابق ٢٢٩/٣ .

(٤) معجم مقاييس اللغة ٢٣٩/٥ .

(٥) مراتب النحويين ص ٢٣ .

هذا هو مفهوم اللّحن ونشأته الأولى ، وقد ألّف علماء العربية عدداً كبيراً من المؤلفات في هذا الجانب ، فبينوا الصواب اللّغويّ الذي ينبغي أن يكون ، ومن بين هذه المؤلفات : ما تلحن فيه العامه^(١) ، ولحن العوام للزبيدي^(٢) ، وإصلاح المنطق لابن السكيت^(٣) وتشقيف اللسان لابن مكّي الصقلي^(٤) وفصيح ثعلب والشروح التي عليه ، وغيرها من المؤلفات التي اهتمت بالفصيح^(٥) .

ومن بين هذه المؤلفات التي اهتمت باللحن وبيان أقوال العامة هذا الكتاب الذي بين أيدينا .

ومنهج الشارح الذي سار عليه في تتبع هذه الظاهرة على النحو التالي :

- ١ - يذكر الفصيح كما ورد في كتاب ثعلب .
 - ٢ - يحدد كيفية نطق العامة لهذا الفصيح .
 - ٣ - الحكم على هذا القول بالجواز أو الخطأ .
 - ٤ - بيان موضع الخطأ وتحديد سواء أكان في الدلالة أو في بنية الكلمة .
- وقد سار على هذا المنهج من بداية هذا الشرح حتى نهايته ، وهذا العمل قلّ أن نجده عند العلماء الذين خصّوا هذه الظاهرة بتصنيف لغويّ . وفيما يلي أعرض لبعض ما ذكره من لحن العامة وما يتعلق بذلك من أقوال .

(١) المنسوب للكسائي . حققه د/ رمضان عبد التواب ، وطبع بمطبعة الخانجي بالقاهرة .

(٢) حققه د/ رمضان عبد التواب ، وطبع بالمطبعة الكمالية بالقاهرة ، كما حققه الدكتور عبد العزيز مطر ، وطبع في مكتبة الأمل بالكويت .

(٣) حققه الشيخ أحمد شاکر وعبد السلام هارون . دار المعارف .

(٤) حققه د/ عبد العزيز مطر ، ونشر ضمن مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة عام ١٩٦٦ م ، وصدرت طبعته الثانية عن دار المعارف بمصر .

(٥) للمزيد حول هذه المؤلفات ينظر : لحن العامة والتطور اللغوي د/ رمضان عبد التواب .

أولاً : النصوص العامة عن اللحن :

بدأ الشارح أثناء شرح مقدمة الفصيح ببيان معنى الكلام الفصيح فقال
« الكلام الفصيح : الخالص من اللحن من قولهم : فصحت الشاة : إذا صفا لبنها
بعد نتائجها »^(١).

وقال في موضع آخر : « فَصَحُ اللَّحْنُ : إذا خَلَصَ كلامه من اللحن وصار
فصيح اللسان ، أخرج على بناء حَسَنَ ، كأنه صار طبعاً له . . . والعرب إذا قالت
الفصيح والأعجم ؛ فإِنَّهُمْ يعنون به العرب والعجم »^(٢).

والذي نفهمه من النصين السابقين أن مفهوم اللحن عند الشارح أوسع من
المفهوم السابق ذكره فقوله : (أخرج على بناء حسن) يدل على أن مقياس الصواب
اللغوي عنده يجب أن يراعى في جميع المستويات اللغوية النحوية والصرفية
والصوتية والدلالية .

ثانياً : لحن العلماء :

لم يورد سوى نص واحد تناقلته بعض كتب البلغة فيقول عند بيانه لقول
العامّة في (خسأت الكلب) : « والعامّة تقول : أخسأته ، وهي لغة . والعامّة
تُصَحِّفُهُ على وجه آخر ويقولون : خَسَيْتُهُ . ويُرْوَى أن عبد الله بن أبي إسحاق
الحضرمي قال : سمعت لبكر بن حبيب ما ألحن في شيء من كلامي ، فقال : لا
تقل ، فقال : خذ علي كلمة ، فقال : هذه واحدة ، قل : كَلِمَةً ، ثم قال : هَرَّتْ به
سَنُورَةٌ قال : اخْسِي ، فقال : هذا خطأ ، قل : اخْسِي »^(٣).

(١) ص ٧ .

(٢) ص ١٨٤ - ١٨٥ .

(٣) ص ٧٢ - ٧٣ .

المبحث الثاني : تتبعه لأراء العلماء في أقوال العامة:

كان الشارح يتتبع أقوال العلماء فيما قيل : إنه خطأ أو يجري على لغة من لغات العرب ، فبيّن ذلك ، ومما ورد قوله : « . . . والعامة تقول : شَحُبٌ وقد ذكره الفراء » (١) .

وقوله : « والعامة تقول : أَجِنَ يَأْجِنُ ، وهي لغة حكاها ابن الأعرابي والكسائي » (٢) .

وقال : « والعامة تقول : أَحشت وهي لغة حكاها الأخفش » (٣) ومن ذلك أيضاً قوله : « والعامة تقول : أحرمته وهي لغة ذكرها أبو عبيد . . . » (٤) .
فتراه يستند في حكمه على هذه اللغة بمن سبقه من أئمة اللغويين .

ولم يكن كذلك في كل هذه الأقوال ، بل كان يضعف بعض لغات العامة ويسم بعضها بالقلّة ، ويستحسن بعضها الآخر ، ويسمها بالجوّدة ، ويخطئ لغاتهم ومن بين الأمثلة قوله : « والعامة تقول : هَلَك بالكسر وهي لغة ضعيفة . قال رؤبة : كان أبي يقول إذا ضَجَرَ من إنسان هَلَكَهُ الله والفصيح : أهلكه . . . » (٥) .

وقوله : « وقد جَهَّد دابته . . . والعامة تقول : أجهد ، وهي لغة جيدة فصيحة قال الشاعر :

خلف السَّيِّبِ مِنَ الإِجْهَادِ تَتَّحِبُ

... » (٦)

(١) ص ٣١ .

(٢) ص ٣٤ .

(٣) ص ٩١ .

(٤) ص ٩٦ .

(٥) ص ٢٧ .

(٦) ص ١٠٦ .

فضعف اللغة الأولى ، وحكم بالجودة على الثانية ، بناءً على ما ورد في كلام العرب .

ومن ذلك أيضاً استحسانه لقول العامة ، والحكم بأنه قياس إلا أنه لم يسمع به فيقول : « . . . والعامة تقول : كَسَبَ وهو قياس مستتب إلا أننا لم نسمع به واللغة لا تؤخذ إلا سماعاً »^(١) فحكم السماع هنا ؛ لأنه الأصل .

كما جَوَّزَ في مواطن أخرى لغة العامة بناءً على موافقتها للغة من لغات العرب ، يتمثل هذا في قوله : « والعامة تقول : عَجَزَ يَعْجِزُ وهي لغة في هذيل ورواها الفراء »^(٢) .

ومنها ما جَوَّزه مطلقاً مع التنبيه على الفصيح كقوله : « . . . والعامة تقول سَهَمٌ ، وهو جائز »^(٣) ، والفصيح سَهَمَ وَجْهَهُ يَسْهَمُ وكان يسم بعضها بالقَلَّة كقوله : « والعامة تقول : ملائكة وهي لغة قليلة لبعض العرب »^(٤) .

ومن هذه اللغات ما جَوَّزه على ضعف ، من ذلك قوله : « والعامة تقول أنشدتك الله ، وليست بجيدة »^(٥) .

كما كان يبيِّن الخطأ في أقوال العامة إذا ترتب عليه حكم دلالي ، من ذلك قوله : « صرفت الصبيان ، والعامة تقول : أصرفت ، ولا يجوز ذلك في هذا المعنى ، إنما يجوز في الشراب ، إذا جعلته صرفاً أي : خالصاً ، وقياسه أن يكون بغير ألف ، وسماعه كذلك ، وكل ما جاء بمعناه فهو على فعلت بغير ألف ، من ذلك : قلت ، وصبيت ، وصبيت . . . »^(٦) .

(١) ص ٣٦ - ٣٧ .

(٢) ص ٢٤ .

(٣) ص ٣٢ .

(٤) ينظر ص ٦٧٦ .

(٥) ص ٨٩ .

(٦) ص ٨٠ .

وكذلك قوله: « قَلَبْتُ الْقَوْمَ والقَمِيصَ . . . والعامة تقول: أَقْلَبْتُهُ، وهو خطأ بهذا المعنى؛ إِنَّمَا أَقْلَبْتُ الْخُبْزَةَ: إذا حان لها أن تُقْلَبَ، لا يقال في غير ذلك بالألف» (١).

وقال أيضاً: « عَمَدْتُ لِلشَّيْءِ أَعْمَد، أي: قصدت إليه . . . والعامة تقول: عَمَدَ بهذا المعنى، وهو خطأ؛ إِنَّمَا معنى عَمَدَ في البعير والثرى، يقال: عَمَدَ البعير يَعْمَدُ عَمَدًا وذلك إذا رُكِبَ وعليه شحم كثير تحت سنامه . . . وعَمَدَ الثرى . . . وذلك إذا قبضت عليه تعقّد واجتمع من ندوته . . .» (٢).

وقوله: « غَوَى الرَّجُلُ يَغْوِي: إذا ضَلَّ غِيًّا . . . ولا لغة فيه غير ذلك والعامة تقول: غَوَى يَغْوِي بهذا المعنى وهو خطأ؛ لأنَّ معنى غَوَى هو أن يكثُر الفصيل من لبأ أمه حتى يَشْتَمَ . . .» (٣).

وقوله: « زَرَرْتُ عَلَيَّ قَمِيصِي . . . والعامة تقول: أَزَرَرْتُ القَمِيصَ، وهو خطأ بهذا المعنى، إِنَّمَا يقال: أَزَرَرْتُ: إذا جعلت له زراً» (٤).

ومن ذلك قوله: « حَبُّ المَحْلَبِ، والعامة تقول: المَحْلَبُ، بكسر الميم وهو خطأ؛ إِنَّمَا المَحْلَبُ الإناء الذي يُحْلَبُ فيه» (٥).

ولم يقتصر الشارح على بيان أقوال العامة في المفردات اللغوية، بل كان يذكر هذه الأقوال حتّى وإن كانت في أمثال العرب، وممّا ورد قوله عند شرح المثل: « كلب اعتسّ خيرٌ من أسد ربض »: « والعامة تقول: عَسُوسٌ خيرٌ من أسد ربوض، وكلام العرب هو الأوّل» (٦).

(١) ص ٨٢.

(٢) ص ٢٦.

(٣) ص ٨، ١٣.

(٤) ص ٨٧.

(٥) ص ٣٦١.

(٦) ص ٣٧.

المبحث الثالث : تصويبه بعض لغات العامة مع تخطئة العلماء لها

لم يكن الشارح مجرد ناقل لآراء العلماء ، بل كان يستحسن بعضها ويوافق بعضها الآخر ، ويردّ على ما يراه مخالفاً ، فيُصَلِّه في ذلك المسموع من لغة العرب فقد أثبت بعض لغات العامة مع أنّ بعض العلماء لم يجوزوها ، ومّا ورد من ذلك :

قوله : « غَثَّتْ نفسي تَغْثِي ، والعامة تقول : غَثَّيت على وزن رَضِيت وهي لغة »^(١) .

ولم يجز الكسائي هذه اللغة حيث قال : « وتقول : غَثَّتْ نفسي ، ولا يقال غَثَّيتَ بالياء »^(٢) .

كما خطأها ابن درستويه حيث قال : « وكذلك قوله : غثت نفسي بفتح الثاء ، والعامة تقول : غثيت . . . وهو خطأ »^(٣) .

وقد ردّ اللبلي^(٤) على ابن درستويه في تخطئته هذه اللغة مستنداً على آراء العلماء الذين نقلوها عن أبي زيد .

ومّا أثبتته أيضاً قول العامة « أرهنت وهي لغة ، وأباها الأصمعيّ كل الإباء »^(٥) .

وكذلك قوله : « نَعَشْتُ الرَّجُلَ أَي : رفعت وأصلحت حاله ، والعامة تقول أَنَعَشْتُهُ وهي لغة تميمية ، وأباها الأصمعيّ كُلُّ الإباء ، وقال بعض شعراء تميم :
أُنْعَشِنِي مِنْهُ بِسَبَبٍ مُقْعَمٍ »^(٦)

(١) ينظر ص ٣٦ .

(٢) ما تلحن فيه العامة ص ١٢١ .

(٣) تصحيح الفصيح ١٣٩/١ .

(٤) تحفة المجد الصريح ورقه (٦٤) .

(٥) ص ٩٢ . وينظر إنكار الأصمعيّ لها في إصلاح المنطق ص ٢٣١ .

(٦) ص ٩٥ ، وانظر : تحفة المجد الصريح ورقه (١٣٠) .

ومن خلال النصوص السابقة يتّضح لنا مدى تنبّه الشارح لمقياس الصواب اللغوي المبني على لغة العرب، فما اتفق معها أو مع لغة من لغاتها حكم عليه بالصواب، وما خالف ذلك خطّاه.

كما اتضح موقفه من آراء بعض العلماء الذين خطئوا هذه الأقوال، وأثبتها هو محكّمًا في ذلك المقياس السابق ذكره، وهنا تبرز شخصية الشارح ودقته. ولا أريد التكثر من الأمثلة الخاصّة بمقياس الصواب اللغوي، فقد عرض الشارح لهذا في جلّ صفحات هذا الشرح، فأكتفي بما دونته، وللمزيد ينظر الفهرس الخاصّ بهذه الأقوال في نهاية هذا الكتاب.

المبحث الرابع : المسائل الصرفية

الميزان الصرفي :

يُعنى الميزان الصرفي بكل ما يتعلق ببنية الكلمة كترتيب حروفها، وبيان ما يطرأ عليها من تغيير سواء أكان بالزيادة أم بالنقص أو اختلاف حركاتها وسكناتها.

وقد اهتم علماء العربية القدماء بهذا الجانب اهتماماً بالغاً، يتمثل هذا في تعدد المؤلفات الصرفية التي خُصّت لهذا الجانب.

ولا شك أن هذا الكتاب عني بالفصيح ، فاهتم بأبنية كلام العرب وبيان الفصيح منها؛ لأن الكتاب المشروح أُلّف من أجل هذا. وقد طُبّق شارح هذا الكتاب مقياس الصواب اللغوي على المواد التي تناولها بالشرح ، والحكم على ما خرج عن هذا المقياس محكماً السماع عن العرب حتى لو وافق هذا الخروج المقياس التي وضعها العلماء .

كما بيّن الشارح أوزان جلّ المواد التي عرض لها وما اعتري بعضها من العلل الصرفية، وتوضيح آراء العلماء في الكلمة الموزونة وبيان أصلها.

ومن أبرز ما أورده قوله: « واختلفوا في القيلولة، فقال البصريون : كان في الأصل: قَيْلُولَةٌ عَلَى فَيْعْلُولَةٍ، فحَقَّقُوا كَمَا حَقَّقُوا مَيْتًا وَهَيْئًا فَقَالُوا: مَيْتٌ وَهَيْنٌ وَقَالَ الْفَرَّاءُ: كَانَ الْأَصْلُ فُعْلُولَةٌ، وَهَذَا الْأَصْلُ لِدَوَاتِ الْيَاءِ كَقَوْلِهِمْ: حَيْدُودَةٌ وَطَيْرُورَةٌ وَقَيْلُولَةٌ وَأَشْبَاهُهَا، وَلَمْ يَأْتِ فِي ذَوَاتِ الْوَاوِ إِلَّا قَلِيلًا، قَالُوا كَيْنُونَةٌ... » (١).

والتخفيف الذي ذكره الشارح هنا يتمثل في الحذف حيث اجتمعت الواو والياء في أصلها، « وسبقت الأولى بالسكون فقلبوا الواو ياء، وأدغموا فيها الياء

(١) ص ١٩١ .

الأولى فصارت في التقدير (قِيلُوله) . . فحذفوا الياء الثانية المنقلبة عن الواو التي هي عين الفعل»^(١) فصارت قيلولة وفي رأي الفراء أن الأصل : (قُولُوله) فَقُلِبَت الضمة فتحه وقُلِبَت الواو الأولى ياء فأصبحت قيلولة .

وقد وسم بعض العلماء رأي الفراء بأنه فاسد للأسباب التالية^(٢) :

- أ - عدم وجود ضرورة تدعو إلى فتح الفاء حتى تصح العين .
 - ب - عند إرادة تصحيح الياء فإنما تُقَلَّب الضمة كسرة لمناسبتها ولا تقلب فتحة ، وإن كانت الحركتان ثقيلتين ؛ لأن الضمة ثقيلة وكذلك الكسرة ، ولكن الكسر هنا عارض ، وقد قلبت في بيوت وشيوخ .
 - ج - حمله ذوات الواو على ذوات الياء ليس بقياس مُطَرَّد .
 - د - وقوله : إن فُعْلُوله في ذوات الواو كثير غير مسلم .
- كما عرض الشارح لأصل كلمة مَشُوٌّ وَمَشِيٌّ^(٣) وما حدث فيهما مَبِينًا وزنهما فقال : « وَمَشُوٌّ فَعُول كان في الأصل مَشُوِيٌّ فأدغمت الياء في الواو (أي بعد قلبها) والقياس أن تدغم الواو في الياء ؛ لأن الياء أقوى من الواو .
- وَمَشِيٌّ فَعُول - أيضاً - عندنا وليس بفعيل ؛ لأن أسماء الأدوية أكثر ما تحيى على فَعُول نحو : السَّعُوط واللَّدُود . . . »^(٤) .
- وقد جاء في شرح الشافعية^(٥) بيان كلمة نَهَوٌّ وما حدث فيها ، فهي كمَشُوٌّ وحدث فيها مثل ما حدث في مَشُوٌّ .

(١) المنصف ٩/٢ - ١٤ ، وانظر : دقائق التصريف ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(٢) أجمل ابن جني في المنصف ١٢/١ ، ١٣ هذه الأسباب ، ووضحها ابن عصفور في المتع ٥٠٣/٢ ، ٥٠٤ .

(٣) وهو الدواء الذي يمشي البطن .

(٤) ص ٥٥٣ .

(٥) ٢١٤/٣ .

وتحدث عن زيادة الهمزة في أول الكلمة، ومتى يُحكم بزيادتها، مورداً آراء بعض العلماء في ذلك، فقال: «قال الخليل والفراء وسيبويه: كل همزة في أول كلمة رباعية فهي زائدة [إلا] أن تدلّ الدلالة على أنها أصلية نحو همزة أولق، وأرطى مختلف فيه. منهم من قال: أفعّل فيجعل الهمزة زائدة، ومنهم من قال: هي فعلى فيجعلها أصلية...» ثمّ بين حجة كل من الفريقين.

فأولق إن كانت من (ألق) فوزنها (فوعّل) والواو زائدة، وإن كانت من (ولق) فوزنها (أفعّل) والهمزة زائدة^(١).

أمّا (أرطى) فإن كانت من (أرط) فوزنها (فَعْلَل) وهذا مذهب سيبويه ولا يرى غيره، وإن كانت من (رطي) فوزنها (أفعّل) والهمزة زائدة^(٢).

(١) ينظر الكتاب ٣/١٩٥، و٤/٣٠٨، والمقتضب ٣/٣١٦، ٣٤٢ والتكملة ص ٢٣٢، والخصائص ٩/١ وشرح الشافية ٢/٣٤٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٢٥٥، ٣٠٨ و٣/٢١١، ٥٩٧، والمقتضب ٢/٢٣٣، وشرح الملوكي ص ١٢٨، والمتع ١/٢٣٢-٢٣٥.

التعدي واللزوم :

تحدث الشارح عن التعدي واللزوم ، وبيان ما يعدى به الفعل ، وهذا ما أورده علماء العربية قبله إلا أن من أبرز ما ذكره ما يشذ عن القاعدة العامة في هذه الظاهرة ، فقال : « من النواذر : فعلت الشيء متعدياً فأفعل لازماً ، ومثله : كبيت فأكب ، وشنقت البعير فأشنت ، ونزفت البئر فأنزفت ، ونسلت الوبر فأنسل وقشعت الريح الغيم فأقشع »^(١) .

فالأصل في همزة أفعل أن تكون للتعدي - تعدي الفعل اللازم - هذا هو المشهور والغالب في معنى أفعل . قال سيبويه : « هذا باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى » . تقول : دخل وخرج وجلس ، فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى شيء من هذا قلت : أخرجه وأدخله وأجلسه »^(٢) .

وكذلك أكد الرضي هذا فقال : « فاعلم أن المعنى الغالب في « أفعل » تعدي ما كان ثلاثياً ، وهي أن يجعل ما كان فاعلاً لل لازم مفعولاً لمعنى الجعل فاعلاً لأصل الحدث على ما كان . فمعنى : « أذهبت زيداً » جعلت زيداً ذاهباً فـ « زيد » مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة فاعل للذهاب ، كما كان في ذهب زيد . فإن كان الفعل الثلاثي غير متعد صار بالهمزة متعدياً إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة ، أي : الجعل والتصيير ، كأذهبته . . . »^(٣) .

ونخلص من هذه المسألة إلى أن الهمزة في « أفعل » لتعدي الفعل لا للزومه وأن هذا المعنى هو أغلب معانيها ، فإن ورد خلاف ذلك ، فهذا يندرج تحت باب الغرائب والشواذ ، وهذا ما أشار إليه الشارح في نصه السابق ؛ لأنه جاء على غير المعتاد والمألوف في اللغة ، إذ إن الأصل في أفعل التعدي لا اللزوم . وقد أفرد

(١) ص ٣٣٦ .

(٢) الكتاب ٥٥ / ٤ .

(٣) شرح الشافيه ٨٦ / ١ .

ابن جنّي باباً لهذه الظاهرة وغيرها وسمه بـ (باب في نقض العادة) ذكر فيه بعض ما شذّ وندر عن هذا المألوف فقال : « . . . غير أن ضرباً من اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مُخالفة، فتجد « فَعَلَ » فيها متعدّياً وأفعِل غير متعدّد وذلك قولهم : أجفل الظليم وجفلته الرّيح وأشلق البعير : إذا رفع رأسه، وشنّقتَه، وأنزف البئر : إذا ذهب ماؤها، ونزفتها، وأقشع الغيمُ وقشعته الرّيح، وأنسل ريش الطائر، ونسلته . . . » (١) .

وقد عرض لهذا الرأي الزمخشري عند تفسيره لقوله تعالى : « أَقْمَنُ يَمْشِي مُكِبّاً عَلَى وَجْهِهِ » (٢) فقال : « يجعل أكبّ مطاوع كَبّه، يقال : كببته فأكب من الغرائب والشواذ، ونحوه : قشعت الرّيح السحاب فأقشع وما هو كذلك، ولا شيء من بناء أفعِل مطاوعاً، ولا يتقن نحو هذا إلاّ حملة كتاب سيبويه، وإنّما أكبّ من باب أنفض وألأم، ومعناه : دخل في الكبّ وصار ذاكب، وكذلك أقشع السحاب : دخل في القشع، ومطاوع كبّ وقشع انكبّ وانقشع » (٣) .

كما بيّن الشارح حروف التعدية وما يعدّي به فقال : « الفعل اللازم إذا أردت أن تعديه فإنّما يعدّي بالهمزة أو بالتشديد أو بحرف الجر، وإنّما يدخل في الفعل الواحد وجهان أو ثلاثة، وربما يختص به وجه واحد . . . » (٤) .
وهذا القول اتفق عليه النحاة وضمنوه مؤلفاتهم (٥) .

(١) الخصائص ٢/ ٢١٥ .

(٢) الملك (٣٢) .

(٣) الكشف ٤/ ١٣٩ .

(٤) ص ٢٣٧- ٢٣٨ .

(٥) ينظر المفصل ص ٢٥٧، وارتشاف الضرب ٣/ ٤٩- ٥٥ .

الإعلال والإبدال

تحدث اللغويون والنحاة عن هاتين الظاهرتين ضمن مؤلفاتهم ، وخصَّ الصرفيون بالحديث القياسيَّ منهما ، وأفردوا لهما جزءاً كبيراً من مؤلفاتهم ؛ لكونهما من المباحث المتعلقة ببنية الكلمة ، فدرسوها دراسة دقيقة ، مُبَيِّنِينَ كُلَّ ما اعترى بنية الكلمة من هذه الظواهر ، بل صنف بعض علماء العربية مصنفات مستقلة في الإبدال كابن السكيت^(١) وأبي الطيب^(٢) وغيرهما .

ولست في هذا الموطن بصدد الاستقصاء عما قيل في هاتين الظاهرتين ، وإنما سأعرض لهما من خلال جهود الشارح ، وبيان منهجه فيهما ، مع الإشارة إلى أقوال بعض علماء العربية فيما نعرض له .

أولاً : الإعلال بالقلب :

تحدث المؤلف عن هذا النوع من الإعلال فيما يزيد عن خمسة وعشرين بناءً ، يبين فيها أصول هذه الأبنية وما حدث فيها من قلب ، ولولا خشية الإطالة لأتيت عليها جميعاً ، فأكتفي بإيراد أمثلة منها ، وألحق فهرساً خاصاً ببقية الأبنية في نهاية الكتاب .

قلب الواو ألفاً

تحدث الشارح في أكثر من موضع عن هذا القلب ، وتما ورد قوله عند شرحه لكلمة (مياه) : « . . . لأنَّ الماء كان في الأصل : مَوْهً فَقُلِبَتْ الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها ، والدليل على قلبها أنك إذا صَغَرْتَهُ قلت : مَوْيَهً . . »^(٣) .

(١) الإبدال بتحقيق د/ حسين محمد شرف ، ومراجعة الأستاذ/ علي نجدي ناصف ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

(٢) الإبدال بتحقيق وشرح/ عز الدين التنوخي ، مطبوعات المجمع العلمي - دمشق ط ١ ، ١٩٧٩ م - ١٩٦٩ م .

(٣) ص ٦٠٩ .

وقد عرض جُلُّ علماء اللغة لبيان أصل هذه الكلمة وما اعتراها من علة صرفية^(١).

قلب الواو ياءً :

قال الشارح عند بيانه لكلمة (رِيَّان) : « كان في الأصل : رَوِيَّان فَقُلِبَت الواو ياء ، وأدغمت الياء في [الياء التي] هي لام الفعل »^(٢).

ومن ذلك أيضاً قوله : « وَحَلِي يَأُوهَا مُتَقَلِّبة عن الواو ، وإنما صارت كذلك لانكسار ما قبلها كقولهم : شَهِي فِي الشَّهْوَةِ ، ومثل قولهم : حَلَا وَحَلِي عَلا فِي الدَّرَجِ وَعَلِي فِي الْمَكَارِمِ »^(٣).

قلب الياء ألفاً :

يقول المؤلف عند بيانه اسم الفاعل والمفعول من (خير) : « والفاعل مُخْتَارٌ والمفعول ، بلفظ واحد ؛ إلا أن الفاعل كان في الأصل : مُخْتَيِّرٌ والمفعول مُخْتَيَّرٌ فانقلبت الياء فيهما ألفاً لانفتاح ما قبلها ... »^(٤).

وما ذهب إليه الشارح هو ما نجده عند المبرد^(٥) وغيره من علماء اللغة ؛ لأن الياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها تقلب ألفاً حيث تناسب.

كما عرض الشارح لأسيان وغديان^(٦) وذكر أن أصل الياء فيهما واو.

ثانياً : إعلال بالقلب والنقل :

قال الشارح أثناء شرحه لكلمة (مقامة) : « وهي مُفْعَلَةٌ من أقام ، كان في الأصل : مُقْوَمَةٌ ، فسكنت الواو ونقلت حركتها إلى ما قبلها ، فانقلبت ألفاً ؛ لانفتاح ما قبلها ... »^(٧).

(١) ينظر على سبيل المثال المنصف ١٤٩/٢ ، ١٥٠ والمتع في التصريف ٣٤٨/١ .

(٢) ص ٣٥٦ ، وانظر : المفصل ص ٣٨١ .

(٣) ص ١٤١ .

(٤) ص ٦-٧ .

(٥) المقتضب ١٠٥/١ ، وانظر : المتع ٤٧٣/٢ .

(٦) ينظر : ص ٣١٢ .

(٧) ص ٥٢٩ .

ثالثاً : إعلال بالحذف :

أورد الشارح هذا النوع من الإعلال، وإن كان ليس كثيراً، من ذلك قوله :
« والدِّمُّ اسمٌ محذوفٌ ذهبَ لامه، واختلفوا في الذهاب منه، فقال بعضهم ياء
وقال آخرون : واو؛ لأنه يقال في الثنية : دميان ودموان . . . »^(١).

وحذف الياء أو الواو من أصل الكلمة قاعدة مطَّردة ذكرها جُلُّ العلماء^(٢).
وكذلك قوله : « وجمع الشَّفة شَفَاهُ ؛ لأنَّ الأصل شَفَهَةٌ فحذفوا الهاء
تخفيفاً، وإذا صغَّروا أو صرفوا أو جمعوها رَدَّوا الهاء . . . »^(٣).

وقوله : « . . . وأقلت كان في الأصل أَقِيلْتُ، ويدلك على أنَّه من ذوات
الياء قولهم : تقايل الرجلان . . . »^(٤).

فحذف الياء، لالتقاء الساكنين وقد عرض اللغويون والنحاة لهذا المثال وما
شاكله^(٥).

(١) ص ٥٧١ .

(٢) الكتاب لسيبويه ٣/٣٩٧، والمنصف ٢/١٤٨، والإنصاف ١/٣٥٧ .

(٣) ص ٣٩٩ . وتنظر المسألة في الممتع في التصريف ٢/٦٢٤ .

(٤) ص ١٩٠ .

(٥) ينظر شرح المفصل ١٠/٦٧-٧٨، والمنصف ١/٢٦٧ .

الإبدال :

بيّنت فيما سبق اعتناء اللغويين بهذه الظاهرة وتنبّههم لها في وقت مبكر وأشرت إلى مصنفاتهم فيها.

كما عرض بعض اللغويين المحدثين لهذه الظاهرة فكشفوا لنا الأحرف التي اعتراها الإبدال موضحين أسبابه.

وما يعنينا في هذا الموضع بيان جهود مؤلف هذا الشرح في هذه الظاهرة وما أورده من أقوال عنها.

عرض الشارح كغيره من اللغويين لبعض الكلمات التي اعتراها إبدال وقد قاربت أربعين بناءً، ولم يذكر من النصوص النظرية الخاصة بهذه الظاهرة سوى قوله: «... كل صاد بعدها قاف أو طاء أو غين أو دال فإن لغات العرب تختلف فيها، منهم من يقول: بالزاء نحو: الصقر والسَّقر والزَّقر والصراط والسرّاط والزراط وتقول: أصدق، ومنهم من يقول: أزّدق»^(١).

وقد أورد في ثنايا هذا الكتاب الإبدال بين الهمزة والعين، والهمزة والهاء والتاء والذال، والحاء والهاء، والزاي والسين، وغيرها من الحروف، أكتفي في هذا الموضع بذكر نماذج مما بيّنه المؤلف، وألحق فهرساً خاصاً لبقية المفردات التي تدرج تحت هذه الظاهرة.

فمما ورد قول الشارح في إبدال الهمزة عيناً: «... فمن قال: حنة جعله من باب سنة من وسن، وقد جاء هذا الحرف ببدل قالوا: عَهَنَة فأبدلوا الهمزة عيناً والحاء هاء فجمع فيه بين بدلين»^(٢).

والهمزة والحاء والعين من حروف الخلق، ولعلّ هذا ممّا يُسوّغ الإبدال بينها؛

لتقارب المخرج.

(١) ص ٦٩٣.

(٢) ص ٤٤٨.

وعرض الشارح لإبدال التاء من الواو، والتاء تبدل « من ستة أحرف وهي الواو، والياء، والسين والصاد، والطاء، والدال »^(١).

ومن بين ما أورده الشارح قوله: « تراث وتُخَمّه وتُضع، وأصلها الواو؛ لأنها من ورث والوخامة والوضع »^(٢) وقال في موضع آخر: «... والتاء أصلها فيها واو كان وَخَمَةً، إلا أن الواو يُسْتَقَلُّ عليها الضمّ فربما قلبت همزة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ﴾^(٣) من الوقت... وربما قلبوها تاء كقولهم: تراث وتضع وتُكلان وكلها في الأصل واو... »^(٤). وقد عرض اللغويون لهذه المسألة^(٥) وغيرها من مسائل الإبدال.

وكذلك الشأن بالنسبة للهاء، وإبدالها من الهمزة، وقد كثر هذا في كلام العرب فالهاء تبدل « من خمسة أحرف، وهي: الهمزة، والألف، والياء، والواو، والتاء »^(٦).

ومن بين ما عرض له الشارح من هذه الكلمات قوله: « وللعرب طريقة في تبديل الهمزة هاء كقولهم: إِيَّاكَ وَهِيَّاكَ. قال الفراء: سمعت بعض الطائيين يقول: « هريد فعل كذا » يعني: أريد قال: وسمعت آخر يقول: هُولُوك يعني: أولئك »^(٧).

وكذلك إبدال الكاف من القاف، وهذا مما ورد في كلام العرب؛ قال الشارح عن أبي زيد: « قَرِيشاء وكَرِيشاء صفة البُسُر، والأصل القاف، والكاف بدل منها »^(٨).

(١) المتع في التصريف ١/٣٨٣، ٣٨٤.

(٢) ص ٣٣٢.

(٣) المرسلات (١١).

(٤) ص ٥١٥، وانظر المفصل ص ٣٦٨.

(٥) الكتاب ٤/٢٣٩، والمنصف ١/٢٢٦.

(٦) المتع في التصريف ص ٣٩٧.

(٧) ص ٧٨، ٧٩، ٣٣٤، وينظر المفصل ص ٣٦٩.

(٨) ص ٦٤٠، وينظر الإبدال لأبي الطيب ٢/٣٥٤، والمفصل ص ٣٦٩.

جموع التكسير وعناية الشارح بها :

ينقسم الجمع إلى قسمين رئيسين : قلة وكثرة . وجمع^(١) القلّة - كما يتضح من مدلول الكلمة - وُضع للجمع القليل ولا يأتي إلا إذا أريد القلة، وحدّد له العلماء الأوزان التي يأتي عليها . يقول ابن مالك :

أَفْعَلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فَعَلَةٌ ثُمَّتْ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قَلَّةٌ

فهي أربعة كما هو واضح من البيت السابق .

أما جموع الكثرة فَسُمِّيت بذلك لدلالاتها على الشيء الكثير، وقد حدّدتها العلماء بأوزان مُعَيَّنة ، وفصّلوا القول فيها، ويبلغ عدد هذه الأوزان « على الصحيح ثلاثة وعشرين وزناً ، منها ستة عشر لغير منتهى الجمع »^(٢) .

اعتنى المؤلف أثناء شرحه للمواد اللغوية بجمعها، وبيان نوع هذا الجمع والأوجه الجائزه فيه ، مع بيان ما هو قياسي منه أو سماعي، معتل أو صحيح وما كان أصله مصدراً أو صفة . كما كان ينبه على نواذر الجمع وغرائبها، وبعض صيغ الجموع القياسية المطردة، وما لحقه إعلال منها بالقلب أو غيره، موضحاً في أغلب المواضع رأيه، ومورداً آراء العلماء فيما يتناوله، مُغَلِّباً جانب السماع . ويمكن عرض ما أورده على النحو التالي :

أولاً : جمع القلّة :

سبق أن بينا الأوزان التي وضعها اللغويون القدماء لهذا النوع من الجموع فما كان من كلمات العربية على مثالها أدرج ضمن هذا النوع . ومن بين ما أورده الشارح من أمثلة - وهي جدّ كثيرة - قوله : « . . وجمع الأنف في أدنى العدد أنف . . »^(٣) .

(١) شرح الشافيه ٩٢/٢ .

(٢) تصريف الأسماء للطنطاوي ص ٢٠٤ .

(٣) ص ٣٦٨ .

وقال : « وألفٌ تُجمع أَلَفًا في العدد اليسير »^(١) ومعلوم أن هذا الجمع على زنة أفعال وهو أحد أوزان جمع القلّة .

وقال : « اعلم أن قوله :^(٢) أَجْدٍ وَأَظْبٍ وَأَجْرٌ كُلُّهَا على أَفْعُلٍ . . »^(٣) . وقد جاء في جمعها : ظباء وجراء^(٤) .

وقوله : « وأفعلة جمع فعال قياس مطرّد كقولهم : حمار وأحمرة وردداء وأردية »^(٥) .

وهذا ما ذكره أرباب اللغة كالرضي^(٦) وغيره من العلماء ، ويقول : « وجمع الدرّع في القليل : أدُرُعٌ وأدُرَاعٌ . . »^(٧) وأفْعُلٌ وأفعال من أبنية هذا الجمع كما سبق .

ثانياً : جمع الكثرة :

عرض الشارح للعديد من الأبنية التي تدخل ضمن هذا الجمع ، ومن ذلك قوله إن جمع الكثرة من (الجلي) الجداء^(٨) ، وفعال من أبنية الجموع ، على خلاف فُعال بضم الفاء الذي يَعدُّ من أبنية المصادر ، وما جاء عليه من أبنية الجموع يعدّ نادراً^(٩) .

وقُوعُول من أبنية جموع الكثرة وقد أورد الشارح عليه كلمة أنوف جمع أنف^(١٠) .

(١) ص ٣٣٧ .

(٢) أي ثعلب .

(٣) ص ٣٨٠ ، وانظر الكتاب لسيبويه ٥٧٥ / ٣ .

(٤) المصدر السابق ٥٧٥ / ٣ ، والمقرب ص ٤٦٥ .

(٥) ص ٢٦٦ .

(٦) شرح الشافية ١٢٥ / ٢ .

(٧) ص ٦٦٧ .

(٨) ص ٣٧٨ .

(٩) ينظر تصريف الأسماء ص ٢١٩ .

(١٠) ينظر ٣٦٨ .

وأنف على زنة فَعَلَ وما كان مفردة من الثلاثي مفتوح الفاء ساكن العين
وليست عينه واواً جُمع على فُعُول^(١).

كما جاء في هذا الشرح قول مؤلفه : « ويُجمَع الشَّابُّ شُبَّاناً على المصدر
وفاعل وفُعْلان في الجمع يوجد، نحو: رَاكِبٌ وَرُكْبَانٌ وفارس وفَرَسَانٌ »^(٢) وهذا
جمع قياسي كما ذكر الشارح؛ لأنه على فاعل وشذَّ منه ما كان على فاعلة.
وقوله: « أَفْعَلٌ إذا كان اسماً ولم يكن نعتاً جمع على أَفَاعِلٍ كقولهم: أَبْطَحَ
وَأَبَاطَحَ وَأَفْكَلَ وَأَفَاكِلَ وأبرص وأَبْرَصٌ جُمع هكذا؛ لأنه اسم وإن كان في
الأصل نعتاً »^(٣).

وَأَفَاعِلٌ ضمن الجموع التي تنطوي تحت مسمى (شبه فعالل) كمفاعِل
وفياعل ولاشك أن هذا من بين جموع الكثرة.

كما عرض الشارح لبصيرة فذكر أن جَمْعَهَا بصائر^(٤) وفعيلة تجمع على فعائل
« ويتقاس في كلِّ رباعي مؤنث بمدة قبل آخره، سواء أكان مفتوح الفاء أم لا ومدته
ألفاً أم لا وخُتِمَ بالتاء أم لا »^(٥).

وقال الشارح أيضاً: «... والقُرَى جمع قرية، وهو على غير قياس... قال
الخليل في بعض لغات اليمن قرية بالكسر، وعلى هذا بُني جَمْعُهَا، كقولهم كُسُوَّةٌ
وكُسَاً و[رشوة] ورُشْأً. وقيل إن كُسُوَّةً جمعها كُسا، وكُسُوَّةً جمعها كُسا
وكذلك الرُّشَا جمع رشوة، والرُّشُوَّةُ جمعها رُشْأً »^(٦).

(١) ينظر: تصريف الأسماء ص ٢٢٠.

(٢) ص ٣١٨.

(٣) ص ٥٥٢.

(٤) ص ٣٧٩.

(٥) تصريف الأسماء ص ٢٢٥.

(٦) ص ٣١٤، وتنظر المسألة في شرح الشافية ١٠٣/٢، ودقائق التصريف ص ٣٠٣.

ثالثاً : اسم الجمع :

وتحدث عن اسم الجمع ، وإن لم يُشِرْ إلى هذه التسمية وذلك منه محمولٌ على التجوز . ومن بين ما ورد قوله : « وَفَعَلَ فِي النَعُوتِ يَقْلٌ ، قالوا : قومِ عَدَى للغرباء ، ولا واحد له من لفظه ، قال الشيخ أبو علي ، وأنشدنا ابن مهدي :
إِذَا كُنْتُ فِي قَوْمِ عَدَى لَسْتُ مِنْهُمْ فَكُلُّ مَا عُلِفَتْ مِنْ خَبِيثٍ وَطَيْبٍ
..... » (١) .

ونفى أن يكون الأعداء جمع عدوٍّ وإنَّما جمعُ عدى لأن عدواً على زنة فَعُولٍ « وَفَعُولٌ لَا تَجْمَعُ عَلَى أَفْعَالٍ .. » (٢) فالأعداء جمعٌ لعدى .
وقد عرض علماء العربية لهذا ، وفصلوا القول فيه ، فيقول ابن السكيت « ولم يأت فعل في منعوت إلا حرف واحد ، يقال : هؤلاء قومِ عَدَى ، (٣) وزاد غيره (٤) ألفاظاً من بينها : سَوَى وَرَوَى وَرَضَى ، وقد عرض لها الشارح .
وقوله : « وَأَمَّا الصَّحْبُ فَجَمْعُ صَاحِبٍ ، كما تقول : رَاكِبٌ وَرَكْبٌ وَشَارِبٌ وَشَرْبٌ .. » (٥) .

وقد وضح علماء العربية القدماء هذا ولم يقولوا اسم جمع ، أما المشهور عن علماء الصرف فهو اسم جمع ، وإن وجد له مفردٌ من لفظه إلا أنه يخالف أوزان الجمع ، وقد عرض سيبويه لهذا ووسمه بـ « باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده » (٦) أي لم يلتفت إلى مفرده في جمعه ، فكأنه بمنزلة قومٍ ونَقَرٍ وَرَهْطٍ .

(١) ص ٣٥٥ .

(٢) ص ٦٥٣ .

(٣) إصلاح المنطق ص ٩٩ .

(٤) ينظر المقصور والممدود للقالبي ص ١٥٢ فما بعدها .

(٥) ص ٦٣٨ .

(٦) الكتاب ٣ / ٦٢٤ .

ومن ذلك قوله: « وفُعَال في الجمع قليل: قالوا: ظُئِرٌ وَطُؤَارٌ وعِرْقٌ وعِرَاقٌ، وشاةٌ رَبِيٌّ وغنمٌ رَبَابٌ، وغلَامٌ تَوَامٌ والجمعُ تَوَامٌ... »^(١).

والمعروف في الجمع أنه يأتي على فعال بكسر الفاء، أما فُعال بضمها فهو بناء من أبنية المصادر، ومن أجل هذا كانت تُدرة ما جُمع على هذا البناء عن جموع التكسير.

رابعا: جمع الجمع:

تحدث الشارح في مواضع من هذا الشرح عن هذا الضرب، كما عرض له غيره من أهل اللغة، ومن ذلك قوله: « والخُنُفُساءُ تُجمعُ خُنُفساواتٌ، والخُنَافِسُ جمعها، وقد تُجمع الخُنُفُسةُ على خُنُفسٍ... »^(٢).

كما قال في جمع الظفر: « ويُجمع أظفاراً، والأظاير جمع الجمع، كما تقول: قَوْلٌ وأقوالٌ وأقاويلٌ. ويقال: إن الأظاير جمع أظفورٍ وهو الظُّفْرُ بعينه... »^(٣).

وقد عرض لهذا كثير من العلماء، وأجمل أبو حيان خلافتهم وأقوالهم في هذه المسألة^(٤).

كما أن الجمع قد يثنى - كما يجمع - وقد بين الشارح هذا عند تفسيره لقوله تعالى: « هَذَا نَخْصَمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ »^(٥) حيث قال: « فإنه أراد - والله أعلم - فريقين وهذا كما تقول العرب: رأيت بموضع كذا جِمالين وغنمين فيريدون جمالاً وغنماً »^(٦).

(١) ص ٥٩٩، وانظر: الكتاب ٦١٧/٣.

(٢) ص ٣٧٨.

(٣) ص ٧٠٥.

(٤) ارتشاف الضرب ٢١٨/١ فما بعدها.

(٥) الحج (١٩).

(٦) ص ٣٥٢.

وخصم هنا ليست جمعاً؛ وإنما هي اسم جمع، والذي جمع هنا هو اسم الجمع.

خامساً : نواذر الجمع :

عرض الشارح لنواذر الجموع وشواذها وكان منهجه - كما ذكرنا قبل - التعليل لذلك. ومن بين ما أورده قوله: «... الخليل والكسائي: هو النهر وقال الفراء: روي بالتسكين، والجمع يدل على أنه بالفتح، لأنه يُجمع أنهاراً، وأفعال لا يكون جمعاً لفعل إلا نادراً، والنادر لا يثبت إلا بالسمع يقال في جمعه نُهر...»^(١).

وقوله: «والدُّخان جمعه دَوَاخِنٌ وهذا جمع غريب، ومثله عُثان وعَوَاثِن للغبار»^(٢).

وهذا ممّا جاء على فُعَالٍ ويجمع على فواعل. ورد في شرح الشافيه قول المصنف: «وجاء في فُعَالٍ فواعل شاذاً، كدواخن وعواثن في دُخان وعُثان بمعناه وليس لهما ثالث»^(٣).

وكذلك قوله: «وجمع الأنف في أدنى العدد: أنف، وفي الكثير أنوف ورُبماً قالوا: أناف وهو نادر»^(٤).

وعند شرحه لمادة (رحي) قال: «وجمعها أرحاء ولا تقل أرحية، فإنه خطأ؛ لأن أفعلة لا تكون إلا مع الممدود، نحو: غطاء وأعطية، وعطاء وأعطية فأما قول الشاعر:

وليلة من جمادى ذات أندية لا يبصر الكلب من ظلماتها الطُّنبِ
فهو شاذٌّ؛ لأنه جمع ما كان ممدوداً»^(٥).

(١) ص ٣٨٧.

(٢) ص ٥٧٤.

(٣) ١٢٩/٢.

(٤) ص ٣٦٨.

(٥) ص ٣٦٥.

ووجه الشذوذ هو جمع ندى على أندية؛ لأن هذا الوزن خاص بالممدود لا المقصور «ومن الناس من قال: الأندية جمع نداء - بكسر النون - وهو جمع ندى فيكون أندية جمع الجمع، وحيثُ يكون قياساً»^(١).

وقال أيضاً: «... والرَّهْنُ يُجَمَّعُ رَهُونًا وَرَهَانًا وَرَهْنًا. وقال بعضهم: رَهْنٌ وَرَهْنٌ مثل سَقْفٍ وَسُقْفٍ، ورجلٌ نَطٌّ وَقَوْمٌ نَطٌّ وَجَوْنٌ وَجُونٌ وَوَرْدٌ، وَخَوْدٌ وَخَوْدٌ، وَأُذُنٌ حَشْرٌ وَأُذَانٌ حُشْرٌ، وهذه من نواذر الجمع»^(٢).

وهذا ما نقل عن سيبويه^(٣) مع أنه لم يُصرِّح بندرتها، إلا أن الأخفش أورد عن أبي عمرو قوله: إنها قبيحة «لأن فَعْلًا» لا يجمع على فُعْلٍ إلا قليلاً شاذاً»^(٤) بيد أن الذي يظهر لي من كلام الأخفش أنه لا يحكم بالنندرة أو الشذوذ في هذا الجمع وأمثاله حيث يقول: «وقد جمعوا «فَعْلًا على «فُعْلٍ» فقالوا: نَطٌّ وَنُطٌّ وَجَوْنٌ وَجُونٌ وَوَرْدٌ وَوَرْدٌ» ثم قال: «كل جماعة على «فُعْلٍ» فإنه يقال فيه «فُعْلٍ»»^(٥).

إعلال الجمع :

أعني بهذا العنوان ما أورده المؤلف من المجموع التي لحقها إعلال بالقلب أو غيره، مبيناً الأصل وما اعتراه من علة.

ومن ذلك قوله في جمع ثدي: «... وَجَمَعُهُ ثُدَيٌّ على فُعُول، وكان في الأصل: ثُدُوي؛ إلا أن الواو إذا سكنت وجاورت الياء انقلبت ياءً فَأُدْغِمَتْ فِي

(١) شرح الشافية (الهامش) ٣٣٠ / ٢ .

(٢) ص ٩٣، وينظر ص ٣٨٣، ٤٦٢ . وشرح الشافية ١١٧ / ٢، ١١٨ . والنَّطُّ : القليل شعر اللحية .

(٣) الكتاب ٦٢٧ / ٣ - ٦٢٨ .

(٤) معاني القرآن ١ / ١٩٠ .

(٥) السابق ١ / ١٩١ .

الياء، ففعلوا ذلك، فصار: تُدْيُ وكسروا الدال لیسهل اللفظ بالياء. وربما جمعوا: أئداء وذلك قليل»^(١) وجمع فَعْل على فُعُول قاعدة مطردة^(٢).

وكذلك في جمع الجرؤ والجدِي والطَّبِي قال: «اعلم أن قوله أجد وأظب وأجر كُلُّها على أَفْعُل، وكان الأصل: أَجْدِي وأَظْبِي وأَجْرُو فسكنت أواخرها لا اعتلالها فأشبه الفعل، فكسر ما قبل أواخرها؛ لثلاث تشبه الفعل، هذا إذا كان الحرف المعتل في موضع الإعراب، وتحرك ما قبلها، فإذا لم يكن في موضع الإعراب، أو سكن ما قبلها، صحَّت»^(٣).

وقوله: «... قوم قِيَامٌ وصِيَامٌ جمع قائم وصائم، ولا يجوز فيهما الواو وإنما كانت طوال بالواو أولى؛ لأنك تقول: طَوِيل فتصح الواو فيه، فلما صحَّت في الواحد صَحَّحتُها في الجمع كذلك. وقلت: قائم اعتلَّت الواو فيه فانقلبت ياءً فكذلك في الجمع»^(٤).

وقد علَّل ابن جني هذا القلب تعليلاً جيداً حيث يقول: «اعلم أن القلب إنما وجب في سياط ونحوه، لأشياء تَجَمَّعت لا لشيء واحد منها: سكن الواو في الواحد، والحرف الساكنُ ضعيفٌ يقبل العلة، ومنها: انكسار السين في سياط ومنها: أن الكلمة جمع، والجمع أثقل من الواحد، فلما تجمَّعت هذه الأشياء المُستثقلة كُلُّها هربوا من الواو إلى الياء؛ ويدلُّك على أن مجموع هذه الأشياء هو الذي أوجب القلب، لا الواحد منها منفرداً. قولهم: في جمع طويل طوال والكلمة جمع وبعد الواو منها ألف، وقبلها كسرة، والواو مع ذلك صحيحة؛ لأنها كانت في الواحد قَوِيَّةً بالحركة، فثبتت في الجمع»^(٥).

(١) ص ٣٧٠.

(٢) ينظر شرح الشافية ٩٠/٢.

(٣) ص ٣٨٠.

(٤) ص ٣٤١.

(٥) المنصف ٣٤٢/١، وانظر: المتع في التصريف ٤٩٥/٢.

وما مثَّل به في الجموع ما هو إلا غيَض من فيض ممَّا احتوى عليه هذا الكتاب من أبنية الجموع، وقد توسع الشارح في بعضها واقتصر في بعض، بحكم المادة اللغوية المشروحة.

والملاحظ على منهجه في هذا الموضوع وغيره تغليبُه للسمع في أكثر المواطن حتى لو كان الجمع قياسياً مُعللاً لذلك. يدلُّ على هذا قوله: « وجمع الجزور جُزُر، ولو قُلْتُ: جَزَائِرُ كان قياساً كما تقول: عَجُوزٌ وَعَجَائِزُ، إلاَّ أنَّه لم يُسمع ولعلَّهم امتنعوا من هذا الجمع لئلا يلتبس بجمع جزيرة »^(١).

النَّسَب :

تحدث الشارح عن بعض مسائل النسب من خلال تفسيره لمواد الفصح ومن أبرز ما ذكره كيفية النسبة إلى الجمع والمفرد فقال: « ثوب معافريّ منسوب إلى حيّ . . . وإنما جازت النسبة إلى معافر وهي لفظ الجمع ؛ لأنَّه صار اسماً للواحد وليس هو بمعنى الواحد ؛ لأنَّك إذا أردت النسبة إلى الجمع نسبت إلى الواحد منه كقولك : رجل مسجديّ وفرضيّ إذا نسبته إلى المساجد والفرائض . وهو أبو سعيد المقبريّ منسوب إلى المقابر ، ولكن هذا الحرف جعل اسماً للواحد ، فلهذا نسبت إليه على لفظه . . . ومنه كلابيّ وعباديّ وأبناويّ . . »^(٢).

وما ذكره الشارح هو القاعدة المطَّردة في النسب إلى الجمع أنه يردُّ إلى المفرد ما لم يكن علماً ، فإن كان علماً نُسب إليه على لفظه ذلك ؛ لعدم إفادته معنى الجمع ، ولأن الأعلام لا يغير فيها^(٣).

كما عرض لما جاء من هذا الباب على غير قياس كرجل يمان وشَّام وتَّهام فقال: « هذه كُلُّها جاءت على غير قياس ، والنسبة كثيراً ما تحيى على غير قياس . وقالوا في يمان : يمنيّ ويَمان ؛ كأنَّ الألف عوض من إحدى ياءي النسبة ، وربما

(١) ص ٤١٤ .

(٢) ص ٣٧٦ .

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٣٧٨ - ٣٨٠ ، والمقتضب ٣/ ١٥٠ ، وشرح الشافية ٢/ ٧٧ - ٨٠ .

قالوا : يمانى ، وهذا بعيد في القياس ؛ لأنه جمع بين العوض والمعوّض . . . وشامٍ منسوب إلى الشّام ، وشام بلا همز ، وشام بمدة وهمزة . . . وتهام القياس فيه كسر التّاء ، وربما قالوا : تهاميّ بالتشديد . . .» (١) .

وقد أشبع الحديث عن هذه المسألة الرضي فتحدث عن المقيس في النسبة وما جاء على غير قياس منها (٢) .

كما بين الفرق بين النسبة إلى بني آدم وإلى غيرهم ، فيقول : « ونسبوا إلى العالية فقالوا : علّوي ، وربما ميّزوا بين نسبة ابن آدم وغيرهم ، كقولهم : رجل مدنيّ وحمار مديني ، وثوب حاريّ ورجل حيري منسوب إلى الحيرة . . .» (٣) .

الدراسات الإحصائية :

بيّن الشارح أثناء تفسيره لمفردات الفصح لغات العرب ونسبتها إلى قائلها وقد سبق بيان هذا في منهجه ، ولم يقتصر على ذلك بل كان يُشير لما كان من كلام العرب وما خرج عنه موضحاً الصيغ غير الموجودة في العربية ، أو حصر الكلمات الواردة في اللّغة على هذا الوزن .

وسار على هذا النهج في بيان الأبنية وما شذّ عن قواعدها ، أو ندر ، أو كان قليلاً ، مُبيناً ذلك ، ومعلّلاً لما يذكره ، ومستشهداً عليه من فصح كلام العرب . ومما ورد في ثنايا هذا الشرح قوله : « قال سيبويه وأكثر علماء اللغة فعّلول لا يوجد في كلامهم إلا حرفٌ واحد قالوا : بنو صَعْفُوق لَحُول باليمامة ، وأنشدوا :
من آلِ صَعْفُوقٍ وأتباعٍ أُخَرُ

.» (٤) .

(١) ص ٦٨٠ .

(٢) شرح الشافعية ٢/ ٨٣ .

(٣) ص ٣٩٥ ، وينظر الكتاب ٣/ ٣٣٦ ، وشرح الشافعية ٢/ ٨١ ، وشرح المفصل ٦/ ١٠ .

(٤) ص ٣٩١ .

وقال في موضع آخر : « كل اسم على فَعْلُول ... فهو مضموم الأول إلا حرفاً واحداً قالوا : بنو صعفوق لخول من اليمامة ... »^(١) .

وقد بين اللغويون أصل هذا اللفظ ، والمراد به ، وكذلك فعل الشارح فذكروا أن هذا من الألفاظ الأعجمية المعربة بناء على مخالفته لأبنية كلام العرب^(٢) وذكر عند تفسيره لقول العامة : صَنَدُوقُ أن هذه اللغة خطأ : «لأن فَعْلُولاً ما جاء في كلامهم غير حرف واحد ، وإذا لم يجيء فَعْلُولاً ، لم يَجْزُ فَنَعُولُ ؛ لأن هذا فرع عليه»^(٣) .

وقال عند بيانه لوزن (طال) : و « وزان طال من الفعل فَعْلُ ، ذكره المازني ، ولا يوجد من بابه غيره »^(٤) .

قال عند تخطيطه لقول العامة في كلمة الصَوَّلُجَان : « بفتح اللام ، والعامة تكسرها وهو خطأ ؛ لأنه ما جاء في كلامهم على بناء فوعِل وفوعِلان ولا فيعل ... »^(٥) .

وقوله : « لا يقع في كلام العرب جيم مع صاد في كلمة واحدة إلا قولهم : صمجة للقنديل »^(٦) .

كما كان ينبئ على الدخيل حتى لو استعمل وشهر في العربية . فعند شرحه لكلمة قنديل قال : « وعندي أن هذه الكلمة دخيل في كلامهم ، إلا أنها مشهورة وشهرتها لا تمنع من كونها دخيلاً »^(٧) .

وكان يحصر أحياناً ما جاء من القليل على لغة من لغات العرب ، ذاكرًا الماضي والمستقبل كقوله : « لغة أهل المدينة حَضِرَ فإذا انتهوا إلى المستقبل ، قالوا

(١) ص ٥١٩ .

(٢) ينظر الخصائص ٣ / ٢١٥ ، والمغرب ص ٢٦٧ ، والمزهر ٢ / ٥٧ ، والإنصاف ٢ / ٧٩٩ .

(٣) ص ٦٩٣ .

(٤) ص ٣٣٨ - ٣٣٩ ، وانظر : المنصف ١ / ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٥) ص ٦٧٧ .

(٦) ص ٤٤١ .

(٧) ص ٤٦٧ .

يَحْضُرُ رَجَعُوا إِلَى الْأَصْلِ ، ومثله : « فَضِلْ يَفْضُلْ لَيْسَ لِهَما مِنَ الصَّحِيحِ
ثالث »^(١) .

وقد زاد العلماء على هذين البنائين كَنَعِمَ يَنْعَمُ ، وَقَنِطَ يَقْنُطُ ، وَرَكِنَ
يَرْكُنُ ، وَنَكَلَ يَنْكُلُ ، وَشَمَلَ يَشْمُلُ ، وغيرها^(٢)

وعند تفسيره للقراءة القرآنية (يَحْسِبُونَ)^(٣) قال : « وهذا أحد ما جاء على
فَعَلَ يَفْعَلُ ، بكسر العين من الماضي والمستقبل ، ومثله : نَعِمَ يَنْعَمُ ، وَيَيْسُ يَيْبَسُ ،
وهي أربعة أحرف ، ويجوز الفتح في كل واحد منهما »^(٤) .

وزاد غيره : يئس يئس ، وَقَدَرَ يَقْدُرُ ، وَفَضَلَ يَفْضُلُ ، وهذا مما شذَّ عن
القياس ؛ لأنَّ ما كان على فَعَلَ بكسر العين فإنَّ مضارعه يأتي على يَفْعَلُ بفتح
العين^(٥)

وكان يورد أبنية المصادر وأوزانها ، ذاكراً ما ندر ، فجاء مخالفاً لها ،
ومن ذلك قوله : « إفعال بناؤه للمصادر ، ولا يجيء الاسم لغير المصدر عليه
إلا نادراً »^(٦) .

وكذلك الشأن بالنسبة للجموع ف « أفعال بناء للجمع لا يوجد عليه إلا
جمعاً »^(٧) .

كما بيّن ما جاء على فَعَلَ من النعوت ، ووسمها بالقلّة ، فيقول : « الصفة
على فَعَلَ قليل جداً »^(٨) وقد عدّ منها بعض الألفاظ مثل : لحم زيم ، ومكان سوى

(١) ص ١٧٣ .

(٢) ينظر بغية الآمال ص ٧٧ ، ٧٨ .

(٣) الأعراف (٣٠) .

(٤) ص ٢٦٣ .

(٥) ينظر : الممتع ١ / ١٧٦ ، ١٧٧ ، وبغية الآمال ص ٧٧ ، وشرح الملوكي ص ٥٧ .

(٦) ص ٣٧٧ .

(٧) ص ٣٧٧ .

(٨) ٦٥٣ - ٦٥٤ .

والدين القيم، وغيرها. وقد عرض لهذا سيبويه^(١) وغيره من أئمة العربية، وبينوا ما جاء على هذا الوزن.

ونبه على ما ورد في كلام العرب، ولكنه قليل مع إنكار بعض علماء التفسير له، يتمثل هذا في قوله: «قل ما يجيء أفعل وافتعل بمعنى واحد وقد قطع أبو مسلم بن بحر... قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا يَأْتِلْ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ﴾^(٢) على أنه لا يجيء في كلام العرب أفعل وافتعل بمعنى واحد فصرف قوله: (ولا يأتل) لهذا الوجه عن أن يكون من الإيلاء وليس الأمر كما زعم؛ لأنه قد جاء أحرف، قالوا: أبكر وابتكر، وأضمر واضطمر، وأوعد واتعد بمعنى واحد، إلا أنه لا يقاس عليه؛ لأنه قليل في كلامهم^(٣).

كما أشار إلى نواذر التصريف، ومن بين ما ورد قوله: «وقد أوقرت الدابة إيقاراً، وهي موقرة قوله ﴿فَالْحَامِلَاتِ وَقرًا﴾^(٤) وهذا من نواذر التصريف لأن القياس أن يكون المصدر على فَعَل؛ لأن الفعل اللازم إذا كان على فَعَل يَفْعَل فقياس مصدره أن يكون بفتح العين، كَعَرَج يَعْرِجُ عَرَجاً، وَغَضِبَ غَضَباً، ولكن هذا الحرف شذ عن الباب، ومثله: حميت الشمس حمياً ولَبِث... لَبْثاً^(٥).

وقال أيضاً: «لا تحيء انفعل من أفعلت إلا النادر الذي لا يقاس عليه، وهو قولهم: أجلته فانجال وأدخلته فاندخل، ومنه قول الكميت:

وَلَا يَدِي فِي حَمِيَّتِ السَّكَنِ تَنْدَخِلُ

وهذا نادر، والمعروف قولهم: أغلقت الباب فانغلق^(٦)...

(١) ينظر الكتاب ٤ / ٢٤٤، والفاقق ١ / ١٣٠.

(٢) النور (٢٢).

(٣) ص ٢١٨.

(٤) الذاريات (٢).

(٥) ص ٤٨٨-٤٨٩.

(٦) ص ١٨٣.

وقد ذكر هذا كثير من أهل اللغة القدماء^(١) ، إلا أن الشارح بنسط في تفسيره ووضح .

ومما أورده مما جاء على قلة في النعوت كلمة (عدى) حيث قال : « قلة فعل في النعوت قالوا : قوم عدى للغرباء ولا واحد له من لفظه »^(٢) أي : أن (عدى) اسم جمع .

والأمثلة على دراسة المؤلف الإحصائية كثيرة ، فمنها نوع نص فيه على العدد كما سبق ، ونوع يبين فيه الأبنية القليلة وغيرها أكثر منها ، ونادرة وغيرها أشيع منها ، وألحقنا هذا النمط من الأبنية بناء على قول الشارح القله أو الندرة وكل ما أدرج تحت هذه الدراسة من باب الحصر ، فالنوع الأول حصر العدد ، والثاني حصر للأبنية في رأي المؤلف على الأقل ، وهذا الحصر تقريبي مرده إلى السماع الذي لا يقاس عليه ؛ لأنه لم يصل إلى الكثرة المعتبرة في القياس ، وقد نص الشارح في أكثر من موضع على أن « النادر لا يثبت إلا بالسماع »^(٣) وإن وافق أصلاً أو قياساً ؛ لأن « اللغة لا تؤخذ إلا سماعاً »^(٤) .

ولم يقيد هذا الحصر بالنادر أو القليل ، بل كان هذا منهجاً فيما يتناوله .

(١) ينظر أدب الكاتب ص ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، وشرح الملوكي ص ٨٧ ، ٧٧ .

(٢) ص ٣٥٥ ، ٦٥٣ .

(٣) ص ٣٨٧ .

(٤) ص ٣٧ .

تبادل الصيغ

التبادل بين الصيغ نبه عليه العلماء، ووضّحوا التقارض بينها، وقد عرض الشارح للعديد من الصيغ التي يقع بينها هذا التقارض، كمجيء المصدر على (فعل) بمعنى (فعليل)، أو بمعنى مفعول.

ومن بين ما ذكره قوله: «يوصف المفعول بالمصدر، فيقال: للمكتوب كتاب وكتابة، كما يقال: للمخلوق خلق، وللدرهم المضروب ضرب»^(١).

وقوله: «... وفعل بمعنى مفعول في كلامهم موجود، كقولهم: نقض للمنفوض، وخبط للورق المخبوط»^(٢).

وقال أيضاً: «وفعل بمعنى مفعول في كلامهم موجود. قالوا: للجلد مسك بمعنى: ممسك؛ لأنه يمسك ما اشتمل عليه من اللحم وغيره»^(٣).

(١) ص ٦.

(٢) ص ٥٤٧.

(٣) ص ٥٤٧، وللمزيد ينظر: ص ١٦٢، ٣١٥، ٣٥٤، ٤٣٧، ٥٠٠، ٥٢٨، ٥٦٥، ٥٩٤، ٦٠٧، ٦٢٩، ٦٨٧. وينظر هذا المبحث في تصريف الأسماء للطنطاوي ص ٩٢ فما بعدها.

المذكر والمؤنث

هذه الظاهرة رصدتها ودرسها علماء العربية دراسة كاملة واعية دقيقة فبينوا الألفاظ المؤنثة، وما اشترك فيها المؤنث والمذكر، كما وضّحوا علامات التأنيث والمؤنثات الحقيقية والسماعية، وما يكتسب التأنيث من غيره، فأتوا على كل ما يتعلق بهذه الظاهرة.

وقد صنّفوا فيها مؤلفات عديدة ومن أشملها كتاب المذكر والمؤنث للأنباري. ولست في هذا الموطن بصدد إحصاء كل ما كُتب عن المذكر والمؤنث أو ما قيل فيه، ولكن لبيان جهود هذا الشارح في هذا الباب النحوي.

تحدث المؤلف عن هذا المبحث من خلال ما أورده ثعلب، حيث أفرد أربعة أبواب لهذه الظاهرة، ولم يقصر الشارح حديثه على هذه الأبواب، بل كان يوضح كل ما يعرض له، مما يندرج تحت هذه الظاهرة، كأن يبيّن مثلاً الصيغ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث كصيغة فَعَّال^(١) ومفعال^(٢)، ومفعيل، أو استواء المذكر والمؤنث فيما كان معدولاً من صيغة إلى أخرى وهو وصف، كفعل إذا كان معدولاً عن مفعول، أو مُفْعَل، وهو نعت فإنه يستوي فيه المذكر والمؤنث كلحية دھين وشاة ذبيح^(٣)، أو بيان الألفاظ التي يشترك فيها المذكر والمؤنث^(٤) أو يختصّ بها أحدهما.

ومن أبرز المسائل التي عرض لها الشارح مما يندرج تحت هذا الباب بيانه لآراء البصريين والكوفيين فيما كان مؤنثاً بغير علامة تأنيث مما جاء على زنة اسم

(١) كامرأة جواد ورجل جواد ينظر ص ٤٩٧.

(٢) كامرأة معطار ورجل معطار وكذلك يقال مَعْطِير على مفعيل ينظر ص ٥٩٢، ٥٩٣.

(٣) ينظر ص ١٦١.

(٤) ص ٦٠٥.

الفاعل كامرأة طالق وطاهر وحائض وطامث حيث قال : « اعلم أن هذا الباب يَسْتَمِرُّ فيه القياس ، وذلك أن الهاء تدخل في المؤنث للفرق بينها وبين صفة المذكر فإذا أخلصت الصفة للمؤنث ولم يقع فيها شركة ، زال الالتباس ، واستغني عن العلامة ، فقلت بلا هاء ، كقولك : امرأة حائض وطالق ، ويجوز أن يقال بالهاء في مثله ، هذا قول الكوفيين ، قال الفراء : ويجوز وليس بحسن . . . وقال البصريون : إذا أردت النعت من طَلَّقْتَ قلت : طالقة بالهاء لا غير ، فإذا قلت طالق وحائض وحامل كان بمعنى النسبة ^(١) أي : ذات طلاق وذات حيض وذات حمل » ^(٢) وعقَّب على ذلك بقول الخليل في الفرق بين طالق و طالقة .

وقد أفرد الأنباري لهذه المسألة جزءاً من كتابه ^(٣) يبيِّن فيه الرأيين ووسم رأي الكوفيين بالفساد والبطلان ؛ لأوجه ثلاثة ذكرها بالتفصيل مستشهداً على ما أورده .

رأي الشارح في قولهم (مَلْحَفَةٌ جَدِيد)

يرى الشارح هنا أن فِعْلاً بتأويل مفعول أي أن جديداً في تأويل مجدود فيقول : « لم تدخل الهاء في جديد ، وإن كان وصفاً للمؤنث ؛ لأنه فعيل بتأويل مفعول ، واشتقاقه من الجد ، وهو القطع ، فجديد بمعنى مجدود قال الشاعر :

أبي حُبِّي سُلَيْمِي أَنْ يَبِيدَا فَأَصْبَحَ حَبْلُهَا خَلْقاً جَدِيدَا

والعامَّة تقول : « جديدة ، وهي لغة ذكرها سيبويه ، والأفصح أن يقال : جديد . . . » ^(٤) .

(١) أي : عُرِفَتْ بذلك .

(٢) ينظر ص ٣٨٨ .

(٣) الإنصاف ٢ / ٧٥٨ فما بعدها ، وينظر المذكر والمؤنث للأنباري ص ١٣٩ .

(٤) ينظر ص ٥٩٦ .

وهذه المسألة كسابقتها اختلف فيها البصريون والكوفيون والشارح يرى ما
رآه الكوفيون^(١) أمّا البصريون فيرون أنّ فعلاً بتأويل فاعلة.

كما عرض الشارح للعدول عن طريقة القياس وبناء التصريف ومما مثل به
على هذا العدول صيغة (فَعُول) كامرأة صبور وشكور فقال : « اعلم أنّ فعولاً إذا
كان بمعنى فاعل استوى فيه المذكر والمؤنث ، إلا قولهم : عَدُوَّةُ الله ، وحكى الفراء
أنّه سمع رضوعة الفصيل فهذان نادران ، وإنّما سوّى بين المذكر والمؤنث في
فَعُول ؛ لأنّه معدول عن طريقة القياس وبناء التصريف ، لأنّه يقال : شكرت فهي
شاكرة وصَبَّرت فهي صابرة ، فعدلت عن فاعلة إرادة المبالغة في الوصف . . »^(٢)
وما ذكره الشارح هنا هو ما عرض له علماء العربية كسيبويه والفراء
وغيرهم^(٣).

(١) وقد أورد رأي الكوفيين ابن السكيت ينظر إصلاح المنطق ص ٣٤٣ ، وشرح الفصيح لابن الجبان
ص ٢٨٠ .

(٢) ينظر ص ٥٩٢ .

(٣) ينظر الكتاب ١ / ١١٠ ، والمذكر والمؤنث للفراء ص ٦٣ ، والمزهر ٢ / ٢٤٣ .

المبحث الخامس: المسائل النحوية

١ - إضافة الشيء إلى صفته :

تحدث الشارح فيما تحدث عنه من مسائل مسألة إضافة الشيء إلى وصفه وهذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، وقد عرض لها الشارح في أكثر من موضع من هذا الشرح ، فيرى أن إضافة الشيء إلى صفته استعمال حسن ، وقد صرح بهذا حيث يقول : « الفلق : الصبح ، وقد أضيف الشيء إلى نعته وإلى نفسه : إذا كان أحدهما نعتاً أو يجري مجرى النعت من ذلك قولهم : جنة الخضراء والجنة هي الخضراء ، ومسجد الجامع والمسجد هو الجامع ، وصلاة الأولى والصلاة هي الأولى . ودار الآخرة والإضافة في كل هذه حسنة »^(١) .

وما صرح به الشارح هنا هو رأي الكوفيين ، وفي مقدمتهم الفراء الذي نراه يقول عند بيانه قوله تعالى ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾^(٢) : « أضيف الدار إلى الآخرة وهي الآخرة ، وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كقوله : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾^(٣) والحق هو اليقين ، ومثله : أتيتك بارحة الأولى ، وعام الأول وليلة الأولى ، ويوم الخميس ، وجميع الأيام تضاف إلى أنفسها لاختلاف لفظها ... »^(٤) .

أما البصريون فيردون قول الفراء ومن قال به ، ويحتجون بالقياس والصناعة النحوية ، فأولوا ما جاء على هذه الشاكلة على تأويل مضاف أي : صلاة الساعة الأولى ، ودار الأرض الآخرة فحذف المضاف إليه وأقيمت صفته مقامه^(٥)

فالشارح في نصه السابق استحسن هذه الإضافة ؛ لأن منهجه يقوم على مسموع كلام العرب لا مقيسه ، والتأويل هنا من أجل القياس ، وأرى أن الرأي

(١) ينظر ص ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٥٣٩ ، ٦١٩ .

(٢) يوسف (١٠٩) .

(٣) الواقعة (٩٥) .

(٤) معاني القرآن ٢ / ٥٦ ، ٥٥ .

(٥) ينظر الإنصاف ١ / ٥٢ وما بعدها .

الكوفي في هذه المسألة رأي شديد؛ لأنَّ ما لا يحتاج إلى تأويل أولى ممَّا يحتاج إلى تأويل، فهل كان العربي حين نطق مثل هذا يضمّر مضافاً؟ وقد وضّحتُ هذه المسألة في بيان نسبة الكتاب.

٢ - أمس بين الإعراب والبناء:

تحدث الشارح عن بناء أمس فكان حديثاً مقطوعاً، حيث سقط قبلها قرابة ثمان مواد أوردها ثعلبٌ، ولم توجد في هذه النسخة، فلعلَّ الناسخ سها عنها أو تعمّد إسقاطها. أو سقطت من النسخة الخطية وهذا يؤيده وجود بقية من كلامه عن أمس. وجاء فيما بقي من بيانه لكلمة أمس قوله: «قال الكسائي: بني أمس على الكسر؛ لأنَّ أصله من أمسى يمسي، كقولك: أمس عندنا. فإذا دخلت عليه الألف واللام أجريت عليه وجوه الإعراب؛ لأنه حيثُ [خرج] من شبه الفعل فتقول: مضى الأمس، وكان عندي الأمس. ومن العرب من ينصب بلا أَلْفٍ ولا م، كقول الراجز:

إني رأيت عجباُ مُدَّ أمسا

عجائزاً مثل السعالي خمسا

يأكلن ما في رحلهن همسا

لا ترك الله لهن ضرسا

قال الفراء: ما رأيتهُ مُدَّ أوَّل من أوَّل أمس إذا أردت يومين ولا تزيد على ذلك...»^(١).

فَعَلَّة بناء أمس على الكسر؛ لأنَّه أشبه فعل الأمر، كقولك: أمس عندنا فإذا خرج من شبه الفعل، أجريت عليه وجوه الإعراب، فخرج عن البناء.

(١) ينظر ص ٦٨١، ٦٨٢.

ثم ذكر المصنف أنّ من العرب من ينصب بلا ألف ولام، واستشهد بقول
الراجز، وأمس في قول الراجز مجرورة، فلعله يعني أنّها ممنوعة من الصّرف لذلك
تجوز بقوله منصوب.

والخلاف اللغوي فيها يتمثل في لغة الحجاز ولغة تميم، حيث إنّ تميمًا
يعربونه في حالة الرفع بالضمة، وينصبونه بالفتحة، وكذلك الجرّ، أي: إعراب
الممنوع من الصرف^(١).

٣ - جـير:

تحدث الشارح عن جـير عند استشهاده بقول الشاعر:

وَقُلْنَ أَلَا الْبِرْدِيُّ أَوْلُ مَنْزِلٍ أَجْلُ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ رِوَاءُ أَسَافِلُهُ
فقال أثناء شرحه لمفردات البيت: «وَجَيْرٌ بمعنى: نعم، مَبْنِي عَلَى الْكسْرِ
ويذكرون هذه الكلمة بمعنى القسم. يقولون: جَيْرٌ لَا أَفْعَلُ كَذَا، كَقَوْلِهِمْ:
وَاللَّهِ: لَا أَفْعَلُ كَذَا»^(٢).

وهي كما قال الشارح حرف من أحرف الجواب بمعنى: نعم، أما المعنى
الثاني فذكره بعض النحاة كالمالقي^(٣) الذي قال إنها تأتي «بمعنى حقًا من غير
تَعَرُّضٍ لاسميتها ولا حرفيتها. وليست عندي جواباً، وإنما هي اسمٌ بمعنى حقًا
وَضَمُّهُ معنى القسم، إذ هي عوض منه، وفيها معنى التوكيد، فتقول: جـير
لأفعلن، كما تقول: حقًا لأفعلن...»^(٤).

وقد عرض الزمخشري لهذا وإن لم يصرح بتضمنه معنى القسم إلا أنّه
قال: «جـير لأفعلن بمعنى: حقًا»^(٥).

(١) أوضح المسالك ٤ / ١٣٢ فما بعدها.

(٢) ص ٣٥٦.

(٣) أحمد بن عبد النور المالقي، نسبة إلى (مالقة)، مدينة على شاطئ البحر الأبيض توفي سنة
(٧٠٢هـ) وأبرز مؤلفاته رصف المباني.

(٤) رصف المباني ص ٢٥٢.

(٥) المفصل ص ٣١٠، وينظر معاني الحروف للرماني ص ١٠٦، وقد صرح بمعنى القسم.

الفصل الثالث : مصادر الكتاب وشواهده

المبحث الأول : مصادر الكتاب

المبحث الثاني : شواهده

المبحث الأول : مصادر الكتاب

صرح الشارح ببعض أسماء من أخذ عنهم من اللغويين والنحاة، وبعضهم الآخر يكتفي بأقوالهم أو يقول مثلاً: أنشدني بعض الأدباء أو نحواً من ذلك، أما الذين صرح بأسمائهم والنقولات عنهم، فهم على النحو التالي :

١ - عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، حبر الأمة، صحابي جليل، نشأ في بدء عصر النبوة، ولازم المصطفى صلى الله عليه وسلم وروى عنه كثيراً من الأحاديث، توفي بالطائف سنة ثمان وستين من الهجرة. نقل عنه الشارح في ثلاثة مواضع.

٢ - الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي. يُعدّ من أوائل اللغويين والنحويين والعروضيين، شُهر بذكائه وسعة علمه، يشهد على ذلك ما صنّفه في علم العروض، فقد سبق العلماء إلى ابتكار هذا العلم. كما أن ترتيبه في كتابه (العين) يدل على عبقريته؛ إذ لم يُسبق إلى هذا الترتيب المميز الذي اعتمد فيه على منهج الذوق في تحديد مخارج الحروف، وقد أثبت علم اللغة الحديث جُلّ ما توصل إليه من تحديد هذه المخارج. كانت وفاته سنة خمس وسبعين ومائة من الهجرة. نقل عنه الشارح في ستة وأربعين موضعاً.

٣ - سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، يكنى بأبي بشر، تلمذ على الخليل بن أحمد وعيسى بن عمر الثقفي، ويونس ابن حبيب، والأخفش الأكبر. وكتابه (الكتاب) أول مؤلف وصل إلينا متضمناً أبواب النحو، توفي سنة تسع وسبعين ومائة من الهجرة.

نقل عنه الشارح في ثلاثة عشر موضعاً.

٤ - يونس ابن حبيب الضبي. من النحاة البصريين، تلمذ عليه كثير من أهل العربية، مات في خلافة هارون الرشيد سنة اثنتين وثمانين ومائة تقريباً.

نقل عنه الشارح في ستة مواضع.

٥ - الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة يُعَدُّ من مؤسسي مدرسة الكوفة ، تلمذ على يد الخليل بن أحمد وغيره ، مات سنة تسع وثمانين ومائة .
نقل عنه الشارح في اثنين وخمسين موضعاً .

٦ - الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله من بين نحاة الكوفة ، ألف كثيراً من المصنفات في النحو واللغة ، وأشهر مؤلفاته : معاني القرآن ، مات سنة سبع ومائتين من الهجرة .

نقل عنه الشارح في سبعة وتسعين موضعاً ، ويُعَدُّ هذا النقل من أكثر النقول في هذا الشرح .

٧ - أبو جعفر الرؤاسي محمد بن الحسن ، أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو ، أخذ عن عيسى بن عمر ، وتلمذ عليه الكسائي والفراء ، توفي سنة ثلاث وتسعين ومائة . نقل عنه في موضعين .

٨ - الأصمعيّ عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصم . عالم من علماء اللغة ، قَدِمَ بغداد أيام الرشيد ، كان بحراً في علوم العربية ، عالماً بأخبار العرب وأيامها ، صاحب رواية ودراية ، ألف عدداً من الرسائل اللغوية التي كانت نواة معاجم اللغة ، توفي سنة ست عشرة ومائتين من الهجرة .
نقل عنه الشارح في ثلاثة وأربعين موضعاً .

٩ - أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصريّ . نحويّ لغويّ ، له مصنفات عديدة من أشهرها كتابه (مجاز القرآن) ، توفي سنة عشر ومائتين تقريباً .

نقل عنه الشارح في ستة وعشرين موضعاً .

١٠ - أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيبانيّ اللغويّ . كان من أعلم الناس باللغة صنّف كتاب الجيم ، وكان يُعرف بصاحب ديوان اللغة والشعر ، توفي سنة عشر ومائتين .

نقل عنه الشارح في اثني عشر موضعاً .

١١ - اللحيانيّ علي بن المبارك أبو الحسن اللحيانيّ، أخذ عن الكسائي وأبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأصمعي وغيرهم، له النوادر المشهورة. نقل عنه الشارح في أحد عشر موضعاً.

١٢ - أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاريّ. صاحب النحو واللغة، سمع كثيراً من العرب، ثقة، من أشهر ما ألفه النوادر، توفي سنة خمس عشرة ومائتين تقريباً.

نقل عنه المؤلف في تسعة وثلاثين موضعاً.

١٣ - الأخفش. أبو الحسن سعيد بن مسعده (الأخفش الأوسط) من أشهر الأخافشة الثلاثة، كان نحويّاً مشهوراً خالف البصريين في بعض المسائل النحوية، من أشهر مؤلفاته معاني القرآن، توفي سنة خمس عشرة ومائتين.

نقل عنه الشارح في ثمانية مواضع.

١٤ - عبد الله بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص أبو محمد الأموي، يعد في الطبقة الثالثة من اللغويين الكوفيين كما ذكر الزبيدي^(١) روى عنه أبو عبيد وغيره.

نقل عنه الشارح مرتين.

١٥ - ابن الأعرابي. أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي. كان نحويّاً كثير السماع راوية، نقل عنه العديد من علماء اللغة، توفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين.

نقل عنه المؤلف في أربعة وعشرين موضعاً.

١٦ - المبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس. ممّن قرأ كتاب سيبويه على الجرمي وأتمّه مع المازني، صنّف كثيراً من المؤلفات، أشهرها المقتضب في النحو، والكامل في اللغة والأدب، توفي سنة خمس وثمانين ومائتين.

نقل عنه المؤلف في خمسة مواضع.

(١) طبقات اللغويين والنحويين، ص ١٩٣.

١٧ - أبو عبيد القاسم بن سلام إمام أهل عصره في جميع فنون العلم، أخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي وغيرهم، من أشهر مصنفاته الغريب المصنف. توفي بمكة سنة أربع وعشرين ومائتين تقريباً.

نقل عنه الشارح في موضعين.

١٨ - النضر بن شميل بن خرشة بصريّ، من أصحاب الخليل، إمام في اللغة والأنساب، توفي سنة أربع ومائتين.

نقل عنه الشارح في موضع واحد.

١٩ - قتادة بن دعامة بن قنادة بن عَزِيز أبو الخطاب السدوسيّ البصريّ، مُفسِّرٌ حافظ قال عنه الإمام أحمد: «قتادة أحفظ أهل البصرة» كان رأساً في العربية ومفردات اللغة، توفي سنة ثمان عشرة ومائة.

نقل عنه الشارح في موضعين.

٢٠ - خلف الأحمر البصريّ أبو محرز بن حيّان، راوية ثقة. قال عنه الأخفش: «لم يدرك أحداً أعلم بالشعر من خلف الأحمر والأصمعيّ»، توفي في حدود الثمانين بعد المائة.

نقل عنه الشارح في ثلاثة مواضع.

٢١ - الجهميّ عليّ بن نصر. قال عنه الخليل: نفذ من أصحاب الخليل أربعة وعدّ منهم الجهمي. توفي سنة سبع وثمانين ومائة.

نقل عنه في موضع واحد.

٢٢ - أبو مالك الأعرابي عمرو بن كركرة. راوية، قيل إنه كان يحفظ لغات العرب، ألّف بعض التصانيف في اللغة.

نقل عنه في موضع واحد.

٢٣ - اليزيدي يحيى بن المبارك أبو محمد . أخذ عن أبي عمرو والخليل ، كان أحد القراء الفصحاء ، له بعض المصنفات من بينها كتاب النوادر . توفى بخراسان سنة اثنتين ومائتين .

نقل عنه المؤلف في ثلاثة مواضع .

٢٤ - محمد بن المستنير أبو عليّ النحوي الشهير بقطرب . تلميذ سيبويه كان ملازماً له . أخذ عن عيسى بن عمر ، له مؤلفات عديدة أشهرها كتابه في الأضداد . توفى سنة ست ومائتين .

نقل عنه المؤلف في خمسة مواضع .

٢٥ - عليّ بن المغيرة . عالم باللغة وغريبها ، روى عنه كثير من العلماء كثعلب وغيره ، مات سنة ثلاثين ومائتين .

نقل عنه الشارح في موضع واحد .

٢٦ - عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الكلبي . شاعر فصيح ، توفى سنة تسع وثلاثين بعد المائتين .

نقل عنه في موضع واحد .

٢٧ - أبو سعيد الضرير أحمد بن خالد البغداديّ اللغوي . كان عالماً باللغة وأسرارها ، قال عنه القفطي : إنه لقي أبا عمرو الشيباني .

نقل عنه الشارح في أربعة مواضع .

٢٨ - ابن السكيت يعقوب بن إسحاق أبو يوسف . عالم من علماء اللغة ، كان عالماً بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة والشعر ، راوية ثقة . له مؤلفات عديدة أشهرها إصلاح المنطق . توفى سنة أربع وأربعين بعد المائتين .

نقل عنه الشارح في خمسة مواضع .

٢٩ - السجستانيّ سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم . إمام من أئمة اللغة العلماء في علوم القرآن واللغة والشعر ، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش

مرتين، وكان أعلم الناس بالعروض، ألف كثيراً من المصنفات توفي سنة خمسين أو خمس وخمسين أو ثمان وأربعين ومائتين.

نقل عنه الشارح في سبعة مواضع.

٣٠- ابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوري. نحوي لغوي، كان رأساً في علم العربية واللغة والأخبار، له العديد من المصنفات أشهرها: تأويل مشكل القرآن، وأدب الكاتب، والشعر والشعراء توفي سنة ست وسبعين ومائتين.

نقل عنه الشارح في موضع واحد.

٣١- ثعلب أحمد بن يحيى أبو العباس الشيباني^(١) صرح الشارح باسمه في واحد وعشرين موضعاً.

٣٢- أبو أحمد العسكري الحسن بن عبد الله. علامة لغوي، ألف كثيراً من المصنفات من أشهرها: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، والمصون في الأدب، توفي سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة.

نقل عنه الشارح في تسعة مواضع.

٣٣- المفضل بن سلمة بن عاصم أبو طالب. النحوي اللغوي، أخذ عن ابن السكيت وثعلب، صنف بعض المؤلفات أشهرها: الفاخر في الأمثال. توفي سنة ثلاثمائة تقريباً. نقل عنه الشارح في موضع واحد.

٣٤- ابن دريد محمد بن الحسن. وكلد بالبصرة سنة ثلاث وعشرين ومائتين، وقرأ على علمائها ثم انتقل إلى عمان وبقي بها حتى مات، روى عنه عدد كبير من العلماء، يقال عنه: إنه أشعر العلماء وأعلم الشعراء، صنف عدداً كبيراً من المؤلفات أشهرها الجمهرة. مات سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة.

نقل عنه الشارح في عشرة مواضع.

(١) ينظر الخبر عنه في المبحث المخصص للفصيح ومؤلفه من ص ١٢ إلى ص ١٥.

٣٥- أبو مسلم محمد بن بحر الأصفهاني، كان كاتباً بليغاً، معتزلي المذهب، من أهل أصفهان، عالم بالتفسير وبغيره من صنوف العلم، توفي سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة.

نقل عنه الشارح في موضعين.

٣٦- الشيخ أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. عالم أجمع على علمه عدد كبير من العلماء، توفي ببغداد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة.

٣٧- أبو علي القالي إسماعيل بن القاسم. كان أعلم الناس بنحو البصريين، قرأ النحو والعربية على ابن درستويه، صنف عدداً من المؤلفات أشهرها: الأمالي، والمقصود والممدود، مات سنة ست وخمسين وثلاثمائة.

وهذان العالمان ورد ذكرهما في خمسة مواضع من هذا الشرح بلفظ: (قال الشيخ أبو علي)، فحاولت ما استطعت أن أخرج بعض أقوالهما، وكذلك الشأن بالنسبة لأبي علي المرزوقي.

٣٨- أبو علي المرزوقي وهو أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي. عالم باللغة والنحو، صنف عدداً من المصنفات الحسان، وله شرح على الفصيح^(١)، ومن أشهر مؤلفاته شرح ديوان الحماسة، وشرح المفضليات، توفي سنة إحدى وعشرين وأربعمائة.

٣٩- أبو علي الحسن بن المظفر النيسابوري شيخ الزمخشري قبل أبي مضر^(٢)

٤٠- علي بن مهدي. لم أستطع أن أحدد بدقة شخصية هذا الرجل فلعله علي ابن مهدي الكسروي، وهو أحد الرواة العلماء النحويين مات سنة تسع وثمانين ومائتين تقريباً حيث توفي في خلافة المعتضد^(٣) أو أنه علي بن مهدي

(١) ينظر حديثنا عنه ص ١٨.

(٢) ينظر الكلام عنه ٤٩، ٥٠.

(٣) معجم الأدباء ١٥ / ٨٨ - ٩٦.

الهلالى الدمشقى؁ سمع من كثر من العلماء كأبى طاهر الحنائى؁ نسخ بخطه الكثر؁ حدث عنه أبى القاسم بن عساكر وأبو نصر بن الشىرازى وآخرون مات سنة اثنتى وستى وخمسائة^(١) والأول أرجح لأن الكسروى هو الذى حدث عن أبى أحمد العسكرى .

٤١ - أبى طارق : لم أقف على بىان شىصية هذا العلم على كثرة ما رجعت إىله من المصادر؁ فلعله أحد الرواة غير المعروفىن .

وقد أشار الشارح فى هذا الكتاب إلى كثر من الأعلام؁ كالقراء وبعض الأدباء؁ وصرّح ببعض أسماء القراء كطلحة بن مصرف؁ والحسن البصرى وغيرهما؁ ولم أعقد لهم فى هذا الموضع ترجمة ؛ لأنه ذكر قراءة كل منهم دون توجيه لواحد منهم للقراءة .

أما قوله : أنشدنى بعض الأدباء فقد اجتهدت فى معرفته؁ وذكرت ذلك فى موضعه من الدراسة^(٢) وانتهيت إلى أنه يقصد الجوالقىى .

(١) سىر أعلام النبلاء ٢ / ٩١ .

(٢) ىنظر ص ٦٢؁ ٦٣ .

المبحث الثاني: شواهد الكتاب

من أهم ما امتاز به هذا الشرح عن بقية شروح الفصيح كثرة شواهد واستطراده فيما يعرض له من مسائل، وهو بلا شك من أوسع شروح الفصيح الموجودة، فقد استشهد بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر العربي الفصيح، وأمثال العرب، وأقوالهم، وحكمهم، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

أولاً: القرآن الكريم

عما لا ريب فيه أن لغة القرآن الكريم هي اللغة العالية في الفصاحة، وتعدّ الآيات القرآنية أعلى وأوثق الشواهد التي يحتج بها العلماء.

واهتمامات شارح هذا الكتاب بهذه الشواهد، وبيانها، والإشارة إلى أقوال المفسرين، وإلى القراءات، ليس غريباً، فقد صنف كتاباً في تفسير القرآن الكريم أشار إليه في موضعين من هذا الكتاب.

وقد بلغت الشواهد القرآنية التي ضمنها هذا الشرح (٢٣٨) شاهداً.

كما لم يقتصر على القراءات السبعية بل عرض لأكثر من (٢٢) قراءة عزا بعض هذه القراءات إلى من قرأ بها.

ولم يقف استشهاده على شرح الكلمات اللغوية فحسب، بل تعدّى ذلك إلى الاستدلال بها على ما يعرض له من مسائل نحوية أو صرفية أو بلاغية أو غيرها من مسائل العربية، ولتوضيح طريقته في هذا الاستشهاد أشير إلى موضعين من المواضع لتبين من خلالها المنهج الذي سار عليه.

يقول في أحد المواضع: «واللباس: اسم لما يُلبس، ويكنّى به عن النساء، قال الله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾^(١)، واللبوس أكثر

(١) البقرة (١٨٧).

ما يستعمل في السلاح قال الله تعالى : ﴿ صَعَةً لِّبُوسٍ لَّكُمْ لِتُخْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ ^(١) ... ^(٢) ﴾

وقال : « . . . ويقال : هَدَيْتُهُ كُذًّا وَإِلَى كُذَّا وَهَدَيْتُهُ لَكُذًّا ، وكل ذلك في القرآن قال الله تعالى ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ^(٣) ﴾ ، وقالوا الحمد لله الذي هَدَانَا لِهَذَا ^(٤) ، وقال : ﴿ وَهَدُّوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ ^(٥) ... ^(٦) ﴾ .

ثانياً : الأحاديث والآثار :

استشهد الشارح بالأحاديث النبوية والآثار ، واستدل به دليل على صلة وثيقة ، وعناية بأحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم أكيدة .

بلغ عدد الأحاديث والآثار التي استشهد بها الشارح مائة وواحداً وثمانين (١٨١) حديثاً ، وهذا عدد كبير إذا ما قُورن بما في بعض كتب اللغة ، ولا غرابة في كثرة ما استشهد به وشرَّحه وبينه ، فقد ألَّف الشارح كتاباً في غريب الحديث وأحال إليه في هذا الكتاب أربع مرات .

ومن بين هذه الأحاديث المُستشهد بها قول الشارح عند بيانه لقول ثعلب : (وقد وقَّصَ الرجل . . .) : « الوقَّصَ - أيضاً - : قَصَرَ العُنُقَ ، وقد وقَّصَ يوقِّصُ وهو أوقَّصَ وفي الحديث : أن رجلاً كان واقفاً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوقَّصَتْ به راحلته أي : سقط عنها ، فاندَقَّتْ عُنُقُهُ . . . » ^(٧) .

(١) الأنبياء (٨٠) .

(٢) ص ١٣٧ .

(٣) فصلت (١٧) .

(٤) الأعراف (٤٣) .

(٥) الحج (٢٤) .

(٦) ص ١٦٤ .

(٧) ص ١١٣ ، ١١٤ .

وعند قول ثعلب: (عَمَرَ الرَّجُلُ: إذا طال عمره) قال الشارح فيما قاله: «... فَأَمَّا أَعْمَرْتَهُ، فَإِنَّهُ مِنَ الْعُمَرَى، وَهُوَ أَنْ تُعْطِيَهُ دَارًا، وَتَقُولَ: هِيَ لَكَ عُمَرُكَ، وَهَذِهِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ هَبَّةٌ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَآلِهِ: (الْعُمَرَى لِمَنْ أَعْمَرَهَا)»^(١).

ولم يقتصر في استشهاده بالحديث أو الأثر على المسائل اللغوية، بل تعدى ذلك إلى بعض الجوانب البلاغية والفقهية وغيرها.

ثالثاً: الأمثال والأقوال

وكذلك الشأن بالنسبة لأقوال العرب وأمثالها وحكمها، فقد استشهد الشارح بواحد وثمانين ومائة (١٨١) بين مثل وقول، ومرد ذلك إلى أمرين: أحدهما أن ثعلباً أفرد باباً في الفصيح خصه لأمثال العرب، والآخر أن الشارح ضَمَّنَ من ألف في الأمثال، وقد أشار إليه عند البدء في شرح باب الأمثال. وكان منهجه في استشهاده بالأمثال على ما يعنّ له من القضايا كعادته في استشهاده بالقرآن الكريم والأحاديث النبوية، إلا أنه يعرض في الغالب لبيان المناسبة التي قيل فيها المثل وشرح مفرداته.

ومما مثّل به قوله: «... ويقولون: (هَرَقَ عَلَيْنَا مِنْ رُؤْيَةِ اللَّيْلِ) لَمْ يُسْمَعْ إِلَّا هَكَذَا»^(٢)، وأما أقوالهم: هَرَقَ مِنْ الظَّهْيَةِ وَأَرَقَ وَأَهْرَقَ ففِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ»^(٣).

وعند شرحه لقول العرب (أَحْشَفَا وَسُوءَ كَيْلَةٍ) قال: «يُضْرَبُ لِمَنْ جَمَعَ بَيْنَ خُلَّتَيْنِ مَذْمُومَتَيْنِ. وَالْحَشْفُ: رَدِيءُ التَّمْرِ، وَالْكَيْلَةُ: مُصْدَرُ يَدُلُّ عَلَى الْحَالِ. وَأَصْلُهُ أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَاوَمَ تَمْرًا رَدِيئًا فَاشْتَرَاهُ، وَجَعَلَ التَّمَّارِيسِيَّ الكَيْلَ، فَقَالَ

(١) ص ١٤٧.

(٢) أي لا لغة فيه ولا إبدال.

(٣) ص ٨٠.

الأعرابي : أحشفاً وسوء كيلة، ونصّبهُ على معنى الجمع بين هذين كما قال الشاعر :

جَهْلًا عَلَيْنَا وَجُبْنًا عَنْ عَدُوِّكُمْ لَبِثْتُ الْخَصْلَتَانِ الْجَهْلُ وَالْجُبْنُ
ويُروى : « أحشفاً وسوء كيلة وزيادة في السُّعر » (١) .

رابعاً: الشعر والرجز

توسع الشَّارح في هذا النوع من الشواهد، فالشُّعر ديوان العرب . قال عبدالله بن عباس رضي الله عنهما : « إذا أشكل عليكم الشيء من القرآن فارجعوا فيه إلى الشعر فإنه ديوان العرب » .

وموقف علماء العربية ممَّن يُحتج بشعرهم معروف (٢) ، ومولف هذا الكتاب لم يحتج إلا بفصيح الشعر ، فشواهد عن الشعراء الجاهليين والأمويين ولم يستشهد بالمحدثين إلا في بيت واحد ذكره ، وشكك بعد استشهاده به أن يكون الشاعر محدثاً ، ثم قال « إلا أنه فصيح » (٣)

وقد بلغ عدد الشواهد الشعرية ستمائة وعشرين شاهداً، وبلغ عدد أبيات الرجز مائتين وسبعة وتسعين بيتاً، ليصل مجموعهما إلى تسعمائة وسبعة عشر بيتاً، وهذه بلا شك كثيرة جداً.

(١) ص ٦١٩ ، ٦٢٠ .

(٢) ينظر هذا الخلاف في خزانة الأدب ١/٥ فما بعدها .

(٣) ينظر : ص ٥٩٩ .

الفصل الرابع : الظواهر الدلالية في الكتاب

يشتمل على الآتي :

تقديم

المبحث الأول : الترادف

المبحث الثاني : الفروق اللغوية

المبحث الثالث : المشترك اللفظي

المبحث الرابع : الأضداد

المبحث الخامس : من معاني صيغ الأفعال.

المبحث السادس : رجوع استعمالات المادة إلى معنى واحد

المبحث السابع : تعليل التسمية

تقديم

الأصل في اللغة التباين بمعنى أن يكون للفظ الواحد معنى واحد وهذا ما يطلق عليه المتباين ولكن قد تأتي ظواهر في اللغة على خلاف هذا الأصل كالترادف والمشارك والتضاد . وكل هذه الظواهر احتوتها لغتنا العربية . وهذا يدل على اتساع اللغة .

عني اللغويون بالبحث في هذه الظواهر وبيان مدلولاتها وإن لم يُصرِّح اللغويون القدماء بهذه المصطلحات ، مع معرفتهم بها ونصُّهم عليها ، فنرى سيبويه يُبين لنا ذلك بقوله : « اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين . . . » .

« فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو : جلس وذهب واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو : ذهب وانطلق . واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدت عليه من المَوْجدة ، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة . وأشباه ذلك كثير » ^(١) .

وقد فصل العلماء بعده في هذه الظواهر ، وأفردوا لبعضها مؤلفات مستقلة وهذا ما سأوضحه عند بيان كل ظاهرة على حدة .

(١) الكتاب ١ / ٢٤ .

المبحث الأول : الترادف:

الترادف في اللغة « تتابع شيء خلف شيء ، وترادف الشيء : تبع بعضه بعضاً »^(١).

أما في الاصطلاح فهو عبارة عن « الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد »^(٢).

هذه الظاهرة اللغوية من الظواهر التي عرفت لها أغلب لغات العالم ، فلم تكن مقصورة على العربية وحدها يقول الدكتور إبراهيم أنيس . . : « بل إن الواقع المشاهد أن كل لغة تشتمل على بعض الكلمات المترادفة »^(٣).

وقد تنبه علماء العربية لهذه الظاهرة الدلالية ، وعلّلوا سبب وجودها في اللغة ، بل إن بعضهم خصّ هذه الظاهرة بمؤلف مستقل كالأصمعي^(٤) والرماني^(٥) ومنهم من أفرد لها جزءاً من كتابه كأبي عبيد القاسم بن سلام في الغريب المصنف وغيرهم.

كما درس هذه الظاهرة كثير من الباحثين المحدثين ، ومنهم من أفرد لها بحث مستقل^(٦) بين فيه آراء اللغويين قديماً وحديثاً.

وعرّفها المحدثون بأنها عبارة عن « ألفاظ متحدة المعنى ، وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق »^(٧).

(١) اللسان (ردف) وينظر : معجم مقاييس اللغة ٢ / ٥٠٣ .

(٢) المزهري ١ / ٤٠٢ .

(٣) في اللهجات العربية ص ١٧٨ .

(٤) هو كتاب (ما اختلفت ألفاظه وانفقت معانيه) حققه / ماجد الذهبي ، ونشرته دار الفكر بدمشق ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

(٥) هو كتاب (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى) وقد حققه د / فتح الله صالح علي المصري ونشرته دار الوفاء للطباعة ، المنصورة ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

(٦) ينظر على سبيل المثال : الترادف في اللغة لحاكم مالك لعبي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراق ١٩٨٠ م .

(٧) دور الكلمة في اللغة ص ١٠٩ .

الترادف بين المنكرين والمثبتين :

بدأ خلاف علماء العربية في إثبات هذه الظاهرة، أو إنكارها في القرن الثالث الهجري، أما في القرنين السابقين فلم أجد من قال بإنكارها، بل أجمعوا على وجودها في العربية.

وممن أنكر وجودها في اللغة ابن الأعرابي، وتابعه تلميذه ثعلب، يتمثل هذا الإنكار في قول ابن الأعرابي: «كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد في كلٍّ منهما معنى ليس في صاحبه، ربما عرفناه فأخبرنا به، وربما غمض علينا فلم نلزم العرب جهله»^(١).

ويقول تلميذه ثعلب: «يُسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو: السيف والمهند والحسام، والذي نقوله في هذا إنَّ الاسم واحدٌ وهو السيف، وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أن كلَّ صفةٍ منها فمعناها غير معنى الأخرى»^(٢).

ومن خلال النصين السابقين يتضح لنا إنكار هذين العالمين لهذه الظاهرة ومن هنا بدأ تأليف العلماء في الفروق اللغوية، وظهرت هذه المؤلفات، ككتاب الفروق في اللغة للعسكري وغيره.

وما زال الخلاف في إنكار الترادف أو إثباته إلى عصرنا الحاضر^(٣)

الترادف في نظر الشارح

لم أقف على نصٍ نظري عن هذه الظاهرة في هذا الشرح إلا أن رأيه يؤخذ من خلال ما مثل به من أمثلة يعقبها بقوله: «بمعنى واحد»، وهذه العبارة لعلها كافية للتدليل على إثباته هذه الظاهرة وعدم إنكارها، وقد أثبت ما عداها من

(١) الأضداد للأنباري ص ٧، وانظر: المزمهر ١ / ٣٩٩ - ٤٠٠.

(٢) المزمهر ١ / ٤٠٤.

(٣) ينظر تفصيل ذلك في بحثنا المقدم لنيل درجة الماجستير بعنوان: معالم الدلالة اللغوية في القرن الثالث الهجري ص ٢٠٩ فما بعدها.

الظواهر، كالمشترك والتضاد في نصّ بين فيه رأيه في هاتين الظاهرتين ، فإذا كان قد أثبتهما فمن باب أولى أن يثبت ظاهرة الترادف .

ومن بين ما ورد عنه من أمثلة قوله : « ويقال : أخرته في البيع ، كما تقول أجَلْتُهُ وأنظَرْتُهُ بمعنى واحد » (١) .

كما ذكر آراء العلماء في الفرق بين الشرعة والمنهاج فقال : « قال قوم : الشرعة والمنهاج بمعنى واحد ، وكُرِّر بلا خلاف بين اللفظين ، كقول الشاعر :
وَقَدَدَتِ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِينَا
وكذلك : ينأى ويبعد » (٢)

فإيراده هذه الألفاظ المترادفة دليل على إثباته الترادف في اللغة .
وقال أيضاً : « وقالوا في الجرح : أمدَّ الجرح لا غير ، كما قالوا : أغثّ ؛ لأنّ المدَّة والغثيَّة بمعنى واحد » (٣) .

وقال في موضع آخر : « ومن أسماء الدلو : السَّجْل والذَّنُوب والمُدَارَة . . » (٤) .

كما عرض لأسماء العسل فقال : « ومن أسمائه : الضَّرَب ، يقال استضرب العسل : إذا ابيض ، ومنها الطَّرم بكسر الطاء وفتحها ، والخيمُ والشراب ، والمأذيّ والسَّنوت . . » (٥) .

وهكذا يتضح لنا مما سبق تنبه الشارح لهذه الظاهرة وإثباتها في اللغة حيث ذكر الألفاظ السابقة دوغما تعليل إلا في اسم من أسماء العسل في النص السابق وما عدها اكتفى بإيراد الألفاظ المتواردة على معنى واحد ، بل يصرح - كما سبق - أنها بمعنى واحد

(١) ص ٤٢٧ .

(٢) ص ٣٤٣ .

(٣) ص ٢١٤ .

(٤) ص ١٩٩ .

(٥) ص ١٣٨ .

المبحث الثاني: الفروق اللغوية :

وكما يُقرُّ الشارح بالترادف في اللغة - كما سبق أن بينّا - يتلمّس الفروق الدلالية بين المفردات سواء اختلفت بنية الكلمة أو اختلفت حركتها .

وهذا الصنيع نجده عند كثير من علماء العربية القدماء كالحليل وسيبويه وأبي زيد والأصمعي وغيرهم ، وسأقتصرُ في هذا الموضع على إيراد بعض الأمثلة التي أبينُ من خلالها عناية الشارح بهذا النوع من قضايا اللغة .

قال الشارح في الفرق بين همدت النار وحمدت : « وَحَمَدَتِ النَّارُ . . . إذا سكن لهبها وبقي جمرها . . فإذا ذهبت البتّة ولم يبق منها شيء قيل : همدت فهي هامده . . » (١) .

وهذا الرأي نجده عند ابن السكيت (٢) ، وابن قتيبة (٣) ، وغيرهما . وقد عقد ابن جني لمثل هذه الألفاظ باباً أسماه : (باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني) (٤) فلتقارب مخرجي الهاء والحاء تقارب معنى الكلمتين .

كما فرّق الشارح بين الغيب والشك فقال : « وَبَيَّنَ الْغَيْبَ وَالشَّكَّ فَرَقٌ . فالغيب يعني : التُّهْمَةُ ، وَالشَّكُّ : وقوع أحد الشئيين بدل الآخر . كقولك : ما أشك في قيام زيد وعوده وأشك في المطر ، فالغيب يرجع إلى سوء الظن » (٥) .

وكذلك بيانه للفرق بين الظل والفيء ، ومما قاله : « الْفِيءُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَانِسَخَ الشَّمْسِ ، كَأَنَّهُ ظِلٌّ فَأَنَّ مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ إِلَيْهِ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فَلَا يُقَالُ لَهُ فِيءٌ إِنَّمَا هُوَ ظِلٌّ . وقال بعضهم : الظلّ بالغداة ، والفيء بالعشي ، والصحيح أن الظلّ عامٌ

(١) ص ٢٣ ، ٢٤ .

(٢) إصلاح المنطق ص ١٩٠ .

(٣) أدب الكاتب ص ٢٠١ .

(٤) الخصائص ٢ / ١٥٢ فما بعدها .

(٥) ص ٦٢٨ .

كقولك ظل الحائط وإن لم تطلع الشمس عليه ، والفىء خاصٌ ، والدليل عليه قول الله عز وجل ﴿ وظلالهم بالغدو والآصال ﴾ (١) . . . (٢) .

وَمَا عَرَضَ لَهُ الشَّارِحُ مِنَ الْقُرُوقِ الدَّلَالِيَةِ الَّتِي كَانَتْ الْحَرَكَةُ سَبَباً فِي تَبَايُنِهَا ، قَوْلُهُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْعَدَلِ وَالْعَدْلِ : « . . فَعَدْلُهُ مِنْ جَنْسِهِ ، وَعَدْلُهُ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ أَوْ عَدَلَ ذَلِكَ صَيَاماً ﴾ (٣) . . . » (٤) .

وَمِنْهَا مَا بَيَّنَّهُ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَ الْعُقْبِ وَالْعَقْبِ فَذَكَرَ أَنَّ عُقْبَ الشَّهْرِ ، أَيْ : بَعْدَ أَنْ يَمِضِيَ ، أَمَّا عَقْبُهُ فَمَعْنَاهُ : إِذَا بَقِيَتْ مِنْهُ بَقِيَّةٌ . ثُمَّ قَالَ : « وَالْعُقْبُ وَالْعَقْبُ يَرْجِعَانِ إِلَى أَصْلٍ وَاحِدٍ . وَفُرِّقَ بَيْنَهُمَا فِي اللَّفْظِ لِاخْتِلَافِ الْمَعْنَيْنِ » (٥) .

كَمَا عَرَضَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ مَدْلُولِ الصَّيغَتَيْنِ فُعْلَةٌ وَفُعْلَةٌ فَقَالَ : « . . إِنْ كَانَ فُعْلَةٌ يَكُونُ وَصفاً لِلْفَاعِلِ وَإِنْ كَانَ فُعْلَةٌ يَكُونُ وَصفاً لِلْمَفْعُولِ بِهِ ، تَقُولُ : رَجُلٌ ضُحْكَةٌ وَسَبَّةٌ وَهَزْأَةٌ إِذَا كَانَ يَضْحَكُ مِنَ النَّاسِ وَيَسُبُّهُمْ وَيَهْزَأُ بِهِمْ . فَإِنْ أَرَدْتَ الثَّانِي قُلْتَ : ضُحْكَةٌ وَسَبَّةٌ وَهَزْأَةٌ ، أَيْ : يَضْحَكُ مِنْهُ النَّاسُ وَيَسُبُّونَهُ وَيَهْزَءُونَ بِهِ ، وَهَذَا قِيَاسٌ مُطَرَّدٌ ، نَحْوُ : لُعْنَةٌ وَلُعْنَةٌ . . . » (٦) .

وَعَرَضَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُغْزَلِ وَالْمَغْزَلِ فَقَالَ : « . . فَمَنْ قَالَ : مُغْزَلٌ ؛ لِأَنَّهُ أُغْزِلَ ، أَيْ : أُدِيرَ . وَمَنْ قَالَ : مَغْزَلٌ قَالَ : لِأَنَّهُ يُغْزَلُ بِهِ . . . » (٧) .

(١) الرعد (١٥) .

(٢) ص ٦٨٢ - ٦٨٣ .

(٣) المائدة (٩٥) .

(٤) ص ٥٠٠ .

(٥) ص ٥٣٥ - ٥٣٦ .

(٦) ص ٤٠٣ ، وانظر : ص ٥١٧ .

(٧) ص ٥٣٩ .

المبحث الثالث : المشترك اللفظي :

مفهومه: هو اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين ، أو معانٍ مختلفة دلالة متساوية عند أهل تلك اللغة^(١)

أدرك اللغويون وجود هذه الظاهرة منذ وقت مبكر، ويبدو أن أول من عرض لها الخليل بن أحمد الفراهيدي عندما صنع أبياتاً من الشعر تستوي فيها ألفاظ القافية وتنتهي بكلمة الغروب، ثم ذكر مدلولات هذه الكلمة حسب السياق الواردة فيه^(٢)

وتلاه تلميذه سيبويه الذي قال: « اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين والمعنيين »^(٣).

فجمع في نصّه السابق بين المتباين والمشارك والترادف، ومثل على اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين بـ (وجدت عليه من الموجدة وجدت : إذا أردت وجدان الضالة) .

وقد صنف كثير من العلماء القدماء في هذه الظاهرة، وضربوا الأمثلة العديدة لألفاظ المشترك كأبي العمثيل^(٤) واليزيدي^(٥) وأبي عبيد^(٦)

(١) المزهري / ١ / ٣٦٩ .

(٢) المصدر السابق / ١ / ٣٧٦ .

(٣) الكتاب / ١ / ٢٤ .

(٤) ما اتفق لفظه واختلف معناه تحقيق ودراسة د/ محمد عبد القادر أحمد مكتبة النهضة المصرية ط١ ١٤٠٨ هـ . وكان قد نشره قبل ذلك كرنكو وطبع بالمطبعة الكاثوليكية ١٩٢٥ م .

(٥) ما اتفق لفظه واختلف معناه لإبراهيم اليزيدي تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين، ط١، بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٧٨ م .

(٦) الأجناس من كلام العرب وما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى لأبي عبيد القاسم بن سلام، تصحيح/ امتياز على عرشي، دار الرائد العربي، ط١، بيروت ١٤٠٣ هـ .

وَعَرَضَ اللُّغَوِيُّونَ الْمُحَدِّثُونَ لِهَذِهِ الظَّاهِرَةِ فِي ثَنَائِهَا مُؤَلِّفَاتِهِمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّهَا بِمُؤَلَّفٍ مُسْتَقِلٍّ^(١).

المشترك بين الإنكار والإثبات:

أَقْرَبُ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الثَّلَاثَةِ الْقُرُونِ الْأُولَى بِوُجُودِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ، وَلَمْ يَبْدَأِ الْخِلَافَ - إِنْ صَحَّ تَسْمِيَتُهُ خِلَافاً - فِيهَا إِلَّا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْقَرْنِ الثَّالِثِ الْهَجْرِيِّ. وَيَتِمَثَّلُ هَذَا فِي تَعْلِيلِهِمْ لِأَلْفَاظِ الْمَشْتَرَكِ بِقَوْلِهِمْ - مَثَلًا - إِنْ تَعَدَّدَ مَعَانِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ مَا هُوَ إِلَّا نَتِيجَةٌ لاختلاف استعمال القبائل لها.

المشترك في نظر الشارح:

أَثْبَتَ الشَّارِحُ هَذِهِ الظَّاهِرَةَ فِي اللُّغَةِ، وَمَثَّلَ لَهَا بِكَثِيرٍ مِنَ الْأَمْثَلَةِ، بَلْ إِنَّهُ صَرَّحَ بِذَلِكَ قَائِلًا: « وَقَدْ تَجَيَّءَ الْكَلِمَةُ لِمَعْنَى وَمِثْلُهَا لِمَعْنَى يَخَالِفُهُ »^(٢).

وَمِنْ بَيْنِ مَا أَوْرَدَهُ مِنَ الْأَفَظِ الْمَشْتَرَكِ كَلِمَةُ الْقَلْبِ فَيَقُولُ: « وَالْقَلْبُ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الْقَلْبُ: قَلْبُ الْإِنْسَانِ، وَالْقَلْبُ: مَصْدَرُ قَلَبْتُ، وَالْقَلْبُ: نَجْمٌ فِي السَّمَاءِ مِنْ نَجُومِ الشِّتَاءِ... وَالْقَلْبُ: قَلْبُ النَّخْلَةِ »^(٣).

وَقَالَ: «... وَالشَّمَالُ: كَيْسٌ يُجْعَلُ فِي ضَرْعِ الشَّاةِ، وَالشَّمَالُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ مِنْهَا: الْكَيْسُ الَّذِي ذَكَرْنَا، وَمِنْهَا الْيَدُ الْيُسْرَى، وَمِنْهَا جَمْعُ شِمْلَةٍ وَهُوَ كِسَاءٌ يُشْتَمَلُ بِهِ... وَالشَّمَالُ وَاحِدُ الشَّمَائِلِ... »^(٤).

وَقَدْ خَصَّصْتُ فِهْرَساً فِي آخِرِ هَذَا الْكِتَابِ سَرَدَتْ فِيهِ الْأَفَظِ الْمَشْتَرَكِ الْوَارِدَةِ فِي ثَنَائِهَا هَذَا الشَّرْحَ.

(١) المشترك اللفظي في اللغة العربية / عبد الكريم شديد، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الآداب ببغداد ١٩٧٦ م. وفصول في فقه العربية د/ رمضان عبد التواب وغيرها.

(٢) ص ٢٩٤.

(٣) ص ٨٢، ٨٣.

(٤) ص ٦٩ - ٧٠.

المبحث الرابع : الأضداد:

تعريفه : من أدق التعريفات التي أوردها علماء العربية القدماء ما نجده عند أبي الطيب، حيث يقول : « والأضداد جمع ضدٌ، وضد كل شيء ما نأفاه، نحو البياض والسواد والسخاء والبخل . . . وليس كل ما خالف الشيء ضداً له، ألا ترى أن القوة والجهل مختلفان وليسا ضدّين »^(١)

وقد عدّه بعض العلماء نوعاً من أنواع المشترك حيث قال : « ومن هذا اللفظ الواحد الذي يجيء على معنيين فصاعداً (يعني المشترك) ما يكون متضاداً في الشيء وضده »^(٢).

تنبه اللغويون القدماء لهذه الظاهرة، وأفردوها بمصنفات مستقلة ضمنوها الألفاظ التي تندرج تحتها كقطرب^(٣) (٢٠٧ هـ) والأصمعي^(٤) (٢١٦ هـ) والتوزي^(٥) (٢٣٣ هـ) وابن السكيت^(٦) (٢٤٤ هـ) وأبي الطيب^(٧) وغيرهم .

كما عرض لهذه الظاهرة اللغويون المحدثون ضمن مؤلفاتهم، وقد خصّها بعضهم بمؤلف مستقل^(٨)، وضح فيه آراء العلماء قديماً وحديثاً، إلا أن الآراء الحديثة ما هي إلا صدى لآراء علماء العربية القدماء.

(١) الأضداد في كلام العرب ١ / ١ .

(٢) الأضداد لقطرب ص ٧٠ .

(٣) صدر هذا الكتاب بتحقيق د/ حنا حدّاد، دار العلوم، المملكة العربية السعودية، الرياض .

(٤) نشره / أوغست هفنز، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد) .

(٥) حققه / محمد حسين آل ياسين، ونشره في مجلة المورد العدد الثالث، المجلد الثامن ١٩٧٩ م .

(٦) الأضداد نشره / أوغست هفنز ضمن (ثلاثة كتب في الأضداد) .

(٧) حققه الدكتور عزة حسن، ونُشر ضمن مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٨٢ هـ، ١٩٦٣ م .

(٨) محمد حسين آل ياسين، الأضداد في اللغة، مطبعة المعارف، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

الأضداد بين الإنكار والإثبات:

أجمع لغويو القرون الثلاثة الأولى على إقرار هذه الظاهرة في اللغة، بدلالة ما ألفوه من مصنفات فيها. غير أن الجواليقي (٥٤٠ هـ) ذكر أن أبا العباس ثعلباً ممن ينكر الأضداد في اللغة، فيقول: «المحققون من علماء العربية ينكرون الأضداد ويدفعونها، قال أبو العباس أحمد بن يحيى: ليس في كلام العرب ضدّ قال: لأنه لو كان فيه ضدّ لكان الكلام محالاً؛ لأنه لا يكون الأبيض أسود ولا الأسود أبيض، وكلام العرب وإن اختلف اللفظ يرجع معناه إلى أصل واحد، مثل قولهم: التلعة وهي ما علا من الأرض، وهي ما انخفض، لأنها مسيل الماء إلى الوادي، فالمسيل كله تلعة، فمرة يصير إلى أعلاه، فيكون تلعة، ومرة ينحدر إلى أسفله، فيكون تلعة، فقد رجع الكلام إلى أصل واحد وإن اختلف اللفظ. وكذلك الجون هو الأسود، وإذا اشتد بياض الشيء حتى يعشي البصر رُئيَ كالأسود» (١).

واستمر الخلاف بعد القرن الثالث حتى العصر الحديث بين منكر ومثبت (٢)

الأضداد في نظر الشارح:

عرض الشارح لهذه الظاهرة عرضاً سريعاً إذا ما قورن بالظاهرتين السابقتين، إلا أن النصّ النظريّ الذي أورده يدل على إثباته لها. يتمثل هذا في قوله: «وقد تحيى الكلمة لمعنى، ومثلها لمعنى يضادّه، فافهم» (٣).

ومن بين ما مثل به على هذه الظاهرة قوله عند تفسيره لكلمة (البيع): «... والبيع يكون بمعنى الأخذ وبمعنى الإعطاء، قال الشاعر في البيع بمعنى الشراء:

وَبَاعَ بَنِيهِ بَعْضُهُمْ بِخُشَارَةٍ وَبَعَتْ لِدُبْيَانِ الْعَلَاءُ بِمَالِهَا

(١) شرح أدب الكاتب ص ١٨٢.

(٢) ينظر معالم الدلالة اللغوية في القرن الثالث ص ٢٣١ فما بعدها.

(٣) ص ٢٩٤.

فقوله: وباع، معناه: أخرج من ملكه، وقوله: وبعث، معناه: اشترت...» (١).

وقال أيضاً: «وَبَانَ يَبُونُ بَوْنًا: إذا تفاوت والبين: الوصال» (٢).
وبهذا يتضح لنا مدى دقة الشارح في تتبع مفردات اللغة وبيان ما انطوت عليه من الظواهر الدلالية.

(١) ص ٤٢٧-٤٢٨.

(٢) ص ٦٧٥.

المبحث الخامس : من معاني صيغ الأفعال

١ - فعل وأفعل

تحدث الشارح عن العلاقة بين هاتين الصيغتين من خلال الأبنية التي أوردها، كما عرض العلماء لها من قبل، وصنفوا في بعضها مؤلفات مستقلة^(١)

منع بعض علماء العربية مجيء فعل وأفعل بمعنى واحد، بحجة أن كل زيادة في المبنى تدل على زيادة في المعنى. وجوز ذلك آخرون، ومن بينهم شارح هذا الكتاب، فقد بين ما جاء على فَعَلَ وأفعل من المفردات في لغتين، وما كان منه بمعنيين مختلفين، وما كان منها بمعنى واحد، ومما جاء من هذه الأبنية :

مَضٍ وأمضٍ :

تحدث الشارح عن هاتين المادتين ذاكرًا آراء العلماء فقال : « . . قال الخليل : مضني القول والجرح بغير ألف ، وأمضني القول بالألف . وقول أبي العباس : وكان من مضى من النحويين يقول : مضني بغير ألف ، يقال إنه عنى أبا عمرو بن العلاء . قال أبو عمرو : ومضني كلام فصيح ، وقد ترك استعماله ، وقال بعضهم : مَضٍ وأمضٍ لغتان جيدتان . وقال الفراء : أمض أفصح . . . »^(٢) .

فنلاحظ من خلال النص السابق إirاده لأقوال العلماء دوغما إبداء رأي له . وقد أدرجها ابن قتيبة ضمن باب فعلت وأفعلت بمعنى واحد^(٣)

يَدَى وأيدَى :

كما تحدث عن المادتين السابقتين عند بيانه لقول ثعلب : (أيديت عند الرجل) ومما جاء قوله : « . . ويقال : أيديت ويديت بمعنى واحد : إذا أنعمت عليه

(١) ككتاب فعل وأفعل للأصمعي تحقيق / عبد الكريم العزباوي ، مجلة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة . وفعلت وأفعلت لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق وشرح / ماجد الذهبي ، الشركة المتحدة للتوزيع ، دمشق .

(٢) ينظر ص ٢٢٥ - ٢٢٦ . وينظر تصحيح الفصيح ١ / ٣٢٣ ، والجمهرة ١ / ١٤٨ .

(٣) أدب الكاتب ص ٤٣٨ .

قال الشاعر:

يديت على ابن حَسْحَاس بن وهبٍ بأسفل ذي الجدادة يد الكريم
ولم تُسمع يديت إلا في هذا البيت . قال الفراء : يقال أيديت : إذا أنعمت
ويديت : إذا أصبت يده «^(١) .

صحت وأصحت :

وعند بيان قول ثعلب (أصحت السماء) قال الشارح : « . . . ويجوز فيه
صحت بغير ألف ، وكذلك كل ما يضاف إلى السماء من الأفعال ، يجوز فيه أفعَل
وفعل كقولهم : رَعَدَت السماء وأرعدت ، وبرقت وأبرقت ، ومطرت
وأمرت . . . »^(٢) .

ولا أريد التكثر من هذه الأبنية فلعلَّ فيما سقناه كفاية وقد أفردت فهرساً لما
جاء على هاتين الصيغتين .

٢ - المطاوعة :

عرض لبعض الصيغ التي يغلب على معناها المطاوعة كجبرته فجبر
وَصَدَدْتَه فصد ، وعجته فانعاج^(٣)

وقد عرض علماء العربية^(٤) لمعاني هذه الصيغ وغيرها ، موضحين معانيها
التي من أبرزها معنى المطاوعة ، وكذلك الشأن بالنسبة لمعاني انفعَل^(٥)

(١) ينظر ص ٢٢٧ .

(٢) ينظر ص ١٨٩ - ١٩٠ .

(٣) ينظر ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(٤) ينظر شرح المفصل ٧ / ١٥٧ ، والمساعد ٢ / ٥٩١ .

(٥) نظر الكتاب ٤ / ٧٦ ، والمقتضب ٢ / ١٠٤ ، والمتصف ١ / ٧١ ، والمفصل ص ٢٨١ .

المبحث السادس : رجع استعمالات المادة إلى معنى واحد

المقصود هنا عودة معاني استعمالات المادة اللغوية إلى معنى واحد أصلي يجمع ما تفرع من مدلولات هذه الاستعمالات . وأقوم مناهجه^(١) الاعتماد على الاستعمالات الحسية في استنباط المدلول الأصلي للكلمة .

عرض لهذه الظاهرة علماء العربية القدماء ، ووضّحوا ما اندرج تحت هذا النوع من الألفاظ ، وممن عرض لها ابن قتيبة ، والمبرد ، والسجستاني ، وغيرهم أكتفي بإيراد مثال واحد من مؤلفاتهم لتوضيح هذا النوع .

جاء عن ابن قتيبة عند تفسيره قوله تعالى : ﴿ كَمْثَلٌ غَيْثٌ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ﴾^(٢) قوله : « فإنما يريد بالكفار ها هنا : الزُّراع ، واحدهم كافر ، وإنما سُمِّيَ كافرًا ؛ لأنه إذا ألقى البذر في الأرض كفره ؛ أي : غطّاه ، وكل شيء غطيته فقد كفرته ، ومنه قيل : تكفر فلان في السلاح : إذا تغطّى ، ومنه قيل للليل كافر ؛ لأنه يستر بظلمته كل شيء .. »^(٣) .

فنلاحظ من النص السابق أنّ استعمالات مادة (ك ف ر) ترجع دلالتها إلى معنى التغطية ، كيفما دارت وتصرفت .

ومن أوسع المحاولات في تراثنا العربي حول هذا النوع ما قام به العلامة ابن فارس المتوفى سنة (٣٩٥ هـ) حينما ألف معجمه اللُّغوي (معجم مقاييس اللغة) الذي حاول فيه ردّ كل مادة لغوية إلى أصل أو أصول محدّدة تدور عليها ، وقد سبق غيره في هذه المحاولة الشاملة التي هدفت إلى تأصيل كل مواد اللغة^(٤) .

(١) ينظر المعنى اللغوي لأستاذنا الدكتور / محمد حسن جبل ص ١٣٨ .

(٢) الحديد (٥٧) .

(٣) تأويل مشكل القرآن ص ٧٦ ، وانظر : النخل للسجستاني ص ٦٩ .

(٤) المعنى اللغوي ص ١١٧ .

وقد اهتم المؤلف هنا بهذا النوع من التأصيل حيث كان يرجع استعمالات المادة إلى أصل دلالي واحد، بل إنه صرح بذلك - بعد أن فسّر قول ثعلب (ووجدت على الرجل مَوْجدة) - حيث قال : «واعلم أن معنى وجد: أصاب في هذه الوجوه كلها، إلا أنهم فرّقوا في المصادر، وميّزوا بين المعاني، فقالوا في إصابة الغنى: جدة، وفي إصابة الغم: وَجَدَ، وفي إصابة الضالّة: وَجَدَان، وفي الوحشة من قريب: مَوْجدة، وهذا من الحكمة التي خصّ الله عزّ وجل العرب بها في كلامهم» (١).

وقال في موضع آخر : «... وقالوا: اشتقاق الصّدّاق من الصّدق، وهو الصُّلْب، ويقال: إنّما سُمّي بذلك؛ لأنه يُشدُّ به عقدة النّكاح. وكلّ كلمة اشتملت على الصّاد والدّال والقاف، فمرّجعتها إلى معنى الشّدّة عندهم، ومنه قولهم: رُمِحَ صَدَق، أي: صُلْب، وصدقوهم القتال: إذا تشدّدوا، والصّدّقة: تثبيت المال...» (٢).

كما يقول في مادة (ج ن ن) : «واعلم أن هذا الأصل، أعني (ج ن ن) يرجع إلى معنى السّتر، من ذلك: الجنّ؛ لأنهم يُسترون من أبصار الإنس والجنّون والجنّة؛ لأنّه يُستَرُّ العقل، والجنّة من السّلاح؛ لأنّه يُستترُّ بها، والجنّة: البستان لكثرة ما فيها من الأشجار فتستتر به ببعض، والجنين: الحمل في البطن، لأنّه استتر عن الأبصار، والجنن: القبر؛ لأنّه يُدفن فيه، وفلان في جنّ شبابه أي في أوله» (٣).

ولعل فيما سقناه من نصوص ما يوضح مدى اهتمام الشارح بهذا الجانب الدلالي. وسأفرد فهرساً للمفردات التي أرجع الشارح معانيها إلى معنى أصلي يجمعها.

(١) ص ٢٥٦-٢٥٩.

(٢) ص ٢١١.

(٣) ص ٢٣٦-٢٣٧.

المبحث السابع: تعليل التسمية

أشار اللغويون - فيما أشاروا إليه من القول بالربط بين الألفاظ ومعانيها - إلى ما نجده في ثنايا مؤلفاتهم من تعليل لبعض الأسماء، وأعني بهذا أن يكون في الاسم ملحظ أو صفة تنبّه إليها العلماء، وربطوا من خلالها بين اللفظ ومدلوله.

وأول من عرض لهذا الخليل بن أحمد الفراهيدي^(١) - رحمه الله - ثم توسع فيه لغويو القرن الثالث وأول نص صريح وقفت عليه في بيان هذه القضية ما ورد عن ابن الأعرابي في قوله « الأسماء كلّها لعلّة خصت العرب ما خصت منه، فمن العلل ما نعلمه، ومنها ما نجهله، فلم يلزم العرب جهله »^(٢) ثم عرض لبعض الأسماء كالكوفة والبصرة وغيرها موضحاً سبب تسميتها.

كما عرض لهذا ابن قتيبة حيث خصّ باباً من كتابه أدب الكاتب^(٣) لهذا النوع ووسمه بـ (أصول أسماء الناس) .

وقد تناقل علماء العربيّة هذا المبحث اللغوي وضمنوه مؤلفاتهم، ولا نكاد نجد مؤلفاً من مؤلفات اللغويين المتأخرين إلا وقد عرض له.

والربط بين الاسم والمسمى ليس مُطَرِّداً ولكنه موجود في اللغة، وأثبتته كثير من العلماء القدماء.

وقد وضّح الشّارح سبب تسمية بعض الكلمات التي تناولها أثناء شرحه لمواد الفصيح، وقد بلغت قرابة أربعين كلمة؛ أشير في هذا الموضع لبعضها، وأفرد فهرساً خاصاً ببقية الكلمات التي تندرج تحت هذا المبحث.

(١) ينظر بيان رأي الخليل ونصوص من معجمه في معالم الدلالة اللغوية في القرن الثالث ص ١٤٣ .

(٢) المزهر ١ / ٤٠٠ .

(٣) ص ٦٧ - ٨٥ .

قال الشارح: «والقرية اشتقاقها من الجمع؛ لأنها مُجْتَمَع القوم. ومكة: أم القرى؛ لأنها مجمع أهل البلاد، وقيل: لأنها أول بلدة عُمِرَت في الدنيا»^(١).

وقوله عند تفسيره للمخيط: «وإنما سُمِّيَ مَخِيطاً لأنه يُخَاط به...»^(٢).
ويقول: «وإنما سُمِّيَ القَطِيعُ سِرْباً؛ لأنه يُسْرَبُ، أي: يُجْعَلُ سُرْبَةً سُرْبَةً»^(٣).

كما عرض لعلّة تسمية جِزَع الوادي فقال: «... كما يقال للرطوبة التي يختلف لونها: مُجَزَّعة، ولذلك سُمِّيَ الجِزَعُ جَزْعاً؛ لاختلاف ألوانه»^(٤).
وكذلك وَضَحَ سبب تسمية الكتّان بهذا الاسم، فقال: «وإنما سُمِّيَ هذا الجنس من الثياب كَتَّاناً؛ لخشونته في ابتداء ما عملوه»^(٥).
وجاء في اللسان أن سبب تسميته بهذا الاسم «أنّه يُخَيَّس ويُلقَى بعضه على بعض حتى يكتن»^(٦).

ولعلّ فيما قدمناه من أمثلة ما يوضح بجلاء هذه الظاهرة والمراد بها.

(١) ص ٣١٤.

(٢) ص ٤٦٣.

(٣) ص ٤٧٨.

(٤) ص ٤٧٩.

(٥) ص ٣٨١.

(٦) اللسان (كتن).

الفصل : الخامس

الموازنه بين هذا الشرح وشروح أخرى

ويشمل :

- المبحث الأول : بينه وبين تصحيح الفصيح لابن درستويه
- المبحث الثاني : بينه وبين إسفار الفصيح للهروي
- المبحث الثالث : بينه وبين تحفة المجد الصريح للبلي
- المبحث الرابع : منزلة هذا الشرح بين شروح الفصيح

الموازنة بين شروح الفصيح:

شروح الفصيح كثيرة متعددة، وتدور حول مادة واحدة، وهي متن الفصيح، ومنهج الشراح في الغالب متقارب كثيراً، والسبب هو الاتفاق في الغرض الذي هو شرح وبيان ما أجمل في الأصل (الفصيح)، والاتفاق في المادة التي تحكم هذه المؤلفات، وتفرض عليها نمطاً من الترتيب والتنظيم غير أن بعضهم يطيل في شرحه للمادة اللغوية والبعض يختصر في شرحها لذا سأكتفي هنا بالموازنة بين ثلاثة من هذه الشروح وهي تصحيح الفصيح لابن درستويه، وإسفار الفصيح لأبي سهل الهروي، وتحفة المجد الصريح للبلي لتعرف منهج كل شارح في شرحه.

أما اختياري لهذه الشروح فلأسباب ثلاثة: أولها أنها تمثل ثلاث فترات زمنية، وثانيها اختلاف مناهجهم، وثالثها أن الشروح الثلاثة تمثل على وجه التقريب مناهج بقية الشراح.

المبحث الأول : تصحيح الفصحى لابن درستويه (٣٤٧ هـ) .

أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه عالم لغوي نحوي، خلف لنا جملة وفيرة من المصنفات المتنوعة، شملت العديد من الميادين، فألف في « القرآن والحديث والأدب والعروض والشعر واللغة والنحو »^(١) وما يعيننا هنا هو شرحه على الفصحى .

منهجه في كتابه

انفرد ابن درستويه بمنهج معين في هذا الكتاب، يختلف عن سائر الشروح، فقد بدأ كتابه بمقدمة وضح فيها نسبة الفصحى، مبيناً سبب إقبال الناس عليه وأقوال العلماء في ذلك، ثم أعقب هذا بنقده لثعلب، وسار على هذا النقد في بداية كل باب يشرع في تفسيره، ويسمه بتصحيح كذا .

بدأ مقدمته بداية غريبة حيث قال : « الذي بعثنا بعد حمد الله تعالى والصلاة والسلام على نبيه محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه على تصحيح كتاب الفصحى المنسوب إلى أحمد بن يحيى وتفسيره، تحفظ كتاب الدواوين بالحضرة إياه ومولهم عليه من غير أن يفحصوا عن معانيه ويعلموا تفسيره ويعرفوا قياس أبنيته وعلل أمثله ، اتكالا على أن من حفظ ألفاظ الفصحى فقد بلغ الغاية من البراعة . . . ، ولو علموا أن الذي أغفل واضع هذا الكتاب مما الناس إليه أشد الحاجة ، وهم إلى معرفته أعظم فاقة ، لصغر عندهم مقداره ، وكبر إليهم من الداب ما فاتته . . . »^(٢) .

ونستشف من النص السابق مدى إقبال الناس على حفظ كتاب ثعلب وتعليمه لأبنائهم وتحفيظهم إياه، ولكن دون معرفة بمعاني ما احتواه من ألفاظ غريبة، ومعانٍ مستغلقة يصعب على المتعلم فقهاها .

(١) ابن درستويه ص ٤٧ فما بعدها، وقد عرض الدكتور / عبد الله الجبوري بالتفصيل لأثار ابن درستويه .

(٢) تصحيح الفصحى ١ / ١٠٣ .

ولعل بعض ما ذكره ابن درستويه حقٌ، لأن ثعلباً يذكر المفردات دوغماً شرح
أو تعليق على معانيها إلا فيما ندر. ولعله قصد هذا الاختصار.

وقد انفرد ابن درستويه بمنهج لا نجد عند غيره من الشراح - إلا فيما ندر
ويشارات قليلة فقط - ، وهو تحامله على ثعلب والكوفيين عموماً، فقد تعقب
ثعلباً وانتقده في جل أبواب الفصيح . فانتقده في منهجه الذي سار عليه في أبواب
الكتاب عموماً، ثم تعقبه في إدخال بعض مواد اللغة ضمن هذه الأبواب ، معلقاً
على كل نقد له ، وموضحاً المنهج الذي كان يجب أن يسير عليه في هذا
الكتاب .

ولعل سبب هذا التحامل شدة تعصبه للمذهب البصري، وإن كان الدكتور
عبد الله الجبوري^(١) لا يرى هذا التحامل، إلا أنه في الحقيقة موجود، ومن أمثلته
قوله عند بيان باب ما يقال بحروف الخفض: « . . . فمن ذلك قوله : سخرت منه
وهزئت به، ومن مذهبه ومذاهب كثير من أهل اللغة، أن حروف الجر تتعاقب
فوق كل واحد منها مكان الآخر بمعنى واحد . وهذا إبطال حقيقة اللغة وإفساد
الحكمة فيها ، وضد ما يوجب العقل والقياس . . . »^(٢) .

ونعلم أن تعاقب حروف الجر رأي كوفي، والردّ هنا على الكوفيين . وثعلب
يعدّ من أئمة المدرسة الكوفية .

ويقول عند تصحيحه لباب أفعل بالألف : « اعلموا أنه لا معنى لذكره لهذا
الباب وإفراده إياه ؛ لأنه لم يجعله أفعل الذي ليس فيه فعل ، ولا أفعل الذي هو
بمعنى فعل عند أهل اللغة ، ولا ألحقه بالباب الذي قبله ، فيكون أفعل منه بمعنى
وفعل بمعنى آخر . فكأنه إنما أراد تكثير الأبواب ، أو كأنه لم يحصل الأبواب على

(١) ابن درستويه ص ١٢٣ .

(٢) تصحيح الفصيح ١ / ٣٣٠، ٣٣١ .

ترتيب واستحسان فهو باب مخلط بعضه من الباب الذي قبله وبضعه مما يكون فيه فعل وأفعل عند أهل اللغة بمعنى واحد .

كما تميز منهجه بالدقة، وتوضيح المعاني، وبيان قواعد الأبنية، والتنبه إلى اختلاف اللغات وما كان خطأ منها، وذكر ما أغفله ثعلب في كتابه أو سها عنه، وقد عرض لهذا المنهج في مقدمة كتابه قائلاً: «... فشرحنا لمن عني بحفظه، معاني أبنيته، وتصاريح أمثلته، ومقاييس نظائره وتفسير ما يجب تفسيره من غريبه، واختلاف اللغات فيه دون ما لا يتعلق به، وبيننا الصواب والخطأ منه، ونَبَّهنا على مواضع السهو والإغفال من مؤلفه^(١) وهذا ما التزم به في جميع أبواب الكتاب.

ومن أبرز ما يميز منهجه في شرح أبواب الكتاب، انفراده بطريقة لا نجدها عند بقية الشراح . يتمثل ذلك في النقاط التالية:

- ١ - يسم كل باب يريد شرحه بـ (تصحيح الباب)
- ٢ - يبدأ الباب بمقدمة يوضح فيها المراد منه ، ثم ذكر القاعدة التصريفية، ويشي بقول العلماء في الظاهرة المراد شرحها ، فيوافقهم ، أو ينقدهم ، ويرد عليهم .
- ٣ - تلخيص بعض ما اشتمل عليه الباب من مفردات ، ثم يعرض لها بالنقد كأن يرى مثلاً وضعها تحت باب آخر .
- ٤ - يبدأ بشرح المفردات الواردة في الباب بعبارته: « فأما تفسير غريب هذا الباب » . ولم يكن هذا المنهج في كل الأبواب ، بل إنه بدأ في بعضها بانتقاده لثعلب ومن سار على نهجه ، سواء أكان في الباب كاملاً ، أم فيما تضمنه الباب من مفردات .

(١) تصحيح النصيح ١ / ٣١٦ .

٥ - إطلالته في شرح وبيان معنى بعض المفردات اللغوية تارة، وإيجازه في بعضها الآخر، ومن أمثلة ذلك قوله: «وأما قوله: حُسَّ على الصيد فمعناه: اجمعه، يقال منه: قد حاشه يحوشه حوشاً، فالفاعل: حاش، والمفعول به محوش. فلذلك كان بلا ألف، والعامّة تقول بالالف: أحاش وهو خطأ» (١).

وعند بيانه لقول ثعلب: (نبذت النبيذ) فسّر ذلك فيما يقرب من صفحة كاملة، مستشهداً على بعض ما يذكره، ومما جاء قوله: «وأما قوله: نبذت النبيذ فمعناه: اتخذته وعملته، وأصله التَّبَذَ، وهو الطرح والإلقاء، ومنه قوله عز وجل ﴿فَبَذَلُوهُ وراءَ ظهورهم﴾» (٢) أي: طرحوه وقال: «فَبَذَلُوهُ بالراء» (٣) وقال أبو الأسود:

نَظَرْتُ إِلَى عُنْوَانِهِ فَبَذَلْتُهُ
كَتَبْتُكَ نَعْلًا أَخْلَقْتَ مِنْ نَعَالِكَا
أي: طرحته ورميت به (٤).

٦ - عدم التزامه بنص الفصيح، فيأتي بأول القول ثم يبدأ بالشرح. بل لم يعرض لبعض المفردات التي ضمنها ثعلب أبواب الفصيح، ومن أمثلة ذلك:

أورد ثعلب في باب فعلت بكسر العين العبارات التالية: (رضع المولود يرضع) و(فركت المرأة زوجها) و(شركت الرجل في الشيء) و(لججت وأنت تلج) و(وددت أن ذاك كان لي) كل هذه العبارات السابقة وغيرها لم يوضح معانيها، فكان ابن درستويه ألف كتابه هذا من أجل أن يتعقب ثعلباً لا ليشرح فصيحاً.

(١) تصحيح الفصيح ١ / ١٨٦.

(٢) آل عمران (١٨٧).

(٣) الصافات (١٤٥).

(٤) تصحيح الفصيح ١ / ١٨٧.

شواهدہ :

استشهد بالعديد من الشواهد القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والشعر العربي ، والأقوال والأمثال والحكم ، إلا أن استشهاده بأقوال العرب وأمثالها كان قليلاً . وقد أحصى الدكتور عبد الله الجبوري هذه الشواهد في دراسته لهذا الكتاب (١) .

نموذج من كتاب تصحيح الفصح وما يقابله في هذا الشرح

رأيت قبل أن أختتم منهج ابن درستويه في تصحيحه أن أوازن بين الشارحين في طريقة تناول المادة اللغوية ، موضحاً أوجه الاتفاق والافتراق بينهما .

قول ابن درستويه : « وأما قوله : مَسَسْتُ أَمْسَ بكسر الماضي وفتح المستقبل ، والعامّة تقول : بفتح الماضي وكسر المستقبل ، وهو خطأ . ومعناه كمعنى لمسته ، وحسسته ، وربما كني به عن الجماع ، ومصدره المسّ والمسيس ، وهو معروف المعنى ، ومنه قول الله عز وجل : ﴿ فَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ﴾ (٢) .

وجاء في هذا الشرح عند تفسيره هذه المادة قوله : « مَسَسْتُ الشَّيْءَ أَمَسُهُ مَسًّا وَمَسِيسًا : إِذَا أَصَبْتَهُ بِيَدِكَ لِتَعْلَمَ لَيْنَهُ مِنْ خَشُونَتِهِ ، وَأَصْلُ الْمَسِّ : الْإِصَابَةُ ، وَمَا مَسَّ الْقَوْمَ خَيْرٌ وَشَرٌّ ، أَيُّ : أَصَابَهُمْ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ تَمَسَسْكُمُ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ ﴾ (٣) . وَمَسَّ فُلَانٌ جَارِيَتَهُ أَيُّ : وَطَّئَهَا ، وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿ لَمْ يَمَسَّ نِسِي بَشَرًا ﴾ (٤) .

ويقال : مَسَّهُ سُوءٌ وَمَسَسَتْهُ بِسُوءٍ : إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ بِهِ وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ : ﴿ إِنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ﴾ (٥) وفيه أربع لغات : مَسَسْتُ مَثَالٌ : عَلِمْتُ ، وَمَسَسْتُ مَثَالٌ : ضَرَبْتُ ، وَمَسْتُ ، وَمَسْتُ ، كَمَا تَقُولُ : ظَلْتُ وَظَلْتُ وَكَانَ فِي الْأَصْلِ : ظَلَلْتُ ، فَمِنْ فَتْحٍ حَذَفَ إِحْدَى اللَّامَيْنِ ، [وَمِنْ كَسْرِ حَذَفَ إِحْدَى اللَّامَيْنِ] وَكَسَرَ فَاءَ الْفِعْلِ يَشْعُرُ أَنَّ الْمَحْذُوفَ مَكْسُورٌ . قَالَ الشَّاعِرُ :

مَسَّنَا السَّمَاءُ فَنَلْنَاهَا وَطَالَهْمُ حَتَّى رَأَوْا أَحَدًا يَهْوِي وَتَهْلَانَا " . . . (٦) .

(١) المصدر السابق ص ٧١ فما بعدها .

(٢) المجادلة (٣) .

(٣) تصحيح الفصح ١ / ١٥١ ، ١٥٢ .

(٤) آل عمران (١١٩) .

(٥) مريم (٢٠) .

(٦) ينظر ص ٤٦ - ٤٧ من هذا الكتاب .

أوجه الاتفاق والافتراق بين النصين :

أولاً : أوجه الاتفاق:

- ١ - اتفاقهما على توضيح معنى المسّ، وإن كان شارح هذا الكتاب بيّن أصل الكلمة وبيّن مدلولاتها، وسلك ابن درستويه الإيجاز في هذا التوضيح.
- ٢ - استشادهما بالقرآن الكريم، وإن كان ابن درستويه اقتصر في استشاده به على معنى من المعاني.

ثانياً : أوجه الافتراق

- ١ - بيّن ابن درستويه قول العامة وتخطّته، ولم يوضحه الشارح هنا.
 - ٢ - ذكر الشارح أصل المادة اللغوية وما تفرّع من معانيها مستشهداً على ما يورده وهذا لا نجده عند ابن درستويه.
 - ٣ - وضح الشارح اللغات التي قيلت في هذه الكلمة، ولم يوضحها ابن درستويه.
 - ٤ - تنظير الشارح على ما يذكره من الأبنية، وهذا لا نجده عند ابن درستويه، ليس في هذا الموضع فحسب وإنما في جلّ كتابه.
 - ٥ - بيان أصل المادة الصرفي وما حدث فيها، وهذا لم يوضحه ابن درستويه.
 - ٦ - الاستشهاد بالشعر كما سبق، ولم يستشهد ابن درستويه به.
- هذا نموذج من النماذج الواردة في الكتابين، ولا يعني هذا طرد الاختصار في كتاب ابن درستويه.

المبحث الثاني: إسفار الفصيح للهروي (٤٣٣ هـ)

هو محمد بن علي بن محمد أبو سهل الهروي^(١)، نحوي لغوي، كان قليل التأليف. من أبرز ما ألفه ثلاثة كتب شرح فيها الفصيح أولها: التلويح في شرح الفصيح، والثاني إسفار الفصيح والأول مختصر عن الثاني، كما أشار إلى ذلك في مقدمة التلويح.

وقد نُشر التلويح بعناية محمد عبد المنعم خفاجي ضمن مجموعة^(٢)، أما الثالث فهو تهذيب كتاب الفصيح وقد أشار إليه في مقدمة الإسفار، ولم أقف على هذا الكتاب مع كثرة البحث عنه.

والذي يعيننا هنا كتابه (الإسفار) يقع هذا الكتاب في (١٦٥) لوحة، وقد وصل إلينا كاملاً، منه نسختان الأولى بخط الهروي نفسه موجودة بخزانة الأستاذ عبد القدوس الأنصاري بجده، كما أشار الميمني^(٣) إلى ذلك، وقد حصل عليها أحد الباحثين بالجامعة الإسلامية واعتمدها أصلاً كما سبق أن أشرت إلى ذلك^(٤).

والثانيه: نسخة محفوظة في مكتبة شهيد علي في تركيا برقم (٢٥٩٢) تقع في (١٩٥) لوحة.

والثالثه: نسخة سقيمة في مكتبة طلعت، حُفظت بدار الكتب المصرية برقم (٣٨١) لغة تقع في (٨٩) لوحة وقد سبقت الإشارة إلى هذه النسخة ومُخرجها^(٥).

(١) أخباره في معجم الأدباء ١٨ / ٢٦٣، وبغية الوعاة ١ / ١٩٠.

(٢) تحمل عنوان (فصيح ثعلب والشروح التي عليه) طبع بالمطبعة النموذجية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م.

(٣) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد السابع والثلاثون ص ٥٣٠.

(٤) ينظر ص ١٩.

(٥) ينظر ص ١٩ الحاشية.

منهج الهروي في إسفاره :

نهج الهروي في هذا الشرح نهج معاصريه كابن ناقيا وغيره ، فجاء كتابه موجزاً إذا ما قُورن بكتابنا هذا أو بتحفة المجد ، مع تميز أسلوبه بالسهولة وتقريب المعنى .

وقد وضّح منهجه في مقدمة كتابه ، ومن أبرز ما ذكره فيها قوله : « ... لما أنكرت عليه إثباته فصولاً عدة في غير أبوابها المترجمة بها ، ثم استكثرت أيضاً ما أهمله من تفسير فصوله ، سألتني أن أثبت لها لك وأوضحها ، وأن أزيد أيضاً في إيانة ما فسّره منها ، وأورد مصادر الأفعال التي أهمل ذكرها ؛ لإشكالها واختلافها ، وأسماء الفاعلين والمفعولين ، لأنّه قد ذكر بعضها فعملت لك هذا الكتاب . . . »^(١)

وأعقب مقدمته بتناول مقدمة الفصيح شارحاً ما احتوته من مفردات ، ثم عرض لأبواب الفصيح ، يشرح كل باب منها على حدة ، ملتزماً بالمنهج الذي اختطه لنفسه ، وهو على النحو التالي :

أ - التزامه بذكر نص الفصيح وعبارته ، قبل البدء في الشرح ، وذلك في جلّ كتابه .

ب - اهتمامه بذكر المشتقات ، وخاصة اسم الفاعل والمفعول .

ج - قلة اهتمامه بذكر الجموع .

د - قلة عرضه لاستعمالات العامة في المواد المشروحة .

هـ - انتقاده ثعلبياً في إدخال بعض المواد في غير أبوابها ، من ذلك قوله : « قال أبو سهل (رحمه الله) ذكر أبي العباس - رحمه الله - عمت في هذا الباب غلط »^(٢) . مُعلّلاً الخطأ وموضحاً صوابه .

و - سهولة وإشراق أسلوبه في تقريب مدلولات الكلمات ودقته في ذلك .

(١) إسفار الفصيح لوحة (٢)

(٢) لوحة (٤٠) ، وسأعرض لهذا النص كاملاً عند الموازنة بين الإسفار وبين هذا الشرح .

ز - محاولته تَلَمُّس الفصاحة في اللفظ ، يدل على ذلك ضبطه لبعض المواد ضبط
عبارة .

ح - استطراده في بيان أصول المواد ، وما حدث فيها من إعلال أو ما شابهه .

ط - رَدُّه على ابن درستويه في بعض ما أخذه على ثعلب .

شواهد

كان الهروي كغيره من اللغويين يؤيد تفسيره لمعنى الكلمة بفصيح
الكلام ، كاستشهاده بالقرآن الكريم ، والشعر العربي الفصيح ، كما استشهد في
بعض المواضع بشعر المتنبي وأبي تمام .

نموذج من شرح الهروي وبيان ما يقابله في هذا الشرح

سبق أن وازنا بين تصحيح الفصيح وهذا الشرح ، وعرفنا منهج الشارحين
في شرحهما ، ثم أعقبنا ذلك بذكر نموذج لمعرفة هذا المنهج ، وبعد أن عرضنا لهذا
نود أن نتعرف كذلك على أسلوب الهروي في كتابه ، وذلك من خلال إيراد نموذج
من النماذج التي احتواها الكتاب ، وبيان طريقة المؤلف من خلاله .

قال الهروي عند بيانه لعبارة الفصيح (عَمْتُ إِلَى اللَّبَنِ أَعِيمٌ . .)
« وَعَمْتُ إِلَى اللَّبَنِ بِكسر العين ، أَعِيمٌ عَيْمَةٌ وَأَعَامَ ، أَي : اشتهيته ، فَأَنَا عَيْمَانُ
وَالْمَرْأَةُ عَيْمَى . قال أبو سهل - رحمه الله : - ذَكَرَ أَبِي الْعَبَّاس - رحمه الله - عَمْتُ
بِكسر العين في هذا الباب غَلَطٌ ؛ لِأَنَّ وَزْنَهُ عَلَى الْأَصْلِ قَبْلَ النَّقْلِ : فَعَلْتُ بِفَتْحِ
الْفَاءِ وَالْعَيْنِ ، وَكَانَ أَصْلُهُ : عَيْمْتُ عَلَى مِثَالِ : ضَرَبْتُ ، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى فَعَلْتُ بِكسر
العين ، فَقَالُوا : عَيْمْتُ بِكسر الياء عَلَى مِثَالِ عَلِمْتُ فَاسْتَثْقَلُوا كسرة الياء
فَنَقَلُوهَا إِلَى الْعَيْنِ الَّتِي قَبْلُهَا ، فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ سَكَنْتِ الْيَاءُ ، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ

وهما : الياء والميم ، فأسقطوا الياء^(١) لالتقاء الساكنين فبقي عَمْتُ بكسر العين والدليل على ما قلته أن مستقبله أعيم بكسر العين وسكون الياء ، وكان أصله : أعيمُ بسكون العين وكسر الياء على مثال : ضربت أضرب فاستثقلت كسرة الياء فنقلت إلى العين التي قبلها فصار أعيم . . . وقد خلط في مستقبله بقوله : أعيم وأعام أيضاً فأما أعيم فقد ذكرته وأما أعام فإنه مستقبل عَمْتُ الذي أصله عِيَمَتْ بفتح العين وكسر الياء . . . »^(٢).

وعند تفسير شارح هذا الكتاب لقول ثعلب السابق قال : « قال الكسائي الأجود أن يقال : عَمْتُ أعام على فَعْل يَفْعَل ويُحْتَجُّ لقول الكسائي بسيين : أحدهما : أَنَّ مصدره فَعْلَةٌ وأكثر ما يجيء فَعْلَةٌ مصدرًا من فَعْل يَفْعَل من ذلك : حَارَ يَحَارُ حَيْرَةً ، وهَابَ يَهَابُ هَيْبَةً ، وغَارَ يَغَارُ غَيْرَةً .
والثاني : أَنَّ النَّعْتَ يجيء منه على فَعْلَان ، وأكثر ما يجيء ذلك من فَعْل قال الشاعر :

قَرُوا جَارَكَ الْعِيْمَانَ لَمَّا جَفَوْتَهُ وَقَلَّصَ عَنْ بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرَهُ

وفي الخبر : « نعوذ بالله من العِيْمَةِ والأَيْمَةِ والغِيْمَةِ » فالعِيْمَةُ : هلاك الماشية حتى لا يكون لها لبن فتعطش إليه ، والأَيْمَةُ : العُزْبَةُ ، ومنه : رَجُلٌ أَيْمٌ بلا زوج ، والغِيْمَةُ : العطش^(٣) .

الموازنة بين النصين .

أوجه الافتراق

١ - تصريح الهروي بتخطئة ثعلب في إدراجه (عَمْتُ) بكسر العين ضمن باب (فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ باختلاف المعنى) ، أما شارح هذا الكتاب فلم يصرح بذلك كما هو واضح .

(١) لأن الحرف الصحيح أولى بالبقاء .

(٢) إسفار الفصحى لوجه (٤٠ أ - ب) .

(٣) ص ١٥٣ - ١٥٤ .

- ٢ - تحليل الكلمة صرفياً مع بيان ما حدث فيها من إعلال، واكتفاء الشارح بالإيماء إلى أصلها.
- ٣ - وضع الشارح هنا رأي الكسائي في الفعل والاحتجاج له، مما يدل على موافقته لهذا الرأي.
- ٤ - الاستشهاد على ما ذكره بالحديث والشعر الفصيح، أما الهروي فلم يستشهد عليه.
- ٥ - انصراف الهروي إلى التحليل الصرفي للكلمة دون بيان لمعناها اللغوي، أما الشارح هنا فبين واستطرد.
- ٦ - نظر الشارح هنا على العيمة بالكلمات حَيْرَة وَهَيْبَة وَغَيْرَة، ولا نجد هذا عند الهروي.

أوجه الاتفاق

- ١ - بيان الماضي والمستقبل من الفعل وبيان المصدر واتفاقهما على ذلك.
- ٢ - التفريق بين أعيم وأعام.

المبحث الثالث: تحفة المجد الصريح للبلبي

يُعدّ هذا الشرح من أوسع شروح الفصيح مادة وأشملها، وسبب ذلك استفادته من شراح الفصيح الذين سبقوه إلى هذا العمل، واعتماده على أمهات مصادر اللغة التي لا نعرف بعضها إلا من خلال مقدمة كتابه.

وإن لم أقف إلا على جزء من هذا الكتاب القيم لا يتجاوز ثلث الكتاب أو أقل من ذلك^(١)؛ فإنّ اللبليّ وضح منهجه الذي سار عليه، وفصلّ هذا المنهج بجلاء في مقدمته التي صدر بها هذا الشرح، وقد سار على هذا المنهج في الجزء الموجود من الكتاب، بل تجاوز ما ذكره، وهذا ما سأوضحه من خلال النقاط التالية:

أ- تتبع اللبليّ ألفاظ الفصيح، وبين معانيها، وشرح غريبها. يتضح هذا من قوله: «... بشرح كتاب الفصيح حين استحسن ما شاهده من تفسيري لغريبه وشرحي لمعانيه...»^(٢).

ب- الاستشهاد على ما يذكره بفصيح كلام العرب، وشرح ما عَنّ له من معاني الأبيات التي استشهد بها وبيان دلالات الألفاظ الغريبة منها. يتمثل هذا في قوله: «فشرحت الكتاب شرح استيفاء واستيعاب، وتكلمت على شواهد أبياته بما عَنّ في معانيها من إغراب، وفي ألفاظها من إعراب»^(٣).

ج- ذكر روايات الشاهد الشعري وتوجيه هذه الروايات، مع بيان أقوال العلماء في ذلك. يتمثل هذا عند بيانه لقول الشاعر:

ما مرّ يومٌ إلا وعندهما لَحْمٌ رَجَانٌ أو يُولُغَان دَمًا

حيث قال: نقلاً عن ابن جني - «ويروى: يَلْغَان ويُولُغَان، إلا أنّه إذا

روى: أو يلغان ينكسر الوزن. قال ولكنّ بعضهم قد رواه فاتبعناه...»^(٤).

(١) بسطنا الحديث عن هذا الموضوع أثناء كلامنا عن شروح الفصيح.

(٢) ينظر مقدمة الشرح ورقة (٣).

(٣) السابق ورقة (٣).

(٤) السابق ورقة (٦٠) وقد بين آراء العلماء في هذه الروايات وتوجيهها.

د - نسبة بعض الأبيات التي لم يعزها ثعلب إلى قائلها، وبيان من نسبه من العلماء . ومن أمثلة ذلك الشاهد السابق حيث قال بعد أن أورد البيت : « قال أبو جعفر : البيت لابن قيس الرقيات ذكره غير واحد ، قال ابن سيده في العويس : يجوز أن يقال : قال ابن قيس الرقيات بالكسر وبالضم ، فمن كسر فإنه يردّه إلى قيس ، ومن ضمّ فإنه يردّه إلى ابن قيس . قال : والكسر لابن الأنباري . . . قال أبو جعفر ونسب البيت الجوهري في الصحاح لأبي زبيد ، وقال بعض المشايخ هو لابن هرمة ، ونسبة الزمخشري في شرحه لمروان بن أبي حفصة . . . » (١) .

هـ - استدراكه على الفصيح وانتصاره لثعلب ، وذلك بالردّ على نقد العلماء ما أمكنه ذلك . يتضح هذا من قوله : « واستدركت ما يجب استدراكه مديلاً لكلامه ، وقاصداً لإكمال ما تحصل الفائدة به وإتمامه ، وانتصرت له حيث أمكنتني الانتصار ، ورددت على من تعقّب عليه رداً يُرتضى بحكم الإنصاف . . » (٢) .

و - بيانه مدلول اللفظ ومعقوله ومسموعه ومقوله . يتضح هذا من قوله : « ورتبت الكلام فيه أولاً على مدلول اللفظ ومعقوله ومسموعه ومقوله » (٣) .

ز - ذكره للغات الواردة في الكلمة ، وبيان أقوال العلماء فيها . يقول : « وإن كان بعد أتيت بلغاته . . » (٤) .

ح - إيراد المصادر وأنواعها ، مع بيان أسماء الفاعلين والمفعولين يتضح من قوله : « . . أتيت بلغاته وأنواع مصادره واسم فاعله ومفعوله . . » (٥)

(١) السابق ورقة (٥٩) .

(٢) السابق ورقة (٣ ، ٤) .

(٣) السابق ورقة (٤) .

(٤) السابق ورقة (٤) .

(٥) المصدر السابق ورقة (٤) .

وتُعدّ هذه النقطة من أهمّ ما يميز سمات منهج الهرويّ في شرحه كما سبق
إيضاحه .

ط - بيانه للظواهر اللغوية كالترادف، والمشتراك، والتضاد. يقول : « . . أتيت
بالمترادف والمشتراك »^(١).

ي - استرساله في أسلوبه ووضوحه، مع كثرة ما يأتي عليه من تعليقات وحصر
لأقوال العلماء. يفهم ذلك من قوله : « وسلكت من التعليل في بعض
المواضع واضح المسلك، وأخذت ذلك من كتب أئمة اللغة . . »^(٢).

ك - بيان المصادر التي استقى منها مادته اللغوية في كتابه. وقد عدّ جلها
في مقدمته وأهمّل بعضها وخاصة شروح الفصيح، مُنبِّهاً على ذلك بقوله :
« . . . وما سقط إليّ من شروحاته ككتاب ابن درستويه، وابن خالويه
والمطرز، ومكي، والتدميري، وابن هشام السبتي، وابن طلحة الإشبيلي
وغير ذلك ممّا يطول إيراده ويوجد في أثناء الكتاب نقله عن قائله
وإسناده »^(٣).

(١) السابق، ورقة (٤) .

(٢) المصدر السابق ورقة (٤) .

(٣) المصدر السابق ورقة (٦) .

الموازنة بين تحفة المجد الصريح والشرح

يعدُّ هذا الشرح - بلا شك - من أكبر شروح الفصيح؛ لاعتماد مؤلفه على كثير من المصادر اللغوية التي زادت على التسعين مؤلفاً، علاوة على الدواوين والمجاميع الشعرية وغيرها.

وكتاب كهذا اعتمد في جله على النقول عن العلماء لا بدَّ أن يستطرد في شرح ما يعرض له، لذا نجده يبدأ بإيضاح مدلول الكلمة، ثم بيان لغاتها، وعزو ذلك إلى عالم من العلماء، ثم الاستطراد في ذكر أقوال العلماء وشواهدهم والرد على بعضهم إن وجد مستنداً في رده على أقوال أئمة اللغة، موضحاً ومفصلاً ما يذكره. وقد استغرق شرح بعض المواد اللغوية قرابة صفحتين أو أكثر^(١) من النسخة.

ولمعرفة طريقته ومنهجه في هذا السفر العظيم اخترنا نموذجاً من النماذج التي ضمنها هذا الشرح، وذكر ما يقابله في هذا الكتاب؛ بغية الوصول إلى إيضاح منهجه، ونقاط الاتفاق والافتراق بين الشارحين.

يقول اللبلي «وقوله وكذلك بَلَعْتُ الشيء أَبْلَعُهُ قال أبو جعفر: البَلْعُ: إرسال الطعام في الحلق من غير مضغ عن الزمخشري وابن الدهان. قال الزمخشري: ويقال: البلع يكون للطعام والشراب، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلَعِي﴾ وقال: والبَلَّاعُ: اسم لما يُبَلَّع من طعام أو شراب، كما تقول: طعام لما يُطْعَم، وشراب لما يُشْرَب.

قال ابن التَّيَّانِي وابن سيده: وَبَلَعَ الماءَ: جَرَعَهُ قالوا: وبلع الرجل الشيء وابتَلَعَهُ وزاد ابن سيده وتبلعه، حكاه ابن الأعرابي، وقال ابن التَّيَّانِي في مختصر

(١) ينظر شرحه لعبارة الفصيح: (غنى المال وغيره ينمي) ورقة (٨-٩-١٠).

(٢) هود (٤٤).

الجمهره: وكل شراب بَلُوع ، ورجل بَلَعُ وامرأة كثير الأكل قال وفي الموعب: والبَلْعَةُ من الماء بفتح [الباء] الجرعة - قال أبو جعفر: قال ابن درستويه وسميت البالوعة على فاعولة والبَلُوعة على فعولة ؛ لأنها تَبْلَع المياه وهي البواليع والبلاليع . . . »^(١) .

وقال شارح هذا الكتاب عند تفسيره عبارة الفصيح السابقة : « بَلَعْتُ الشَّيْءَ أَبْلَعُهُ بَلْعًا ، وهو إرسال الطَّعَام في الحلق من غير مَضْغ والعامَّة تقول : بَلَعْتُ ، والأوَّل أفصح ، ويقال : البَلْع يكون للطعام والشراب والدليل عليه قوله تعالى : ﴿ قِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلَعِي ﴾^(٢) .

والبَلُوعة: البئرُ تُجْعَلُ للماءِ يَنْصَبُ فيها ، مأخوذٌ من ذلك والبَلَاعُ اسمٌ لما يُبْلَعُ من طعامٍ أو شراب ، كما تقول : طعامٌ لما يُطعم وشرابٌ لما يُشرب قال الراجز :

لقد تَجَشَّاتُ وَقُلْتُ عَاعٍ
ما دُقْتُ مُذْ خَرَجْتُ مِنْ بِلَاعٍ
غير ثمانِي غُلِبَ يَبَاعٍ
وَعُكِبَتَيْنِ فِي مَقِيلِ الزَّاعِ

ويقال : بَلَعَ الرَّجُلُ وَأَبْلَعْتُهُ ، كما تقول : طَعِمَ وَأَطْعَمْتُهُ ومنه قولهم في الاستمهال : « أَبْلَعِي رَيْقِي » ، وسَعْدُ بَلْع : نجمٌ ، يقال : إنه سمي بذلك ؛ لأنه يطلع عند ابتلاع الأرض ماء الطوفان »^(٣) .

(١) تحفه المجد الصريح ورقه (٧٠) .

(٢) هود (٤٤) .

(٣) ص ٤٢ ، ٤٣ .

الموازنة بين النصين :

أوجه الاتفاق

- ١ - اتفاقهما في تفسير مدلول الكلمة اللغوي ، وإن كان اللبلي أخذ هذا عن الزمخشري ، إلا أن نقله هذا عنه يعد موافقة له في الرأي .
- ٢ - استشهداهما بفصيح كلام العرب ، فبدءا بالقرآن الكريم وهو أفصح ما يُستند عليه .

٣ - اتفاقهما في بيان اشتقاقات المادة وبيان دلالتها .

٤ - اتفاقهما في التنظير على ما يذكرانه من المادة اللغوية .

أوجه الافتراق

١ - استشهد الزمخشري بالشعر وأقوال العرب ، ولم يرد هذا عند اللبلي في شرحه لهذه المادة .

٢ - استطرد الزمخشري فيما يستشهد به وبيانه ، وهذا غير موجود عند اللبلي .

٣ - بيان اللبلي من نقل عنهم من العلماء وذكر آرائهم ، ولم يصرح الزمخشري بهذا بل اكتفى بقوله : « ويقال » .

٤ - ذكر الزمخشري للغة العامة ولم يذكرها اللبلي .

٥ - بيان جمع البالوعة عند اللبلي ولا نجد هذا عند الزمخشري .

هذه هي أبرز نقاط الاتفاق والافتراق بينهما .

وفي الكتابين أمثلة أخرى ، يتفق فيها اللبلي مع شارح هذا الكتاب تارة ويختلف معه تارة أخرى ، وحسبنا ما سقناه بغية التمثيل لا الحصر .

المبحث الرابع : منزلة هذا الشرح بين شروح الفصيح

يُعدّ هذا الكتاب من أوسع شروح الفصيح التي سبقته، حيث جاءت هذه الشروح مختصرة إذا ما قورنت بهذا الشرح، كشرح الفصيح لابن نايقا واللكمي والتدميري، والهروي وغيرهم.

كما أن المنهج الذي رسمه الشارح لنفسه يختلف عن المناهج السابقة له لذا تميّز عن غيره بميزات أخصها في النقاط التالية:

١ - يمتاز بغزارة المادة العلمية التي عرض لها الشارح، ليس في علم العربية فحسب بل في جلّ العلوم، كما سبق بيانه، وهذا يدلُّ على سعة اطلاعه وعمق تفكيره.

٢ - بسط المادة اللغوية المراد شرحها بأسلوب اللغوي المتأدب. يظهر ذلك في بيانه لدلالات الكلمات، وقوة ملكته اللغوية التي ظهرت في جمال أسلوبه وطرافته.

٣ - كثرة الشواهد وتنوعها سواء أكانت شواهد قرآنية، أم أحاديث نبوية، أم أمثال العرب وأقوالها، أم شواهد شعرية، كل هذا يعطي الشرح قيمة لا نجدها في بقية الشروح - وقد سبق أن بينت عدد هذه الشواهد التي بلغت قرابة ألف وأربعمائة وأربعين شاهداً، وهذا العدد من الشواهد لا نجده في شروح الفصيح المطبوعة أو المخطوطة.

٤ - نقل الشارح عن عدد من المؤلفات المفقودة، مثل كتاب النوادر لأبي جعفر الرؤاسي، وكتاب المصادر لأبي زيد الأنصاري، ومصادر القرآن للفراء وكتاب الطير لأبي حاتم. علاوة على ما نقله من آراء لعلماء لم تذكر مؤلفاتهم، وهي مفقودة، كنقله عن أبي زياد الكلابي.

٥ - ما ورد في هذا الشرح من أقوال للعامة، وتجويز الشارح لها، أو تخطئتها، أو تضعيفها، أو القول بمجيئها على لغة من لغات العرب، أو نحو ذلك مما سبق بيانه، مما لا نكاد نجده حتّى في الكتب التي خصّها مؤلفوها بلحن العامة.

٦ - احتواء هذا الكتاب على عدد كبير من لغات العرب ، وكان الشارح في الغالب يعزو هذه اللغات إلى القبائل ، وهذا يدل على تتبعه ومعرفته بهذه اللغات .

٧ - احتوى هذا الشرح على قدر كبير من مسائل العربية ، في النحو ، والصرف والبلاغة ، والعروض ، وغيرها ، ولم يقتصر على هذا فحسب ، بل تعدّى ذلك إلى وجود آراء فقهية وتفسيرية لآي القرآن الكريم ، وبيان الشارح لآراء بعض أئمة علماء التفسير ، كابن عباس ، وقتادة ، وغيرهما .

٨ - وجود بعض الآراء والروايات التي لم أقف عليها في مواضعها كنقله مثلاً عن كتاب العين^(١) ، وروايته لبعض الأمثال التي لم أقف عليها^(٢) ، وكذلك بعض الشواهد الشعرية النادرة ، التي لم أعرّ عليها ، مع شدة البحث والتنقيب عنها .

٩ - الاستشهاد بأبيات لشعراء جُمعت أشعارهم وليست هذه الأبيات ضمن هذه الأشعار ، وهذا مما يُستدرك على جامعِي هذه الأشعار ، ومن ذلك استشهاد الشارح بقول ابن أحمر: ^(٣)

فَأَقْبَلْتُهَا نَحْوَ الْعِرَاقِ وَنَحْوَهُ وَكُنْتُ إِلَيْهِمْ قَبْلَ ذَلِكَ أَصُورًا
أَخْبَرَ مِنْ لَاقِيَتْ أُنْتِي مُبَصَّرٌ وَكَائِنْ تَرَى قَبْلِي مِنَ النَّاسِ بَصْرًا

والبيت الثاني ضمن شعره المجموع^(٤) ، أمّا الأول فلم أجده ضمن شعره ولا فيما رجعت إليه من المصادر ، وكذلك استشهاده بشعر للفرزدق^(٥) ول مروان بن أبي حفصه^(٦) وغيرهم .

١٠ - التوسع والاستطراد في عرض المادة اللغوية وبيان مشتقاتها ، وتوضيح دلالات المشتقات ، مع الاستشهاد على جلّها .

هذه النقاط السابقة هي أبرز ما يُميّز هذا الشرح عن غيره من الشروح .

(١) ينظر ص ٣٩ .

(٢) ينظر ص ٦٢٠ .

(٣) ينظر ص ٢١٧ .

(٤) ينظر شعره ص ٨٥ .

(٥) ص ٢٧٠ .

(٦) ص ٣٣ .

الفصل السادس : مقدمات التحقيق

ويشمل :

١ - وصف النسخة الخطية

٢ - اضطراب النسخة

٣ - منهج التحقيق

وصف النسخة الخطية

لم أعثر - فيما رجعت إليه من فهارس المخطوطات المطبوعة، وغيرها من المظان، وسؤال أهل العلم بالمخطوطات - على نسخة أخرى لهذا الكتاب، وقد اعتمدت في تحقيقه على هذه النسخة.

كُتبت بخط نسخ جميل، وإمضاء محررها على صفحة العنوان، ولعل اسمه (شهاب الدين) حيث كُتب على شكل إمضاء. أما تأريخ نسخها فلم يُذكر وإن كان سزكين قال إنها كتبت في القرن السابع الهجري^(١).

وأصل هذه النسخة يوجد في تركيا بمكتبة (سراي، مدينة) برقم (٥٥٧) وتقع في (٢٠٦) لوحة، وفي كل لوحة ورقتان، وعدد الأسطر خمسة عشر سطراً، وكلمات السطر الواحد ما بين ثلاث عشرة إلى خمس عشرة كلمة.

دُون في اللوحة الأولى (ب) فهرس، لعل صانعه أحد متملكي النسخة؛ لأن خطه يختلف عن خط الكتاب، ويبدأ هذا الفهرس بباب فعلت بفتح العين وتحتته إشارة إلى رقم اللوحة (١٣)، ثم باب فعل بضم الفاء ورقم لوحته (١٣) وهكذا حتى نهاية الفهرس الذي ينتهي بباب الأمثال واللوحة (٢٠٣).

والفهرس ليس مستقيماً، إذ يُحس الناظر فيه أنه فهرس لعمل آخر. أو يظن أن واضعه لا علاقة له بالعلم، حيث جاء مختلطاً وفيه تقديم وتأخير، وهذا ما سأعرض له عند الحديث عن اضطراب النسخة.

أما الورقة (أ) فجاءت على النحو التالي:

١- يوجد في أعلى الصفحة فوق عنوان الكتاب ختم تملك باسم (وقف محمد أمين أفندي بن شيخ الإسلام ولي الدين أفندي بن الحاج مصطفى أغا بن الحاج حسين أغا ١٢٠٧ أو ١٣٠٧).

(١) تأريخ التراث العربي، المجلد الثامن، الجزء الأول ص ٣٣١.

٢- كُتِبَ في أعلى الورقة في ركنها الأيسر عبارة : (عدده إحدى من ثاني كراس) ولعلها عبارة تركية .

٣- وتحت ختم التملك السابق في منتصف الورقة العلوي جاء عنوان الكتاب ونصّه : (كتاب يتضمن شرح فصيح أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب رضي الله عنه) . وتحت مباشرة تكرار الجزء العنوان كُتِبَ بخط دقيق (شرح فصيح ثعلب) .

٤- وبجانب عنوان الكتاب في الجهة اليمنى كُتِبَت عبارة (من مواهب الله تعالى إلى عبده الفقير السيّد نعمان بن السيّد عبد الله عفيّ عنهما) .

٥- كُتِبَ تحت عنوان الكتاب اسم محرّره ولعله (شهاب الدين شيخ) . وأمامه عبارة (وبلاده دمشق) . وأشك في أن هذا هو المحرر لمغايرة الخط لخط النسخة .

٦- وتحت اسم المحرر كُتِبَت عبارة داخل مربع جاء فيها : (من كتب الحسن شيخ إبراهيم التلواني الخالدي) .

٧- وفي الجانب الأيسر من العبارة السابقة كُتِبَت عبارة : (انتقل الابتياح الصحيح الشرعي إلى ملك محمد بن عبد الرحمن الدمشقي وذلك بتاريخ . . السادس من شهر ربيع الآخر سنة خمس وثمانائة) .

٨- وقريب من ركن الورقة السفلي الأيسر عبارة : (ملكه فقير عفو الله الغنيّ القدير محمد علي بن محمد قاضياً بمدينة مليطة المحمية عفا [الله] عنهما وغفر لهما بحرمة محمد . . . محمد عليه الصلاة والسلام) .

٩- خلت ورقة العنوان من اسم مؤلف هذا الشرح .

١٠- خلت هذه النسخة من خطبة الشارح ، فبدايتها كانت شرحاً لمقدمة الفصيح حيث بدأ بقوله : « وقوله : (هذا) ها : تنبيه ، وذا : اسم يُشار به إلى شيء حاضر أو ما حكمه حكم الحاضر . . . » .

وختُمت هذه النسخة بقوله: «تم الكتاب، والحمد لله رب العالمين وصلواته وسلامه على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين وسلامه» .

١١ - لم يأت في ثنايا هذه النسخة أي ذكر صريح لمؤلف هذا الشرح .

١٢ - طمس لحق بعض الأجزاء من ورقات هذا الكتاب، وبعضه وُضع عليه شريط لاصق، وقد توصلت -بحمد الله- إلى الاهتداء إلى جلّ هذه المواضع، ولم يبق إلا مواضع قليلة لا تكاد تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، وقد استعنت في إتمام هذا الطمس بمثن الفصيح وشروحه، وبخاصة القطعة الموجودة من تحفة المجد الصريح .

١٣ - كثرة التصحيف والتحريف في هذه النسخة، وكذلك الأخطاء التي لم تنجُ آيات القرآن الكريم منها . لذا أهملت في الغالب نقط هذه النسخة وضبطها من الأصل، ولعلّ مردّ كثرة ما فيها من التصحيف والتحريف إلى أن الكاتب ليس عربياً، ودليلنا على ذلك ما ورد في النسخة من تحريف لبعض أحرف الكلمات، ومثل هذا لا يقع فيه إلا الأعاجم كقوله: «كهب العدس» يعني (كحب العدس)^(١)، وقوله: «الكسران»^(٢) . يعني (الخسران) وما إلى ذلك من الأحرف التي يكون مخرجها من الحلق .

١٤ - راجع الناسخ هذه النسخة حيث بدا واضحاً إحالاته إلى الهامشين الأيمن والأيسر وطريقته في ذلك وضع علامة ()، () إلى جهة الإحالة، ويذكر السقط وينهيه تارة بكلمة (صح) مما يقطع بكونه من المتن وأخرى لا يذكرها .

١٥ - وضع الناسخ في أماكن قليلة خطأً على السطر إشارة إلى إلغائه، أو يضع على الفقرة المطلوب إلغاؤها الحرف (لا) .

(١) ١٥٢ / أ .

(٢) ٣٢ / ب .

- ١٦ - وضع في موضعين أو ثلاثة كلمة (خف) ودلالاتها معلومة .
- ١٧ - عند تقديمه بعض الأبيات الشعرية على بعض كان يتبع التالي : يلحق عبارة (هذا الأول) أمام قول الشاعر ويلحق بالهامش البيت وآخره كلمة (صح) ثم يضع كلمة (غلط) على البيت المراد استبعاده . وهذا حدث مرة واحدة في المخطوط . في لوحة (٢٨ قديم) (و٤٦ أ) على الترقيم الجديد .
- وبعد أن بينت أبرز معالم هذه النسخة أودّ أن أوضّح - بالتفصيل - ما حدث فيها من اضطراب وخلط .

اضطراب النسخه

جاءت هذه النسخة مضطربة تماماً، حيث حدث خلط من جامع أوراقها فوضع لوحات مكان لوحات أخرى، بل إنه ألصق بعض ورقات لوحة بلوحة أخرى، وقدم وأخر في لوحات النسخة فجاءت النسخة مضطربة. والناظر فيها يجزم بأن بها خروماً أو سقطاً كبيراً، وهذا ما ذكره لي بعض الباحثين عند تسجيل هذا الموضوع.

هذا الخلط في النسخة وقع في بعض كتب التراث، كالمقتضب للمبرد مثلاً ولعل هذا السبب هو الذي جعل كثيراً من الناس يحجم عن إخراج كتابنا هذا. ويتمثل هذا الاضطراب فيما يلي :

١- ألصقت ورقه (١٠ ب) مع ورقة (١٠٢ أ) وأعيدت هذه الورقة الأخيرة إلى مكانها الصحيح وهو (١١ أ).

٢- كما تبع هذا تقديم بقية اللوحات : (١٠٣)، (١٠٤)، (١٠٥)، (١٠٦)، (١٠٧)، (١٠٨)، (١٠٩ ب)، وأعيدت إلى أماكنها الصحيحة فأصبحت على التوالي : (١٢)، (١٣)، (١٤)، (١٥)، (١٦)، (١٧)، (١٨).

٣- ثم يختل ترتيب النسخة مرة أخرى، فنجد أن الورقه (١٠٩ ب) ملصقة مع (١١ أ) وتم فصل الورقتين عن بعضهما وأعيدت هذه الورقة الأخيرة إلى مكانها الصحيح وهو (١٩ ب) حسب الترقيم الجديد، وورقة (١١ ب) إلى (١٩ ب).

٤- اللوحة رقم (١١١) في الأصل سقطت من النسخ التي صوّرت عن الأصل واستدركت هذه اللوحة من الأصل نفسه في تركيا فصورتها وأعدتها إلى مكانها. وكان ترقيمها بعد ترتيب النسخة (٢٠ ب) و(٢١ أ).

٥- أعيدت بقية اللوحات التالية لهذه اللوحة حتى لوحة (١١٩) إلى مكانها، فأصبح ترتيبها حسب الترقيم الجديد من (٢٢) حتى لوحة (٢٩ أ).

٦- فَصِّلْتُ اللوحة (١١٩) في الأصل إلى ورقتين حيث جُمعت خطأ، فأعيدت الورقة (١١٩ ب) مع (١٢ أ)، والورقة الثانية من اللوحة التي هي (١٢٠ أ) بقيت مكانها.

٧- اللوحات التي تحمل الرقم (١٣)، (١٤)، (١٥)، (١٦)، وحتى اللوحة (١٠١ ب) في الأصل أعدتها إلى أماكنها فقابلت في الترقيم الصحيح : (٣١)، (٣٢)، وحتى (١١٩ ب).

٨- أعدت الورقة (١٠١ ب) مع قرينتها (١٢٠ أ) وحملت الرقم (١١٩ ب) (١٢٠ أ).

٩- ثم استقام المخطوط فأصبح الترقيم القديم يوافق ما وضعناه للنسخة من ترقيم وهذا يدل على أن جامع أوراق هذه النسخة خلط بينها أثناء الجمع.

١٠- سقطت اللوحة رقم (١٤٩) كاللوحات السابقة رقم (١١١)، وقمت بتصويرها من أصل المخطوط، وأعدتها إلى مكانها فاستقام النص.

١١- واستمرت استقامة المخطوط حتى نهايته حيث ينتهي بالورقة (٢٠٥ ب) وكلا الترقيمين متفقان.

وبعد إعادة ترتيب النسخة على هذا الوضع السابق، ووضع كل ورقة من هذا الكتاب في مكانها الصحيح، استقام الأسلوب واتصل شرح مواد الفصيح بعد انفصاله، وهذا السبب الذي حداني إلى معرفة الاضطراب بعد أن قرأت هذه النسخة عدة مرات.

وقد استندت في إعادة هذا الكتاب إلى وضعه الصحيح على متن كتاب الفصيح، حيث تتبع مواد الفصيح مادة تلو أخرى، ومقابلتها بما في هذا الكتاب حتى استقام النص.

منهج التحقيق

حاولت جاهداً أن أخرج هذا الكتاب إخراجاً علمياً؛ بغية الوصول إلى درجة تقرب من الصورة التي أداها مؤلفه، مُتحريراً الدقة فيما أكتبه أو أعرض له من تخريج. وأود أن أوجز هذا المنهج في النقاط التالية :

١ - نسخت أصل المخطوط كاملاً، ثم عرضت جلّ المنسوخ على المؤلفات اللغوية ذات الصلة بموضوع الكتاب وعلى معاجم اللغة لضبط مفردات هذا الكتاب، والتأكد من صحة المنسوخ؛ لأنّ النسخة وحيدة، ومليئة بالتصحيف والتحريف، كما سبق بيانه.

٢ - أثبت أرقام صفحات النسخة الأصلية، وذلك بوضع خط مائل عند نهاية كل ورقة منها، والإشارة إلى الرقم في الهامش الأيسر من الكتاب.

٣ - رمزت لوجه اللوحة بالرمز (أ) ولظهرها بالرمز (ب).

٤ - عدم التدخل في النص المكتوب إلا عند الضرورة، كتصحيح خطأ وقع فيه الناسخ، كالخطأ في أي القرآن الكريم، أو في علم من الأعلام، مع عدم الإشارة إلى ما صححته من آيات القرآن الكريم، أما سائر الأخطاء فقد أشرت إليها في هامش الكتاب.

٥ - خرجت الآيات القرآنية الكريمة، وأكملت بعضها، وأثبت ما لحق بعضها من طمس، مع ضبطها ضبطاً كاملاً، وميزتها عن سائر نصوص الكتاب بوضعها بين قوسين واضحين ﴿ 》 .

٦ - خرجت القراءات القرآنية من كتب القراءات والتفسير، ونسبت جُلّها إلى أصحابها.

٧ - التزمت بتخريج الأحاديث النبوية والآثار من كتب الأحاديث بصفة عامة، بدءاً بالبحث عن الأحاديث في الصحاح الستة، ثم كتب غريب الحديث والأثر مشيراً إلى لفظ الحديث في الغالب، كما جاء في هذه المصنفات.

٨- خرّجت عموم الأقوال والأمثال الواردة في النص من كتب الأمثال

وغيرها، مُشيراً إلى بعض الروايات المختلفة عن رواية الشارح.

٩- خرجت الشواهد الشعرية الواردة في النص بدءاً بالديوان إن كان له ذلك، أو

المجموع الشعري للشاعر مع تخريجه أيضاً من بعض كتب اللغة

والأدب، خاصة إذا اختلفت روايات البيت. فإن لم يكن للشاعر ديوان أو

شعر مجموع خرجته من مظانه. وقد نسبت جلّ الأبيات التي لم يعزها

الشارح إلى قائلها، مُستنداً في ذلك إلى المصادر التي عرضت لها، وبيان

الأبيات التي اشترك في نسبتها أكثر من شاعر. أما الأبيات التي لم أقف على

قائلها فأشرت إليها وخرجتها من جلّ المصادر، كما كنت أكمل البيت في

هامش الكتاب إن ورد جزء منه في المتن، وقد أذكر بعض الأبيات التي قبله أو

بعده لتوضيح معنى البيت، كما أثبت. أيضاً- روايات البيت المختلفة عن

رواية الشارح.

١٠- قمت بتخريج ما وقفت عليه من آراء العلماء الذين أشار إليهم المصنف وذلك

من مؤلفاتهم إن وجدت، أو من كتب اللغة والنحو إن فُقدت مؤلفاتهم، أو

لم يكن لهم ذلك.

١١- وضعت الأحاديث النبوية أو الآثار أو الأقوال والأمثال أو النصوص المنقولة

عن مؤلفات أخرى بين قوسين صغيرين « ».

١٢- وضعت ما نقله اللبلي عن هذا الكتاب بين قوسين صغيرين « » سواء قام

بعزو النص إلى الزمخشري أو لم يعزه، وأشرت إلى موطنه في تحفة المجدد

الصريح.

١٣- بيّنت مدلولات الكلمات الغريبة في هامش النسخه سواء أكانت في الشاهد

الشعري أم النثري أو فيما يعرض له الشارح.

١٤- بيّنت بعض آراء اللغويين في المسألة التي يعرض لها الشارح إن خالف فيها

علماء العربية. أو رجّح رأياً منها.

- ١٥ - خرّجت الكلمات الدّخيلة أو المعربة من كتب العرب والدخيل إن وجدت أو من بقية كتب اللغة إن لم أجدها فيها .
- ١٦ - أشرت إلى أرقام الصفحات التي أحال عليها الشارح في الكتاب ، كأن يقول مثلاً : (وقد مرّ تفسيره) ، أو (وقد سبق بيانه) .
- ١٧ - عرّفت بالأماكن والبلدان والمواقع التي أشار إليها الشارح ، وخرجتها من المصنفات التي خصّها العلماء لهذا الجانب .
- ١٨ - ضبطت النصّ ضبطاً كاملاً مستعيناً في ذلك بالمصادر اللّغوية والمعاجم العربية .
- ١٩ - ترجمت لبعض الأعلام الذين وردوا في متن الكتاب بشكل موجز ، عدا من كان مشهوراً منهم كالخليل وسيبويه مثلاً ، كما ترجمت لبعض الشعراء غير المشهورين ، وأشرت إلى مصادر ترجمتهم وذلك قبل البدء في تخريج البيت . وإذا تكرر ورود العلم في أكثر من موضع في متن الكتاب اكتفيت بالترجمة له في أول موضع ، ثم أحلت إليها .
- ٢٠ - نبّهت على كل ما اعترى هذه النسخة من التحريف والخطأ ، مع الإشارة إلى المصادر التي استندت فيها على التصحيح . أما إذا كان الخطأ ظاهراً فاكتفيت بتصحيحه والإشارة إليه .
- أما التصحيح فقد كثر في هذه النسخة لذلك لم أشر إلا إلى أبرز ما صحّفه الناسخ .
- ٢١ - وضعت ما كان مطموساً في أصل الكتاب ، أو ساقطاً ، أو ما يستقيم به السياق بين معقوفين [] ، مع الإشارة في هامش النسخة إلى ذلك وإلى المصادر التي استعنت بها في بيان السقط أو الطمس .
- ٢٢ - وضعت قول ثعلب بين قوسين () ، ثمّ ميّزته عن خط النسخة بتحبيره ، مع الإشارة في حاشية النسخة إلى ما أهمله الشارح أو أسقطه من عبارات الفصيح ، وإضافة بعضها إلى المتن إن كان ذلك ضرورياً ، ووضعت ما أكملته من الفصيح بين معقوفين [] ، وأشرت إلى ذلك في الحاشية .
- ٢٣ - رمزت للنسخة الحمزأوية من تحفة المجد الصريح بالرمز (ح) .

فَقَدْ رَفَعْتُمْ وَالْمَاءَ مَدَّ قَوْلُكُمْ غَلَقْتُ وَأَمْرًا لِيَدَّ بَدَلْتُ عَاجِلِي قَوْلِي لِي
الْأَسْوَدَ الدُّوَيْتِ

[illegible]

مَا لَكَ أَفْعَى إِذَا بَاوَعْتُكَ بِمَا كُنْتَ تَعْبُدُ هَ وَيَقُولُ
اعْبُدْنِي فَاعْبُدُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الرَّبِّ الْكَافِ وَالْخَلْقُ وَمَنْ يَتَذَكَّرُ فَإِنَّهُ لَهُ وَاقِفَةٌ
إِنِّي الْبَيْتُ عَلَيْكَ الْفَخْرُ الْمُسْتَقْبَلُ وَأَقْبَلْتُ الْقَوْمَ إِلَى حِلِّيهِمْ
وَنَدَّوهُمْ يَسْأَلُونَ عَنْكَ وَتَقُولُ وَفَدَّاهُ وَفَدَّاهُ فِي الْمَقَادِنِ فَعَلَّ فَعَلَّ
نَهَارًا وَطَابَتْ لِبَاسًا وَجَابَتْ لِبَاسًا وَأُجِبَتْ جَبَابًا وَفُتِرَتْ هَسْرًا
وَالْفَيْسَلُ وَالْمَقُولُ هُوَ الرَّجُوعُ قَوْمًا أَعْتَقَتْهُ الْعِلْمُ أَمْرًا وَمَنْ
وَالْعَامَّةُ يَقُولُ عَيْتُكَ وَأَمَّا بِنَاءُ عَيْتِكَ فَإِنَّ عَيْدًا قَسَمًا فَجَبَّلَ
يَعْنِي يَنْتَاجُ وَيَعْنِي نَافَا وَنَافَا وَنَافَا وَنَافَا وَنَافَا وَنَافَا وَنَافَا
وَالْأَسْمُ الْبَعْدُ وَالْأَسْمُ وَالْأَسْمُ وَالْأَسْمُ وَالْأَسْمُ وَالْأَسْمُ وَالْأَسْمُ

وَقَالُوا مَا نَسِخَ كِتَابُكَ فَذَرْهُمْ وَقَدِّمُوا إِلَيْنَا أَعْقَابَهُمْ
وَقَالُوا لَنَمَسِّسَنَّ الْأَعْيُنَ عَلَى أَعْيُنِنَا خَوْفًا تَتَذَكَّرُ

وغير ذلك مما لا بد من ان يطعن به مستندة بحجة من غير الجوفاء كماله
والاصل في آيتين آت ولا شك كماله انما جاز انما كل آية من
بين الآيتين والصديق قوله انما لا يخرج مما مر انما اذا احاطت
والثابتة فيقول من وهو كماله محمد بن عبد الله والاحقر انما بالالف

القائمة

مهمس من على عاتقه وعلى الابد يطرح عليه مسل
ويقال له من فلان ما ارجو ولا امر في تا قال جاءوا له ارجوا وقال
امر السبع و امر الله فكم تارينا في اب اسكن وحدك فادخلوا
وقال الحق لم يمش على يدين قتيبة و قد قل يبدل ولا يحول
ان ان يكون على يدين فكل فاعلم الحق انما لم يمش على يدين
مسل وقال ليبره كم يديهم دما مة فهو ديمهم والحق مملوا الى
مسل وقال ليبره كم يدين والذئب ما دخل في ذلك والذئب ما دخل في ذلك

وَأَن كُنْتَ أَفْهَمَ فِي نَسَبِي نَسَبُكَ قَالَ لَيْسَ بِكَ وَلَا
 وَالَّذِينَ يَعْبُدُونَكَ قُلُوبُهُمْ لَوْ شِئْتَ لَوَجَّهْتُمْ بَصَائِفَهُمْ
 ذَاتَ الْبَاسِ السَّمِيلِينَ إِنَّمَا هُوَ الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَ رَبِّهِ وَقَدِ تَابَ
 الرَّحْمَنُ رُبَّكَ إِنَّمَا أَسْأَلُكَ فَاقْدُلْ مَا تَكُنْ قَائِلًا عِنْدِي
 الْمُبِينُ قَالَ مَتَى هَذَا الْيَوْمُ قَالَ الْيَوْمُ أَجُودُ بِالنَّبِيِّينَ أَفْزَى
 عِزِّي لِلْعَالَمِينَ قَالَ الْيَوْمُ نَبِيٌّ عَلَى الْعَالَمِينَ وَتَضَعُ
 كُلُّ عَيْنٍ وَكُلَّ لَبٍّ مِّنْهَا بَعِيدًا وَلَا لَكَ الَّذِي يَعْجَلُ فِي ذَلِكَ
 لَا يَسْرِعُ بَعْدَ إِجْدَادِهِ أَحَدٌ مِّنْ أَحَدٍ قَالَ الْإِدْمِيُّ عِنْدَ مَا نَزَلَ قَوْلِي
 وَأَبْرَأَ لَكَ وَقَوْلُهُ شَارِحٌ بِأَنَّهُ قَالَ الْإِدْمِيُّ وَمَعْنَاهُ يَسْأَلُهُمْ
 وَيَسْأَلُهُمْ وَقَالَ عِدْرٌ عِنْدَ أَنَّهُ يَسْأَلُهُمْ وَفَعَلَ بِسَلِّ فَعَلَهُمْ
 قَوْلُهُ عَمَّا لِلْمَنَاقِ وَأَنَّ عَمَّا لِلْعَلِيَّةِ عَمَّا إِلَى الْأَوْعِيَّةِ
 وَتَعَدَّتْ بَعْدَهُ عَلَى تَعْرِيفِ قَالَ ابْنُ زَيْدٍ عَمَّا لِلْمَنَاقِ وَاللَّيْلِ
 هَسَّابُهُ وَتَعَدَّدَتْ وَخَطْمُهُ وَفِيهِمْ كَوْنٌ لِّهَمَّتْ
 قَالَ الشَّاعِرُ

بَسْتِ لَيْسَ بِكَ هَذَا بِأَبْلَى عَالِي حِينٍ هَ وَعَبْرَتٌ عَلَى وَرْدٍ دَعْوَتٌ وَعَيْتٌ

بِكِي أَتَوَالِي لَأَن قَالَتْ سَعْدَةُ الْأَنْبَاءُ بِكَ فِي النَّارِ خَدِمْ هَ

وَقَالَتْ أَلَيْسَ لِي زَوْجٌ مَّا أَفْتِيَا أَتَوَالِي لَأَن قَالَتْ سَعْدَةُ الْأَنْبَاءُ بِكَ فِي النَّارِ خَدِمْ هَ
 قَالَ الْكَلْبُ سَأَلِي نَزَّيْتِ بِكَ بِهَذَا الْمَعْنَى وَمَعْنَى الشُّعْرَاءِ سَأَلِي
 وَيَقَالُ نَزَّيْتِ فِي الْمَلِكِ وَأَزَّيْتِ وَتَرَى قَوْلَ الْأَوَّلِ عَمَّا لِلْمَنَاقِ
 بَعْدَ تَعَدُّدِهِ وَتَعَدُّدِهِ مَرَّةً وَفِيهَا قَوْلُ اللَّهِ نَسَبُهَا لَكَ وَتَرَى قَوْلَ
 وَلِي زَوْجٌ مَّا أَفْتِيَا وَكُلِّي بَعْضَهُمْ نَزَّيْتِ بِكَ بِهَذَا الْمَعْنَى وَمَعْنَى الشُّعْرَاءِ سَأَلِي
 وَقَوْلُهُ تَأْتِي لَأَن تَعْرِضُ كَيْ تَعْرِضُ كَيْ تَعْرِضُ أَفْزَى لَأَن تَعْرِضُ
 تَعَدُّدُهَا لَكَ وَكَانَتْ بِهَا تَعَدُّدُهَا وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَكَانَ لَكَ عَمَّا لِلْمَنَاقِ
 الْقَلْبَابُ أَلِي يَذْفَعُ وَيَقَالُ أَفْزَى لَأَن تَعْرِضُ كَيْ تَعْرِضُ أَفْزَى لَأَن تَعْرِضُ
 وَفِيكَ لَأَن تَعْرِضُ كَيْ تَعْرِضُ كَيْ تَعْرِضُ أَفْزَى لَأَن تَعْرِضُ
 سَأَلِي الْأَوَّلِ لَأَن تَعْرِضُ كَيْ تَعْرِضُ كَيْ تَعْرِضُ أَفْزَى لَأَن تَعْرِضُ
 أَنْ عَمَّتِ الْأَوَّلُ فِي الدَّيَالِ وَأَذْخَلَتْ الْأَوَّلَ لَيْسَ مَعْلُومٌ عَلَى الدَّيَالِ
 فَسَأَلِي عَمَّا لِلْمَنَاقِ أَفْزَى لَأَن تَعْرِضُ كَيْ تَعْرِضُ أَفْزَى لَأَن تَعْرِضُ
 الشَّاعِرُ

أَفْزَى لَأَن تَعْرِضُ كَيْ تَعْرِضُ كَيْ تَعْرِضُ أَفْزَى لَأَن تَعْرِضُ

فان احكاما يروى في مسائلهم قال لا اجيبه عليها الا بمراسلة وجميعهم به
يعني به انما اعترضت كذا وكذا وعاد فاجيبها الفتر وغيره من ذلك الجواب
الذي قد قلنا قد مر فكيف نوافي الجواب قال والمثل هو هـ وقال في المخرج
من بطل الرد قبل ان ياتي الجواب في كذا العبر وقد يعبر في غير كذا
او كما تجد في كتب وكتبه في هذه المسئلة التي لا تستلزم جازية
كما حكى في هذه المسئلة التي لا تستلزم جازية في غير كذا
جميع متعلق وقال في المتن في الجواب ان يرجع وينتقد هذه المسئلة
لها في مخرج في هذا المسئلة اذا كانا هما كذا من غير كذا
يعني في جازية كذا على ان يرجع بغير كذا عندئذ انزلت المسئلة في بعض
روايات المصنف منهم لا بل لا تثبت في الاستحسان وفيما قد
ما يخرج من بطل كذا في بعض المسئلة التي لا تستلزم جازية
وقوله في المتن ان اذا كانا متعلقين اوجه اصح معقول كانا متعلقين على
بعضهم من كذا في كذا هـ واجاب في بعض العلماء كذا وانما على شئنا
المتروك والظاهر من كلامه

﴿ الفهرس التفصيلي لموضوعات الدراسة ﴾

الموضوع	رقم الصفحة
إهداء	٣
شكر وتقدير	٤
المقدمة	١٠ - ٥
القسم الأول (الدراسة ومقدمات التحقيق)	١١
تمهيد	١٣
المبحث الأول: فصيح ثعلب	١٣
مؤلفه	١٣
منهج مؤلفه	١٦ - ١٣
المبحث الثاني: شروح الفصيح	١٧
١ - تصحيح الفصيح لابن درستويه	١٨ - ١٧
٢ - شرح الفصيح لابن خالويه	١٨
٣ - شرح الفصيح لأبي منصور الجبان	١٨
٤ - شرح الفصيح للمرزوقي	١٨
٥ - إسفار الفصيح للهروي	١٩
٦ - شرح الفصيح لابن نايقا البغدادي	١٩
٧ - شرح الفصيح لأبي القاسم الزمخشري	١٩
٨ - شرح غريب الفصيح لأبي العباس التدميري	٢٠ - ١٩
٩ - شرح الفصيح لابن هشام اللخمي	٢٠
١٠ - تحفة المجد الصريح للبلبي	٢١ - ٢٠
الباب الأول مؤلف الكتاب	٢٣
الفصل الأول: نسبة الكتاب	٢٥
تمهيد	٢٧

٢٩-٢٨	النسبة
٣٠	المبحث الأول : نسبته إلى أبي هلال العسكري
٣٢-٣١	أدلة الدكتور عبد الله الجبوري
٤٥-٣٣	المبحث الثاني : مناقشة هذه الأدلة
٤١-٣٩	١ - ظاهرة الترادف
٤١	٢ - المشترك
٤٢	٣ - الأضداد
٤٣-٤٢	٤ - فعل وأفعّل
٤٤-٤٣	٥ - الضرورة الشعرية
٤٤	٦ - دخول الهاء في جديد
٤٥-٤٤	٧ - تخطئة أبي هلال لثعلب
٥٠-٤٦	المبحث الثالث : نسبته إلى أبي علي الأهوازي ودفع صحة هذه النسبة
٤٦	أدلة الباحث علي مشري
٥٣-٥١	المبحث الرابع : شرح الفصيح للحسن بن أحمد الاسترابادي
٨٧-٥٤	المبحث الخامس : نسبة الكتاب إلى مؤلفه
٦٢-٥٤	أولاً : النصوص المنقولة عن هذا الكتاب
٧٠-٦٣	ثانياً : كتب المؤلف التي أحال إليها في هذا الشرح
٦٥-٦٣	١ - تفسير القرآن الكريم
٦٧-٦٥	٢ - غريب الحديث
٧٠-٦٧	٣ - المستقصى في أمثال العرب
٧٠	٤ - المثلث
٧١	أ - الترادف
٧٢	ب - المشترك والتضاد
٧٣	ج - فعل وأفعّل

٧٤-٧٣	د - الضرورة الشعرية
٧٦-٧٥	المجاز
٧٨-٧٧	آراء متفرقة
٨٢-٧٩	عباراته واتفاق الأسلوب
٨٢	شواهد
٨٤-٨٣	اعتزاله
٨٧-٨٥	نهاية المطاف
١٠٤-٨٩	الفصل الثاني : ترجمة المؤلف وتشمل :
٩٢-٩١	المبحث الأول : اسمه ونسبه وكنيته ومولده ونشأته
٩٥-٩٣	المبحث الثاني : شيوخه وتلاميذه
١٠٢-٩٦	المبحث الثالث : مؤلفاته
١٠٣	المبحث الرابع : ثناء العلماء عليه
١٠٥	الباب الثاني : دراسة الكتاب
١٠٧	الفصل الأول : منهج الشارح
١٠٩	المبحث الأول : منهج الشارح في عرض مادة الكتاب
١٢٨-١١٥	المبحث الثاني : مواقفه وآرائه
١٢٠-١١٩	أ- موقفه من الخليل بن أحمد الفراهيدي
١٢١-١٢٠	ب- موقفه من أبي عمرو الشيباني
١٢٢-١٢١	ج- موقفه من أبي عبيدة
١٢٣-١٢٢	د- موقفه من ابن السكيت
١٢٣	هـ- موقفه من أبي العباس ثعلب
١٢٤-١٢٣	و- موقفه من أبي مسلم محمد بن بحر الأصفهاني
١٢٥	- آراؤه التي انفرد بها
١٢٦-١٢٥	أ- رأيه في المعرب

آراء الشارح المتفرقة	١٢٦ - ١٢٨
الفصل الثاني : (مادة الكتاب ومسائله)	١٢٩ - ١٧٢
المبحث الأول : اللحن مفهومه ونشأته	١٣٢ - ١٣٥
النصوص العامة عن اللحن	١٣٥
لحن العلماء	١٣٥
المبحث الثاني : تتبعه لآراء العلماء في أقوال العامة	١٣٦ - ١٣٨
المبحث الثالث : تصويبه بعض لغات العامة مع تخطئة العلماء لها	١٣٩ - ١٤٠
المبحث الرابع : المسائل الصرفية	١٤١
الميزان الصرفي	١٤١ - ١٤٣
التعدي واللزوم	١٤٤ - ١٤٥
الإعلان والإبدال	١٤٦
أ- إعلال بالقلب	١٤٦ - ١٤٧
ب- إعلال بالقلب والنقل	١٤٧
ج- إعلال بالحذف	١٤٨
الإبدال	١٤٩ - ١٥٠
جموع التكسير وعناية الشارح بها	١٥١
- جمع القلّة	١٥١ - ١٥٢
- جمع الكثرة	١٥٢ - ١٥٣
- اسم الجمع	١٥٤ - ١٥٥
- جمع الجمع	١٥٥ - ١٥٦
- نواذر الجمع	١٥٦ - ١٥٧
- إعلال الجمع	١٥٧ - ١٥٩
النسب	١٥٩ - ١٦٠
الدراسات الإحصائية	١٦٠ - ١٦٤

١٦٥	تبادل الصيغ
١٦٨-١٦٦	المذكر والمؤنث
١٧١-١٦٩	المبحث الخامس: المسائل النحوية
١٧٠-١٦٩	- إضافة الشيء إلى صفته
١٧١-١٧٠	- أمس بين الإعراب والبناء
١٧١	- جبر
١٨٦-١٧٣	الفصل الثالث (مصادر الكتاب وشواهد)
١٨٢-١٧٣	المبحث الأول: مصادر الكتاب
١٨٦-١٨٣	المبحث الثاني: شواهد الكتاب
١٨٤-١٨٣	القران الكريم
١٨٥-١٨٤	- الأحاديث والآثار
١٨٦-١٧٣	- الأمثال والأقوال
١٨٦	- الشعر والرجز
١٩٩-١٨٧	الفصل الرابع: (الظواهر الدلالية في الكتاب)
١٨٩	تقديم
١٩٢-١٩٠	المبحث الأول: الترادف
١٩١	الترادف بين المنكرين والمثبتين
١٩٢-١٩١	الترادف في نظر الشارح
١٩٤-١٩٣	المبحث الثاني: الفروق اللغوية
١٩٦-١٩٥	المبحث الثالث: المشترك اللفظي
١٩٦	المشترك بين الإنكار والإثبات
١٩٦	المشترك في نظر الشارح
١٩٩-١٩٧	المبحث الرابع: الأضداد
١٩٨	الأضداد بين الإنكار والإثبات

١٩٩-١٩٨ الأضداد في نظر الشارح
٢٠١-٢٠٠ المبحث الخامس: من معاني صيغ الأفعال
٢٠٣-٢٠٢ المبحث السادس: رجع استعمالات المادة إلى معنى واحد
٢٠٥-٢٠٤ المبحث السابع: تعليل التسمية
٢٢٨-٢٠٧ الفصل الخامس: الموازنة بين هذا الشرح وشروح أخرى
٢٠٩ الموازنة بين بعض شروح الفصيح
٢١٥-٢١٠ المبحث الأول: تصحيح الفصيح لابن درستوية ومنهجه
٢١٤ نموذج من كتاب تصحيح الفصيح وما يقابله في هذا الشرح
٢١٥ أوجه الاتفاق والافتراق بين الشرحين
٢٢٠-٢١٦ المبحث الثاني: إسفار الفصيح
٢١٨-٢١٧ منهج الهروي في إسفاره
٢١٨ شواهد
٢١٩-٢١٨ نموذج من شرح الهروي وما يقابله في هذا الشرح
٢٢٠-٢١٩ أوجه الاتفاق والافتراق بين الشرحين
٢٢٦-٢٢١ المبحث الثالث: تحفة المجد الصريح
٢٢٦- ٢٢٥- ٢٢٤ الموازنة بين تحفة المجد الصريح والشرح
٢٢٨-٢٢٧ المبحث الرابع: منزلة هذا الشرح بين شروح الفصيح
٢٣٩-٢٢٩ الفصل السادس: مقدمات التحقيق
٢٣٤-٢٣١ أ- وصف النسخة الخطية
٢٣٦-٢٣٥ ب- اضطراب النسخة
٢٣٩-٢٣٧ ج- منهج التحقيق
٢٤٤-٢٤٠ د- نماذج من المخطوط
٢٥٠-٢٤٥ الفهرس التفصيلي لموضوعات الدراسة